

الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

التصدير إلى المحافظة - الأهداف

مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2018
وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف

نوفمبر 2017

المحتوى

3	المحور الأول : التقديم العام
4	1- إستراتيجية الوزارة وبرامجها
5	2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط
12	المحور الثاني : برامج الوزارة
	البرنامج 1 البنية التحتية للطرق
13	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
16	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
21	3- نفقات البرنامج
	البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
29	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
31	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
34	3- نفقات البرنامج
	البرنامج 3 الهيئة الترابية والتعمير والإسكان
40	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
45	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
50	3- نفقات البرنامج
	البرنامج 4 تطوير وتنمية قطاع البناء
57	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
60	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
62	3- نفقات البرنامج
	البرنامج 9 القيادة والمساندة
69	1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
71	2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
74	3- نفقات البرنامج
	الملاحق :
146-81	بطاقات مؤشرات قيس الأداء

المحور الأول:

التقديم العام

1- إستراتيجية الوزارة وبرامجها:

1.1 إستراتيجية الوزارة

يعرض المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 أهم التوجهات المستقبلية لمهمة التجهيز وفقاً لأولويات المرحلة القادمة الهادفة أساساً إلى دعم قدرات الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات التنمية المستدامة،

وانطلاقاً من هذا المنظور، سيتم العمل خلال الفترة المقبلة على مواصلة إنجاز شبكة من الطرق السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرق يمكن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور الالتحاق بها على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم، إلى جانب تهيئة شبكة محلية مرقمة على المستوى الجبوي يمكن من التكامل الجماعي لمنظومة النقل تتكون من بقية الشبكة المرقمة، علاوة على إرساء نظام طرق خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرق المرقمة. ويمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية بهدف فك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليل من التفاوت بين الجهات، وفتح آفاق التنمية الاقتصادية والاستثمار.

وفي مجال حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي، سيتم العمل على إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات إضافة إلى إنجاز أشغال لصيانة منشآت حماية المناطق العمرانية من الفيضانات كما سيتم العمل على الحد من ظاهرة الإنجراف من خلال إعداد دراسات لحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري، إلى جانب ذلك سيتم العمل على إعداد وتحيين الدراسات الفنية خاصة بالمدن التي تشهد توسيعاً عمرانياً هاماً،

أما في ما يخص مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان، فسيتم العمل على تحسين مستوى عيش المواطنين خاصة من ذوي الدخل المحدود من خلال بناء مساكن اجتماعية عن طريق جملة من البرامج على غرار (صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء، البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي...)، إضافة إلى ذلك سيتم العمل على تأهيل 140 حي شعبي في الفترة الممتدة من 2012 إلى موفى 2018.

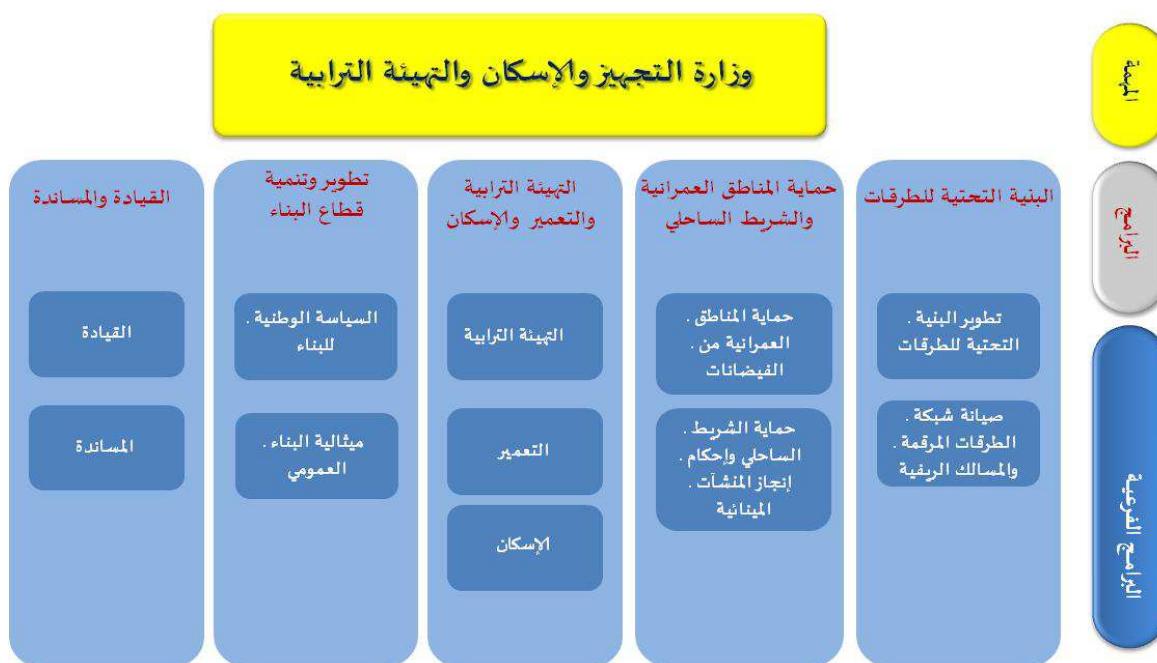
كما تجدر الإشارة أن مصالح الوزارة شرعت في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير عبر استشارة موسعة بين جميع المتدخلين في استعمال المجال الترابي والعماري التي أفضت إلى اقتراح جملة من الإصلاحات الضرورية والعاجلة والتي من ضمنها تطوير أدوات التخطيط العمراني وتبسيط الإجراءات المعتمدة في إعداد الأمثلة والضغط على الآجال ووضع آلية تخطيط جديدة تعنى بالتعاون بين البلديات المجاورة خاصة مع قرب البدأ في إعتماد نظام اللامركزية إضافة إلى إدراج مفاهيم المدينة وسياسة المدينة والمدن الجديدة.

أما مجال السكن فسيشهد تطويراً من خلال برنامج المسكن الأول ويهدف هذا البرنامج الحكومي إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن ، تستند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدد على 7 سنوات إضافة إلى 5 سنوات إمهال. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. فضلاً على

مراجعة منظومي الفوبرولوس وتحسين السكن حتى تستجيبان لاحتياجات الفئات الضعيفة والمتوسطة في مجال تمويل السكن وتعزيزها لتشمل فئات إجتماعية أوسع قصد تمكينهم من توفير تمويلات لبناء أو اقتناء مساكن.

2.1 برامج الوزارة

تحتوي الخارطة البرامجية لمهمة التجهيز على أربعة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة على إحدى عشر برنامجاً فرعياً مبينة كالتالي:



2- الميزانية

1.2 تطور ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة

تقدر ميزانية وزارة التجهيز والإسكان والهيئة الترابية لسنة 2018 بـ 1 594 453 أ.د مقابل 1 641 400 أ.د لسنة 2017 أي بنقص قدره 26 447 أ.د (-2 %) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- نفقات التصرف

بلغت تقديرات نفقات التصرف 146 453 أ.د لسنة 2018 مقابل 152 615 أ.د بالنسبة لقانون المالية لسنة 2017 حيث سجلت نقص قدره 6 162 أ.د (-4 %) مقارننا بالسنة المالية المنقضية.

- نفقات التنمية

وبلغت تقديرات نفقات التنمية للوزارة 1 400 000 أ.د بعنوان سنة 2018 مقابل 1 420 285 أ.د بالنسبة لقانون المالية لسنة 2017 أي بنقص قدره 20 285 أ.د (1 - %).

- صناديق الخزينة

في حين تم رصد 48 000 أ.د بصناديق الخزينة للوزارة بعنوان سنة 2018

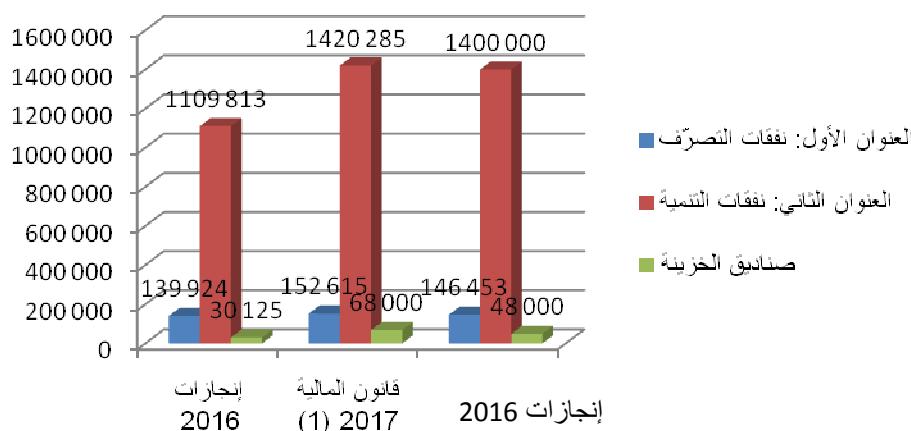
جدول عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)	المبلغ	تقديرات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	طبيعة النفقة
		اعتمادات الدفع (3)	اعتمادات التعهد			
%-4	-6 162	146 453	146 453	152 615	139 924	نفقات التصرف
%-4	-3 535	91 455	91 455	94 990	84 014	التأجير العمومي
%-5	-2 536	52 118	52 118	54 654	54 150	وسائل المصالح
---	-91	2 880	2 880	2 971	1 760	التدخل العمومي
%-1	-20 285	1 400 000	2 372 964	1 420 285	1 109 813	نفقات التنمية
%15	186 395	1 398 380	2 170 664	1 211 985	1 107 333	الاستثمارات المباشرة
%19	150 345	943 380	1 020 729	793 035	741 649	على موارد الميزانية
%9	36 050	455 000	1 149 936	418 950	365 684	على القروض الخارجية الموظفة
%-99	-206 680	1 620	202 300	208 300	2 480	التمويل العمومي
%-99	-206 680	1 620	202 300	208 300	2 480	على موارد الميزانية
---	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	48 000	48 000	68 000	30 125	صناديق الخزينة
%-2	-26 447	1 594 453	2 567 417	1 641 400	1 279 426	المجموع العام للوزارة *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



قدرت إعتمادات الدفع لبرنامج البنية التحتية للطرق لسنة 2018 بـ 1 160 098 أ.د موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 7% ونفقات التنمية بنسبة 93%.

في حين بلغت تقديرات ميزانية برنامج حماية المناطق عمرانية والشريط الساحلي بـ 452 69 أ.د بعنوان سنة 2018 وتتوزع بين نفقات التصرف والتي تقدر بنسبة 5% ونفقات التنمية بنسبة 95%.

أما بخصوص برنامج التهيئة التربوية والعمارة والإسكان فقد بلغت تقديرات إعتمادات الدفع بـ 312 489 أ.د لسنة 2018 تتوزع بين نفقات التصرف والتي تقدر بنسبة 5% ونفقات التنمية بنسبة 80% وصناديق الخزينة بنسبة 15%. وبالنسبة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء فقد قدرت إعتمادات الدفع لسنة 2018 بـ 732 15 أ.د موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 68% ونفقات التنمية بنسبة 32%.

وفي ما يخص برنامج القيادة والمساندة فقد بلغت تقديرات إعتمادات الدفع بـ 682 36 أ.د لسنة 2018 تتوزع بين نفقات التصرف والتي تقدر بنسبة 91% ونفقات التنمية بنسبة 9%.

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

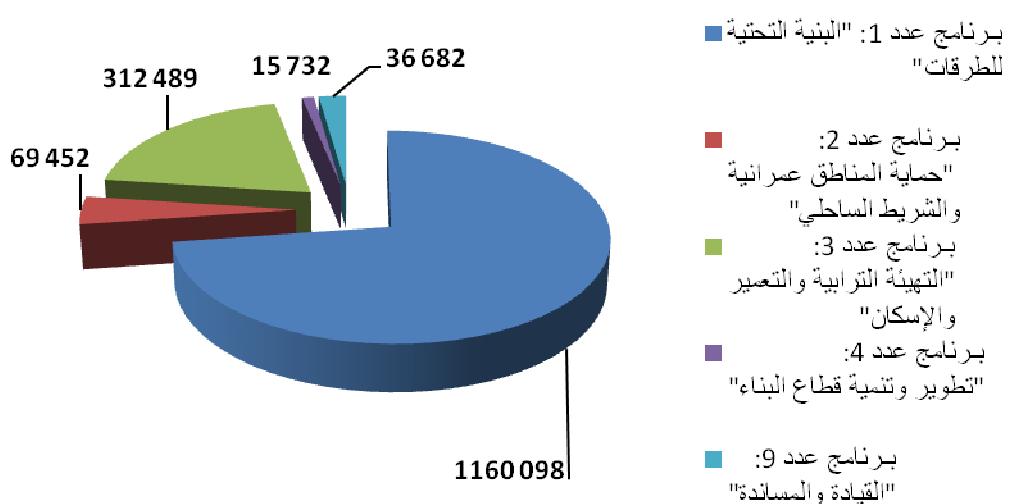
المجموع	البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	البرنامج عدد 4: تطوير وتنمية قطاع البناء	البرنامج عدد 3: الهيئة التربوية والعمارة والإسكان	البرنامج عدد 2: حماية المناطق عمرانية والشريط الساحلي	البرنامج عدد 1: البنية التحتية للطرق	البرامج أصناف النفقات
146 453	33 417	10 752	15 454	3 732	83 098	نفقات التصرف
91 455	24 111	10 607	14 666	2 163	39 908	التأجير العمومي
52 118	6 476	145	738	1 569	43 190	وسائل المصالح
2 880	2 830	0	50	0	0	التدخل العمومي
1 400 000	3 265	4 980	249 035	65 720	1 077 000	نفقات التنمية
1 398 380	3 265	4 980	249 035	64 100	1 077 000	الاستثمارات المباشرة
943 380	3 265	4 980	159 035	44 100	732 000	على موارد الميزانية
455 000	0	0	90 000	20 000	345 000	على القروض الخارجية الموظفة
1 620	0	0	0	1 620	0	التمويل العمومي
1 620	0	0	0	1 620	0	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
48 000	0	0	48 000	0	0	صناديق الخزينة
1 594 453	36 682	15 732	312 489	69 452	1 160 098	المجموع العام للوزارة *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار



نفقات الوزارة على المدى المتوسط**جدول عدد 3:****إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
173 398	164 312	146 453	152 615	139 924	138 942	119 082	نفقات التصرف
111 704	106 069	91 455	94 990	84 014	78 415	74 629	التأجير العمومي
58 261	55 003	52 118	54 654	54 150	59 765	43 513	وسائل المصالح
3 433	3 240	2 880	2 971	1 760	762	940	التدخل العمومي
2 415 971	2 139 617	1 400 000	1 420 285	1 109 813	821 277	692 807	نفقات التنمية
2 313 971	2 057 617	1 398 380	1 211 985	1 107 333	819 378	691 591	الاستثمارات المباشرة
974 221	956 617	943 380	793 035	741 649	608 190	514 137	على موارد الميزانية
1 339 750	1 101 000	455 000	418 950	365 684	211 188	177 454	على القروض الخارجية الموظفة
102 000	82 000	1 620	208 300	2 480	1 899	1 216	التمويل العمومي
102 000	82 000	1 620	208 300	2 480	1 899	1 216	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
85 000	70 000	48 000	68 000	30 125	29 224	646	صناديق الخزينة
2 674 369	2 373 929	1 594 453	1 641 400	1 279 426	989 443	812 534	المجموع العام للوزارة *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

في ما يتعلق بتطور إعتمادات ميزانية التصرف المرصودة لمختلف البرامج للفترة (2018 - 2020) تم إعتماد الفرضيات

التالية بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

بالنسبة لتطور نفقات التأجير العمومي:

2020	2019	2018
% + 5	% + 16	% -4

بالنسبة لتطور نفقات وسائل المصالح:

2020	2019	2018
% +6	% +6	% -5

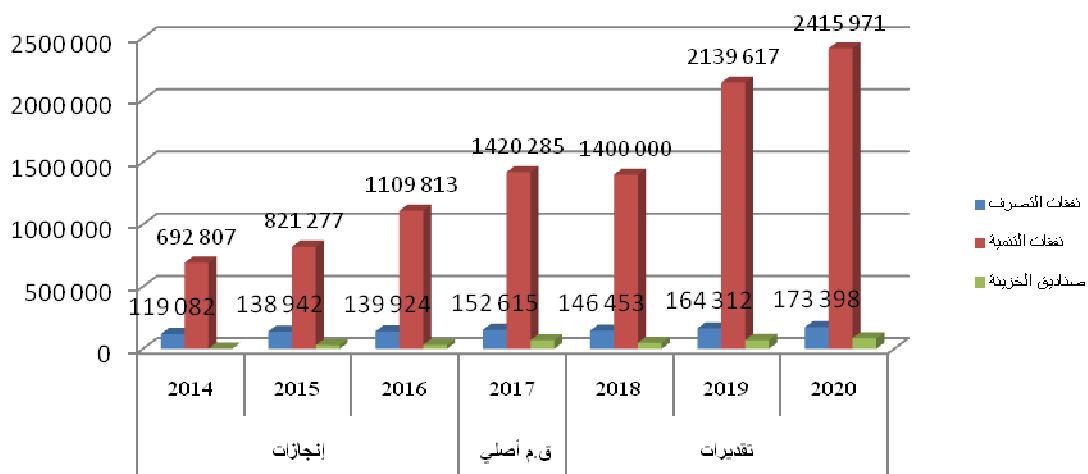
وقد تم الأخذ بعين الإعتبار عند إعداد هذه التوقعات جملة من العوامل مبنية على التحليل النقدي للتضخم خاصة في ما

يتعلق بتطور نسبة تضخم الدخل وانخفاض قيمة العملة من جهة وأرتفاع مستوى الأسعار من جهة أخرى.

رسم بياني عدد 2:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة

(اعتمادات الدفع)



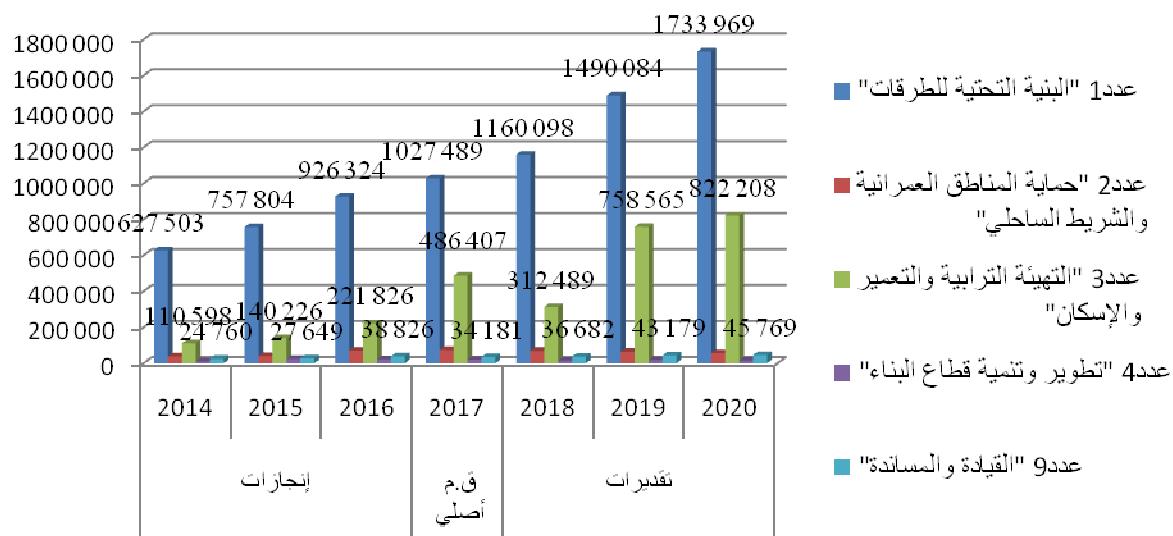
جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1 733 969	1 490 084	1 160 098	1 027 489	926 324	757 804	627 503	البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق"
56 432	63 871	69 452	73 191	70 813	39 788	38 703	البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"
822 208	758 565	312 489	486 407	221 826	140 226	110 598	البرنامج 3 "الهيئة الترابية والتعمر والإسكان"
15 991	18 230	15 732	20 132	21 638	23 976	10 970	البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء"
45 769	43 179	36 682	34 181	38 826	27 649	24 760	البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2 674 369	2 373 929	1 594 453	1 641 400	1 279 426	989 443	812 534	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



المحور الثاني : برامج الوزارة

البرنامج 1: البنية التحتية للطرق

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :



المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.1.1 النسبة التراكمية لتقديم انجاز المخطط المعتمد للطرق السارية 	<p>الهدف 1.1.1 :</p> <p>تنمية وتطوير الطرق والطريق السارية على الصعيد الوطني والمغاربي</p>	السيد صلاح الزواري المدير العام للجسور والطرق الميزانية: اعتمادات الدفع بحسب ألف دينار
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 2.1.1.1 الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال 		1 160 098 المبلغ: % 72.8 النسبة: نفقات التصرف
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية 	<p>الهدف 2.1.1 :</p> <p>تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة</p>	83 098 نفقات التنمية
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.2.1 مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة المؤشر 2.1.2.1 مؤشر جودة الجسور 	<p>الهدف 1.2.1 :</p> <p>المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق</p>	1 077 000 صناديق الخزينة 0

1-1 استراتيجية البرنامج

ترتكز إستراتيجية البنية التحتية للطرق إلى أفق 2030 على محورين أساسين:

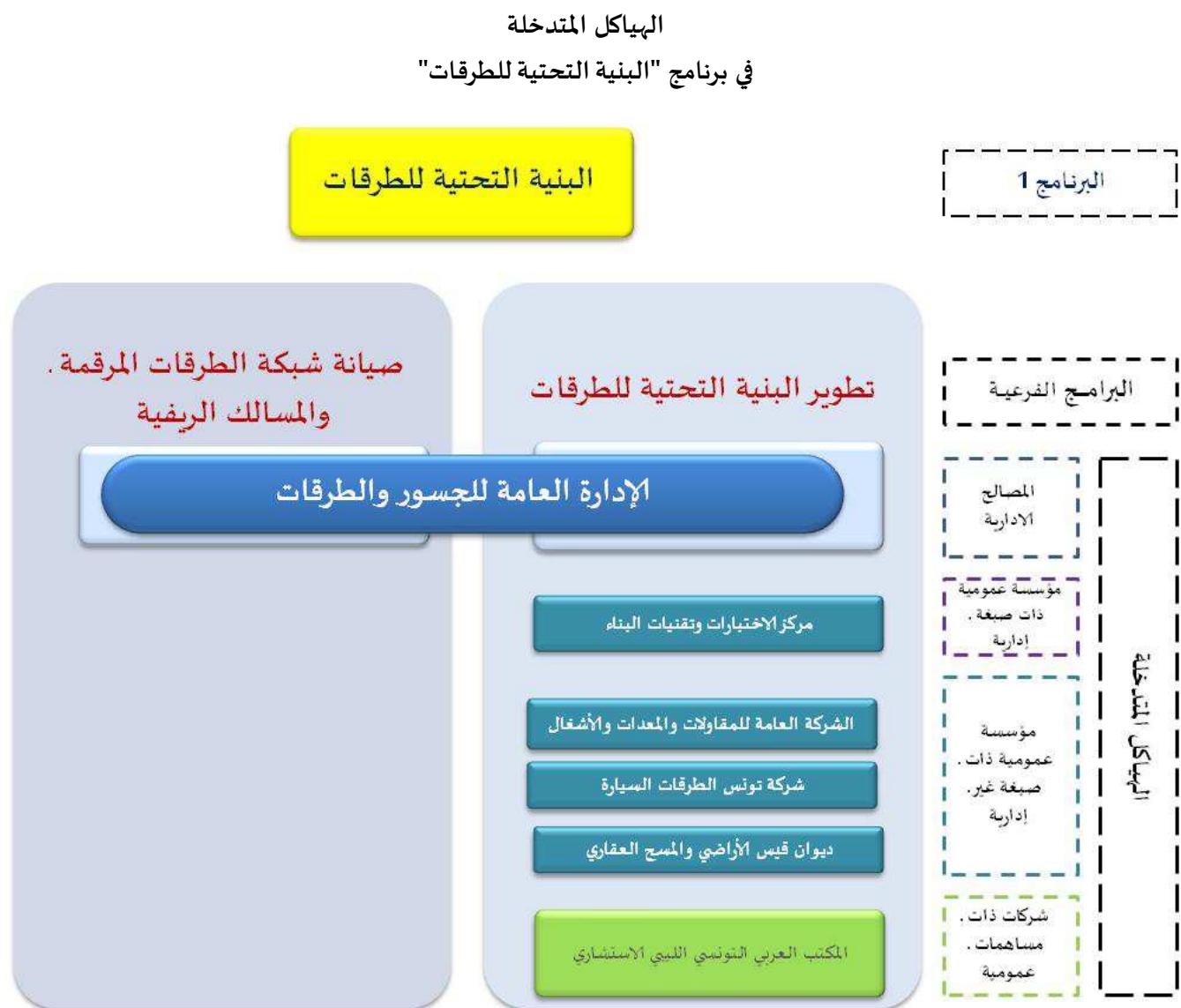
1) صيانة الرصيف المنجز من البنية الأساسية للطرق و المسالك الريفية الأولى و ذلك عبر:

- إحداث طريقة عمل للتعرف على حالة المعبد بهدف تحديد أولويات الصيانة و العناية بالبنية التحتية للطرق و المسالك الريفية،
- و تحسين طريقة التعاقد من خلال القيام بصفقات إطارية للصيانة.

2) تطوير شبكة الطرق و المسالك على كامل تراب البلاد من أجل الحصول على شبكة مصنفة كما يلي:

- شبكة من الطرق السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرق، لها طابع يتراوح بين الطريق السريعة إلى طريق سيارة و تمكّن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريباً،
 - شبكة أساسية مكونة من طرقات أولية لوصلات ربط بين الجهات بطول يقارب ستة آلاف كيلومتر، تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات و مرتبطة بشبكة الطرق السيارة بواسطة محولات،
 - شبكة محلية مرقمة تؤمن على المستوى الجهوي التكامل الجماعي لمنظومة النقل، مكونة من بقية الشبكة المرقمة،
 - نظام طرقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرق المرقمة. و هذا يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و التقليل من التفاوت بين الجهات.
- و يساهم هذان المحوران في تحسين السلامة على الطرق من خلال تقديم مستوى جيد من خدمات البنية الأساسية لمستعملها في جميع أنحاء التراب الوطني.

و بالتالي توكل للإدارة العامة للجسور و الطرق مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال انجاز الطرق و الطرقات السيارة و المسالك الريفية و صيانة البنية الطرقية. وتهدف هذه السياسة إلى جعل البنية الأساسية للطرق تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربط كافة جهات البلاد بطرق تضمن ديمومة حركة المرور وسلامة مستعملها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات.



3-1 البرامج الفرعية

يحتوى برنامج "البنية التحتية للطرق" على برامجين فرعيين وهما:

البرنامج الفرعى 1: تطوير البنية التحتية للطرق

- يسهر على التخطيط و القيام بالدراسات و انجاز أشغال البنية التحتية للطرق و متابعة سير المشاريع بمساعدة وحدات الانجاز والإدارات الجهوية للتجهيز. و تتمثل أهم الأنشطة في:
- متابعة دراسات الطرق السيارة، القيام بعملية تحرير حوزة الطرق السيارة؛ اقتناء الأراضي و تحويل شبكات المتدخلين العموميين و القيام بالمراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض أو متابعتها،
 - القيام بالدراسات اللازمة لإنجاز مختلف المشاريع الأخرى،
 - تمكين المدن الكبرى من شبكة مهيبة و مجهزة بمنشآت عصرية تساهم في تسهيل حركة المرور و الحد من الانتظار على غرار إنجاز المحولات و المنعرجات و تثنية الطرق،

- تأهيل الشبكة الأساسية للطرق المرقمة و ذلك بهذيها حتى تصبح مطابقة للمواصفات العالمية ثم تدعيمها لضمان ديمومتها و توفير رفاهة أفضل لمستعملى الطريق،
- بناء جسور تتناسب مع الطرق التي تم تهيئتها، و تعويض القديمة و الضيقة منها و ذلك لتأمين سيولة حركة المرور عند فيضان الأودية،
- تطوير طول الشبكة المعبدة للطرق المرقمة،
- تهيئة و تعبيد المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و في هذا الإطار تلعب العناية بالمسالك الريفية دورا أساسيا في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية:

تحرص الإدارة العامة للجسور والطرق على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد و التجهيزات فتقوم مصالحها بعملية الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرق والمتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرق المعبدة من نوعية Monocouche و Enrobé و Bicouche . و يجدر التذكير أن هذا التدخل السنوي كان ينجز على ميزانية العنوان الأول ومنذ سنة 2000 أصبح ينجز على العنوان الثاني (أشغال تنجز من قبل المقاولات). أما الصيانة الإعتيادية و المتمثلة في إصلاح جنبات الطريق، تركيز علامات التشير و التشير الأفقي، صيانة المنشآت المائية، الإنارة العمومية فتنجز عن طريق شركات خاصة أو شركات أحدثت في إطار البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى، أو عن طريق الوسائل الخاصة للإدارات الجمبوية. كما تقوم بأشغال معالجة نقاط تكرار الحوادث التي لا يمكن انجازها على حساب إعتمادات العنوان الأول باعتبارها تتطلب إعتمادات هامة. وعند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة هطول الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإدارة العامة للجسور و الطرق تتدخل لإصلاحها ومعالجتها.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج: 2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

تم مراجعة أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج 1 مع خبير OCDE في اتجاه تحسينه باعتماد مؤشرات تبرز أكثر استراتيجية القطاع حيث أصبح البرنامج يحتوي على ثلاث أهداف عوضا عن أربع و تجرى مراجعة مؤشرات قيس الأداء باعتماد مؤشرات تبرز جودة حالة شبكة الطرق.

- البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية الأساسية للطرق

الهدف 1.1.1 : تنمية وتطوير الطرق والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي

- تقديم الهدف: تنمية وتطوير الطرق والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي
- مرجع الهدف: المخطط و إستراتيجية القطاع
- مبررات اعتماد المؤشرات: أهمية بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرق و الطرقات السيارة لتواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع و نقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد و كذلك الدول المجاورة. ولذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعني بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة و الثاني يعني بالجدوى الاجتماعية والاقتصادية لإنجاز مشاريع الجسور و الطرق.

تحليل المؤشر :

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
60,0	58,0	55,0	50,0	47,0	43,0	37,0	%	المؤشر 1.1.1.1 النسبة التراكمية لتقديم إنجاز المخطط المعتمد للطرق السياحية	الهدف 1.1.1 : تنمية وتطوير الطرق والطرق السياحية على الصعيد الوطني والمغاربي
22,9	30,8	16,3	19,6	52,1	-	26,5	%	مؤشر 2.1.1.1 الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	

الهدف 2.1.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة

تقديم الهدف : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة

مرجع الهدف: المخطط وإستراتيجية القطاع

مبررات اعتماد المؤشرات: لتهيئة وتعبيد المسالك الريفية أهمية ودور أساسي في فك عزلة التجمعات الريفية و كذلك تحسين الربط بين مناطق الانتاج و مناطق التوزيع مما سينعكس ايجابا على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم الريفي. ولذلك تم اعتماد مؤشر يعكس تطور نسبة تهيئة شبكة المسالك الريفية.

تحليل المؤشر :

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
46	44,8	43,8	42,8	41,8	38,3	34,7	%	المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	الهدف 2.1.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة

- البرنامج الفرعى 2: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية

الهدف 2.1.2: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق

تقديم الهدف : المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق ،

مرجع الهدف: المخطط وإستراتيجية القطاع

مبررات اعتماد المؤشرات : من أجل المحافظة على الشبكة الطرقية وشبكة المسالك الريفية تم اعتماد مؤشرين يضفيان حالة هيكل الطرق والجسور حتى تتمكن الإدارة من تحديد أولويات الصيانة.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
72,2	69,0	65,7	62,4	59,1	54,6	51,1	%	المؤشر 1.1.2.1 : مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة	المؤشر 1.2.1 : المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرق
-	-	17,85	16,93	16,05	-	-	%	المؤشر 2.1.2.1 : مؤشر جودة الجسور	

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
20 500	-مواصلة الدراسات بالنسبة لطريق السيارة بوسائل الحدود الجزائرية ومواصلة تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الجارية -اتمام الأشغال الطبوغرافية المختلفة لطريق ECOSO السيارة -الإنطلاق في أشغال الطريق السيارة تونس - جلمة (الجزء الأول)	55,0	%	المؤشر 1.1.1.1 : النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة	
499 550	• مواصلة انجاز المشاريع الكبرى منها محول بتونس يضم منشأتين DT ربط محمد الخامس LNS بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الأكبر نهج غانا، محول اكس - المخرج الغربي، محول اكس 20- اكس 2، محول اكس 20 - اكس 3، انجاز تمديد الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2)، محول اكس 2 ط و 9 بتونس، وتهيئة ومواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20، المرفق المالي برواد : مضاعفة ط م 533، ربط ايكス - ط و 10 قرب ديوان الموانى الجوية والبرية، • الانطلاق في توسيع المدخل الجنوبي إلى 3*2 مسالك وتخفييف الإزدحام بالخرج الجنوبي للعاصمة والرابطة بين البلديات الشمالية : ط و 1 - زاد 4 على طول 3 كلم و توسيع و تدعيم و تصريف	16,3	%	المؤشر 2.1.1.1 : الجدوى الاقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال الهدف 1.1.1.1 : تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي	

الوحدة: ألف دينار

(يتبّع)

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
499 550	<p>مياه الأمطار ط ج 31 بين حدود ولاية تونس و ط و 8 (ن ل 4 - 10,9)</p> <ul style="list-style-type: none"> • مواصلة إنجاز مضاعفة ط ج 27 تركي نابل، مضاعفة ط و 5 د منعرج الكاف - ط و 5- ط و 17، اتمام مضاعفة ط و 1 طينة المحرس، ، منعرج ط ج 92 المستير، مضاعفة ط م 814-812 عبر ط م 844 بسوسة، مضاعفة ط و 12 بين سوسة و القிரوان، ط و 4 زغوان سليانة ، ط ج 133 زغوان •مواصلة إنجاز أشغال منعرج تالة بولاية القصرين • الانطلاق في إنجاز 4 محولات على القاخصة كلم 4 بصفاقس و القسط الأول من ربط شمال -جنوب مدينة صفاقس • الانطلاق في مضاعفة ط ج 27 نابل – قربة • الانطلاق في مضاعفة ط ج 117 الطريق الرومانية بمدنين • الانطلاق في ربط تطاوين بالطريق السيارة 11 تهيئة 719 كlm ب 22 ولاية برنامج سنوي 2014 و 2016 • الانطلاق في تهيئة طرقات بمدنين و قبلى بطول 79 كlm • تدعيم 625 كlm بتمويل FADES-4 • تدعيم الطرقات المرقمة برنامج 2017 • مواصلة إنجاز 2 جسور جنوبية و قفصية • مواصلة إنجاز 12 جسرا برنامج 2014 و 9 جسور برنامج 2016 • الإنطلاق في إنجاز 14 جسرا برنامج 2018 • الإنطلاق في بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قريص • مواصلة إنجاز سد الثغرات لـ 141 كlm و سد الثغرات لـ 201 كlm من الطرقات المرقمة • الإنطلاق في أشغال سد الثغرات لـ 20 كlm من الطريق الوطنية 19 بتطاوين 	16,3	%	<p>مؤشر 2.1.1.1 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال</p>	<p>الهدف 2.1.1 : تنمية وطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي</p>

الوحدة: ألف دينار

(يتابع)

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
127 850	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة أشغال تهيئة 750 كم - 22 ولاية برنامج انطلاقت في أكتوبر 2015 • مواصلة أشغال تهيئة 630 كم من المساalk الريفية برنامج 2016 وكذلك البرنامج الخاص بـ 14 ولاية ذات أولوية بطول 309 كم الإنطلاق في تهيئة 151,7 كم - 6 ولايات برنامج 2018 الإنطلاق في تعييد 173,1 كم من المساalk الريفية برنامج 2018 	43,8	%	المؤشر : 1.3.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المساalk الريفية	الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة
249 850	<ul style="list-style-type: none"> تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية بكلفة 30,470 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية لشبكة الطرق بكلفة 90 م د كما تم تخصيص 25,5 م د لفائدة البرنامج التحفزي لصيانة الطرق و 8 م د لصيانة مرافق البطاحات بجريدة • مواصلة انجاز المعابر المائية بالمسالك الريفية وبرنامج 2017 لصيانة المساalk الريفية • تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية بكلفة 11,980 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية لشبكة المساalk الريفية 52 مسلك بطول 341,6 كم بكلفة 45 م د • مواصلة معالجة أضرار الفياضانات والإنزالات، تهيئة السلامة المرورية بعض المقاطع كالطريق الوطنية 1 بين تونس و بن عروس و الوطنية 4 و 12 بسيانة وكذلك الإنارة بالطاقة الشمسية و معالجة النقاط السوداء بالطريق الوطنية 14 بصفاقس 	65,7	%	المؤشر : 1.1.2.1 مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة	الهدف 1.2.1 : المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق
	<ul style="list-style-type: none"> • تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية للجسور بكلفة 3,300 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية بكلفة 15 م د على العنوان الثاني 	17,85	%	المؤشر : 2.1.2.1 مؤشر جودة الجسور	

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

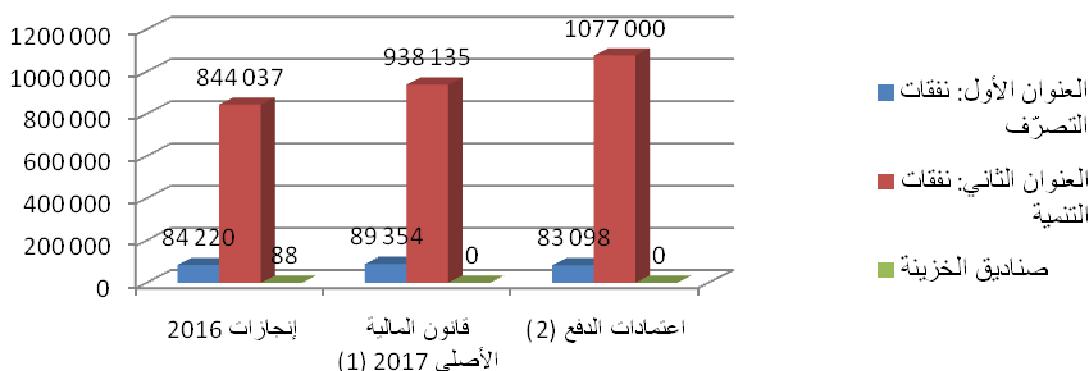
جدول عدد 1:

تطور إعتمادات برنامج البنية التحتية للطرق

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)	المبلغ (%) (2)/(2)-(3)	تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (2)	إنجازات 2016 (1)	طبيعة النفقة
		اعتمادات الدفع (3)	اعتمادات التعهد			
%-7	-6 256	83 098	83 098	89 354	84 220	العنوان الأول: نفقات التصرف
%-6	-2 394	39 908	39 908	42 302	37 796	التأجير العمومي
%-8	-3 862	43 190	43 190	47 052	46 424	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
%15	138 865	1 077 000	2 016 459	938 135	842 016	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%16	144 865	1 077 000	2 016 459	932 135	841 416	الاستثمارات المباشرة
%16	99 865	732 000	885 520	632 135	593 096	على الموارد العامة للميزانية
%15	45 000	345 000	1 130 939	300 000	248 320	على موارد القروض الخارجية الموظفة
%-100	-6 000	0	0	6 000	600	التمويل العمومي
%-100	-6 000	0	0	6 000	600	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	88	صناديق الخزينة
%13	132 609	1 160 098	1 924 527	1 027 489	926 324	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



بلغت إعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية التحتية للطرق" لسنة 2018 قيمة 1 160 098 أ.د وهي موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 7 % ونفقات التنمية بنسبة 93 % (التمويل العمومي بنسبة 0%).

نلاحظ تسجيل انخفاض في ميزانية البرنامج بنسبة 9% وذلك مقارنة بقانون المالية لسنة 2017 (1 027 489 أ.د)، وهي موزعة كالتالي:

- الإعتمادات المخصصة للتأجير العمومي : انخفاض بنسبة 6 %
- الإعتمادات المخصصة لوسائل المصالح : انخفاض بنسبة 8 %
- إعتمادات الإستثمارات المباشرة : سجلت ارتفاع بنسبة 16 %
- الإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة: لم يتم رصد أي إعتمادات

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

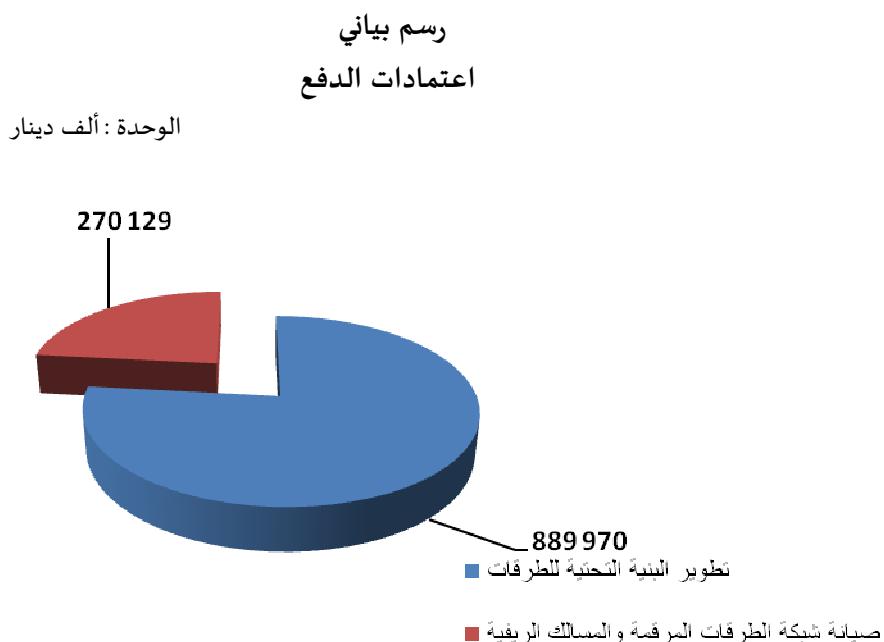
جدول عدد 2:

توزيع ميزانية برنامج البنية التحتية للطرق لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعى 2: "صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسلك الريفيه"	البرنامج فرعى 1: "تطوير البنية التحتية للطرق"	البرامج	أصناف النفقات
83 098	68 029	15 070		نفقات التصرف
39 908	25 472	14 437		التأجير العمومي
43 190	42 557	633		وسائل المصالح
0	0	0		التدخل العمومي
1 077 000	202 100	874 900		نفقات التنمية
1 077 000	202 100	874 900		الاستثمارات المباشرة
732 000	194 500	537 500		على موارد الميزانية
345 000	7 600	337 400		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0		على موارد الميزانية
0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		صناديق الخزينة
1 160 098	270 129	889 970		مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

تمثل الإنsumات المرصودة للبرنامج الفرعى 1 "تطوير البنية التحتية للطرق" نسبة 70% من جملة اعتمادات البرنامج ويفسر ذلك بحجم اعتمادات نفقات التنمية المقدرة بـ 900 874 أدى والتي تمثل 98% من جملة اعتمادات البرنامج الفرعى 1 (970 889 أدى) وهي موظفة الأساسية لإنجاز مشاريع الجسور والطرق المذكورة بالأنشطة أعلاه.

أما الإنsumات المرصودة للبرنامج الفرعى 2 "صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية" فتمثل نسبة 30% من جملة اعتمادات البرنامج الأول أما حجم اعتمادات نفقات التنمية المقدرة بـ 100 202 أدى فتمثل 75% من جملة اعتمادات البرنامج الفرعى 2 (270 129 أدى) وهذا يوضح الأهمية التي أصبحت تحضى بها الصيانة الدورية لشبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية من حيث رصد الإنsumات.

3-2 اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

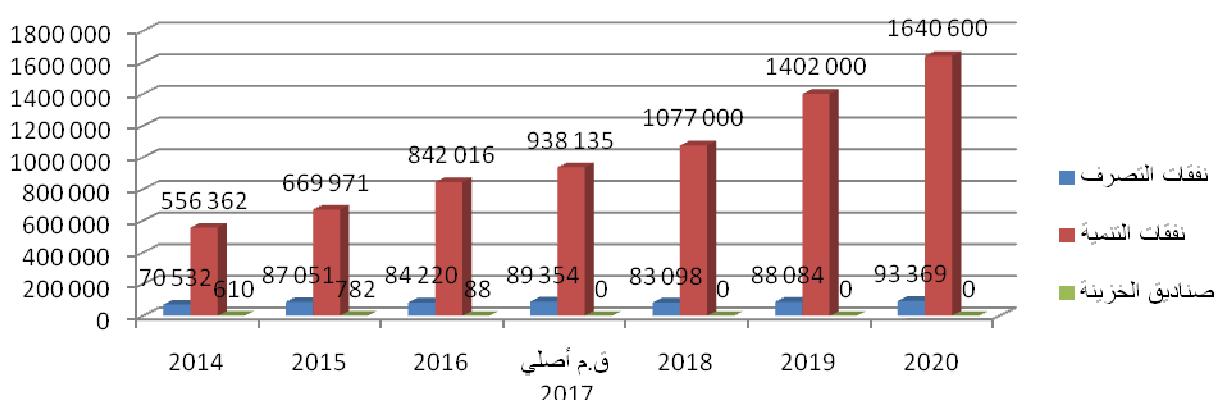
تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
93 369	88 084	83 098	89 354	84 220	87 051	70 532	نفقات التصرف
44 841	42 303	39 908	42 302	37 796	34 858	33 680	التأجير العمومي
48 528	45 781	43 190	47 052	46 424	52 193	36 852	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 640 600	1 402 000	1 077 000	938 135	842 016	669 971	556 362	نفقات التنمية
1 640 600	1 402 000	1 077 000	932 135	841 416	669 952	556 296	الاستثمارات المباشرة
751 850	726 000	732 000	632 135	593 096	517 992	454 901	على الموارد العامة للميزانية
888 750	676 000	345 000	300 000	248 320	151 960	101 395	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	6 000	600	19	66	التمويل العمومي
0	0	0	6 000	600	19	66	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	88	782	610	صناديق الخزينة
1 733 969	1 490 084	1 160 098	1 027 489	926 324	757 804	627 503	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار

البرنامج 1 : البنية التحتية للطرق



تحليل لاعتمادات التي تم رصدها :

قدر إعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية التحتية الطرقات" لسنة 2018 بـ 1 160 098 ألف دينار ولسنة 2019 بـ 1 490 084 ألف دينار أما سنة 2020 فستبلغ 1 733 969 ألف دينار. وبالتالي تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 تسجل ارتفاعاً بنسبة (+61%) أما ميزانية 2020 فتسجل ارتفاعاً بـ (-16%) مقارنة بتقديرات السنة التي قبلها.

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 1 "البنية التحتية للطرق"

التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

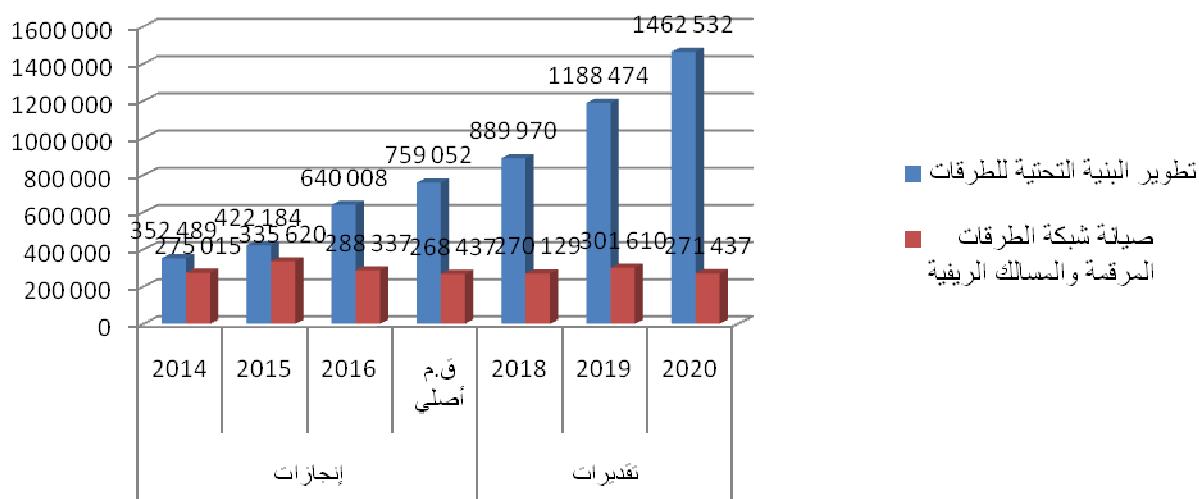
2020	2019	2018	ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
				2017	2016	2015	2014
1 462 532	1 188 474	889 970	759 052	636 107	422 184	352 489	تطوير البنية التحتية للطرق
271 437	301 610	270 129	268 437	290 217	335 620	275 015	صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسلك الريفيية
1 733 969	1 490 084	1 160 098	1 027 489	926 324	757 804	627 503	المجموع *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار

البرنامج 1: البنية التحتية للطرق



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :

البرنامج الفرعي 1 "تطوير البنية التحتية للطرق"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
16 932	15 974	15 070	14 617	12 192	11 283	10 649	نفقات التصرف
16 221	15 303	14 437	14 208	11 986	11 069	10 649	التأجير العمومي
711	671	633	409	206	214	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 445 600	1 172 500	874 900	744 435	623 827	410 119	341 230	نفقات التنمية
1 445 600	1 172 500	874 900	738 435	623 227	410 100	341 164	الاستثمارات المباشرة
558 850	505 500	537 500	446 035	388 035	269 835	241 326	على الموارد العامة للميزانية
886 750	667 000	337 400	292 400	235 192	140 265	99 838	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	6 000	600	19	66	التمويل العمومي
0	0	0	6 000	600	19	66	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	88	782	610	صناديق الخزينة
1 462 532	1 188 474	889 970	759 052	636 107	422 184	352 489	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للإعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 "تطوير البنية التحتية للطرق" لسنة 2018 بـ 889 970 ألف دينار و لسنة 2019 بـ 1 188 474 ألف دينار أما سنة 2020 فستبلغ 1 462 532 ألف دينار. وبالتالي تقديرات ميزانية البرنامج الفرعي لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 تسجل ارتفاعاً بنسبة +33% أما ميزانية 2020 فستسجل ارتفاعاً +23% مقارنة بتقديرات سنة 2019. و

ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسق انجاز المشاريع التي انطلقت سنة 2016 و 2017 و المشاريع ذات الكلفة المرتفعة التي ستنتطلق خلال 2018 و 2019 و تتمثل في :

- مواصلة المشاريع التالية:

- ✓ محول الطريق اكس - المخرج الغربي ومحولات الطريق اكس 20 - و اكس 2 و اكس 3 ، محول اكس - ط م 539 الزهور
- ✓ مواصلة X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم : 2*2 مسالك (مقطع 2) و تهيئة ومواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس وربط اكس - ط و 10 قرب ديوان الموانى الجوية والبرية = 3 كلم ب 22 مسالك مع محولين مضاعفة ط م 533 المؤدية إلى المرفأ المالي برواد
- ✓ مضاعفة ط و 12 بين سوسة والقيروان،
- ✓ مضاعفة ط و 4 بين زغوان و سليانة ،
- ✓ مضاعفة ط ج 133 بزغوان،
- ✓ تهيئة 718,9 كلم من الطرقات المرقمة بـ 22 ولاية،
- ✓ تدعيم 625 كلم من الطرقات المرقمة بـ 19 ولاية ،
- ✓ بناء 23 جسرا بـ 20 ولاية،
- ✓ انجاز 1685 كلم من المسالك الريفية
- ✓ اتمام سد الثغرات لـ 144 كلم من الطرقات المرقمة و انجاز سد الثغرات لـ 201 كلم من الطرقات المرقمة و تطوير الطريق الوطنية 19 بتطاوين بطول 20 كلم نـ ك 118,650 - 138,650
- ✓ طرقات تونس الكبرى برنامج 2017: توسيع المدخل الجنوبي إلى 3*2 مسالك و تخفيف الإزدحام بالخرج الجنوبي للعاصمة بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 (BEI-MR2)
- ✓ طرقات مهيكلة بالمدن برنامج 2017 يحتوي على عدة مشاريع وهي: إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 و المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم و مضاعفة ط ج 27 نابل قليبية بطول 60 كلم و منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 (BEI-MR2)

- جملة مشاريع الجديدة المقترحة بميزانية سنة 2018:

- ✓ الرابطة بين البلديات الشمالية : ط و 1 - زاد 4 على طول و توسيع و تدعيم و تصريف مياه الأمطار ط ج 31 بين حدود ولاية تونس و ط و 8 كلم
- ✓ قنطرة بنررت (المراحل الإجرائية لطلبات العروض)
- ✓ مضاعفة الطريق الرومانية الجهوية 117 نـ ك 21 - 28,5 بمدنين
- ✓ بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قريص
- ✓ وصلة تطاوين الطريق السيارة 11
- ✓ تهيئة الطرقات المرقمة بمدنين و قبلي بطول 79 كلم،
- ✓ تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية و تعييد 173,1 كلم من المسالك الريفية ،
- ✓ بناء 14 جسرا ،
- ✓ الطريق السيارة تونس جملة الجزء الأول

- ✓ تهذيب 800 كلم من المسالك الريفية
- ✓ تهيئة 520 كلم من الطرقات المرقمة
- ✓ بناء 19 جسرا
- ✓ تدعيم 500 كلم من الطرقات المرقمة
- ✓ تهيئة الطرقات بمداخل المدن
- ✓ طرقات تونس الكبرى 3 مشاريع
- ✓ طرقات مهيكلة بالمدن 4 مشروعًا
- ✓ الطرق العرضية : مضاعفة ط و 13 (جزء أول)

البرنامج الفرعي 2

"صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
76 437	72 110	68 029	74 737	72 028	75 767	59 882	نفقات التصرف
28 620	27 000	25 472	28 094	25 810	23 789	23 030	التأجير العمومي
47 817	45 110	42 557	46 643	46 218	51 979	36 852	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
195 000	229 500	202 100	193 700	218 189	259 853	215 132	نفقات التنمية
195 000	229 500	202 100	193 700	218 189	259 853	215 132	الاستثمارات المباشرة
193 000	220 500	194 500	186 100	205 061	248 157	213 575	على الموارد العامة للميزانية
2 000	9 000	7 600	7 600	13 128	11 696	1 557	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	التمويل العمومي						
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	صناديق الخزينة						
271 437	301 610	270 129	268 437	290 217	335 620	275 015	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية" لسنة 2018 بـ 129 270 أذ ولسنة 2019 بـ 301 ألف دينار أما سنة 2020 فستبلغ 437 271 ألف دينار.

تجدر الإشارة إلى تسجيل ارتفاعا في تقديرات ميزانية البرنامج الفرعي لسنة 2019 بنسبة +12% أما ميزانية 2020 فستسجل انخفاضا بـ 10% مقارنة بتقديرات سنة 2019.

بالنسبة لنفقات التصرف فقد سجلت ارتفاعا سنويا بـ 6% أما نفقات التنمية فتسجل ارتفاعا بـ 13,6% سنة 2019 ثم انخفاضا بـ 15% سنة 2020 و ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إصلاح أضرار الفيضانات والإإنزلاقات و تهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 بينuros و الطريق الوطنية 14 بصفاقس حيث نأمل أن تنتهي هذه المشاريع خلال 2018، و تجدر الملاحظة أنه تم الحفاظ على نفس نسق الاعتمادات المخصصة لصيانة الدورية للطرق و الجسور و المسالك الريفية.

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي ▪ المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهاز منشآت الحماية 	<p>الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأنية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.</p>	<p>السيد نجيب بن شيخة مدير المياه العمرانية</p> <p>الميزانية:</p> <p>اعتمادات الدفع بحسب ألف دينار</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ▪ المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة 	<p>الهدف 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.</p>	<p>المبلغ : 69 452</p> <p>النسبة : % 4,4</p> <p>نفقات التصرف :</p> <p>نفقات التنمية :</p> <p>صناديق الخزينة :</p> <p>0</p>

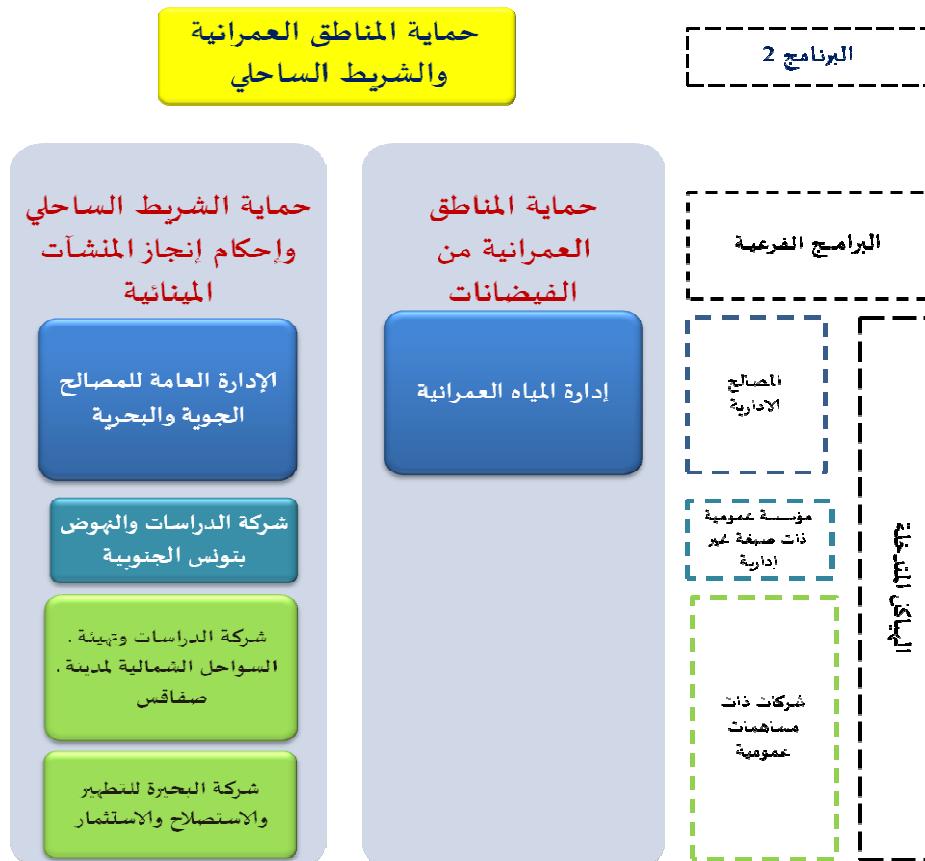
1-1 استراتيجية البرنامج

تتمثل إستراتيجية مجال حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي أساسا فيما يلي:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتي تتركز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في :
- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات إلى غاية 2020 و ذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة للوسط و الجنوب التونسي إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
- العمل على تحفيز هذه الدراسة إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية لفترة توادر لا تقل عن 20 سنة،
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف و الصيانة و ذلك بصفة دورية.
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية و تتركز أساسا على :
- مراجعة حدود الملك العمومي البحري و تجسيدها على أرض الواقع و ذلك باستعمال آليات عملية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021،
- إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمواقع ذات الأولوية،
- متابعة تنفيذ المشاريع المينائية.

1-2 خارطة البرنامج

الهيئات المتدخلة في برنامج 2
"حماية المناطق عمرانية والشريط الساحلي"



3- البرامج الفرعية

يحتوى البرنامج 2 على برامجه فرعىين وهى:

البرنامج الفرعى 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات:

يعنى هذا البرنامج الفرعى على التدخل لحماية المدن من خطر الفيضانات والحرص على الحفاظ على الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد الدراسات لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- إنجاز مشاريع حماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- جهود تنظيف قنوات الحماية من الفيضانات ومجاري المياه والأودية ذات الصلة،
- صيانة وتدعم منشآت الحماية من الفيضانات.

البرنامج الفرعى 2: حماية الشريط الساحلى و إحكام إنجاز المنشآت المينائية:

يعنى هذا البرنامج الفرعى على القيام بالتدخلات الازمة لحماية المنشآت البحرية والمناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري ودعم وصيانة البنية الأساسية الساحلية والمينائية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

1. عمليات تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري و القيام بعمليات تجزئة الأموال المحاذية له،
2. متابعة رفع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري وارتفاقاته بالتنسيق مع الإدارات الجهوية الساحلية،
3. القيام بالدراسات الازمة لصيانة الهياكل و المنشآت البحرية والمينائية و لحماية المناطق و المنشآت المهددة بالانجراف البحري،
4. تنفيذ أشغال الحماية الازمة وتهيئة وترميم المواني البحرية.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

تمثل أهداف البرنامج 2 " حماية المناطق عمرانية والشريط الساحلي " وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلى:

- الهدف 2.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأنية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة
- الهدف 2.2.1: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

البرنامج الفرعى 1: حماية المناطق عمرانية من الفيضانات

الهدف 2-1-1: التحكم في مياه السيلان المتأنية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

تقديم الهدف : وفقا لإستراتيجية البرنامج تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكنها من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات و ذلك للتخفيف من حدتها وتأثيرها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار و حتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه و دون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

مراجع الهدف : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.

میررات اعتماد المؤشرات :

من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية هي إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات و تنظيف وجهر المنشآت ذات الصلة. ولتقييم هذه الإنجازات يقع احتساب عدد هذه المنشآت سنويا و بالتالي طول المنشآت التي يستوجب جهرا وتنظيفها أخذًا بعين الاعتبار طول المنشآت المنجزة.

تحليل المؤشر :

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015			
100	99	98	97	91	88	82	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيان المتأتية من الأحواض الساقبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة
99	79	94	88	83	87	85	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية	

- البرنامج الفرعى 2: حماية الشريط الساحلى و احكام انجاز المنشآت المبنائية

الهدف 2-2-1: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المبنائية

تقديم الهدف :

- القيام بعملية تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري وذلك للمحافظة عليه.
- حماية المنشآت و المناطق الساحلية الأكثر تعرضًا للانجراف البحري وذلك ببرمجة عدة مشاريع سنويًا للحد من ظاهرة الانجراف البحري ودعم وصيانة البنية الأساسية الساحلية.
- إنجاز المنشآت المبنائية بالنجاعة اللازمة.

مراجع الهدف : حماية الشريط الساحلي واحكام انجاز المنشآت المبنائية.

میررات اعتماد المؤشرات : إعلام أصحاب القرار بطول الشريط الساحلي الذي هو بصدده إعادة التحديد وذلك

لتحسين عمليات التدخل مستقبلا حتى نضمن مسح شامل لكل المناطق

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015			
100	81.2	62.4	5.75	3.1	0.45	-	%	المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	الهدف 1.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وتطوير إنجاز المنشآت المينائية
70	65	60	50	-	-	-	%	المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة	

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات التقديرية	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
أ.د 7.41	- إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات - إنجاز أشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات	% 99	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي	الهدف 1.1.2 : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة
أ.د 8 000	- إنجاز أشغال لصيانة منشآت حماية المناطق العمرانية من الفيضانات عبر صفاقات إطارية وعن طريق الوسائل الخاصة للإدارة	% 94	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجبر منشآت الحماية المنجزة	
أ.د 10002 + 8000 = 19002	- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري - صيانة و bornage الملك العمومي البحري - تعديل حدود الملك الخاص - مسح الملك العمومي البحري - إعداد دراسات لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري - إنجاز مشاريع لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	% 62.4	المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	الهدف 1.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
أ.د 100	- إعداد دراسات لبناء و تهيئة وإعادة تهيئة و إصلاح الموانئ البحرية - إنجاز أشغال لبناء و تهيئة وإعادة تهيئة و إصلاح وحماية الموانئ البحرية	% 60	المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة	

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

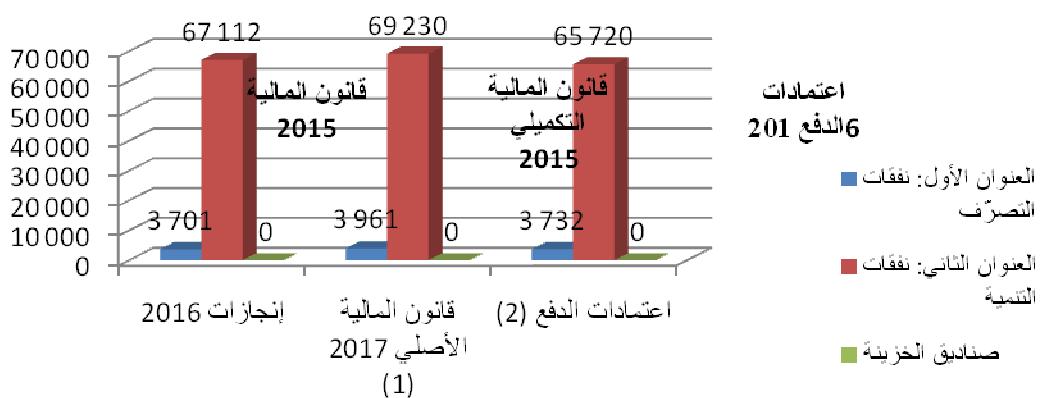
جدول عدد 1:

تطور إعتمادات برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2017-2018) (%)	المبلغ (1)-(2)	تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016 (2)	طبيعة النفقة
		اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
%-6	-229	3 732	3 732	3 961	3 701	العنوان الأول: نفقات التصرف
%-11	-261	2 163	2 163	2 424	2 288	التأجير العمومي
%2	33	1 569	1 569	1 537	1 413	وسائل المصالح
-	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
%-5	-3 510	65 720	58 070	69 230	67 112	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%-4	-2 830	64 100	55 770	66 930	65 232	الاستثمارات المباشرة
%16	6 120	44 100	55 770	37 980	41 538	على الموارد العامة للميزانية
%-31	-8 950	20 000	0	28 950	23 694	على موارد القروض الخارجية الموظفة
%-30	-680	1 620	2 300	2 300	1 880	التمويل العمومي
%-30	-680	1 620	2 300	2 300	1 880	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
%-5	-3 739	69 452	61 802	73 191	70 813	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

سجلت اعتمادات الدفع نقص ب 4% مقارنة بسنة 2017 و يرجع هذا بالأساس إلى نقص اعتمادات الدفع على القروض الخارجية والتي تخص مشروع حماية تونس الكبرى من الفيضانات -منطقة تونس الغربية الذي يشهد بدوره صعوبات في الإنجاز ناتجة أساسا عن عدم التمكن من تحرير حوزة المشروع نظرا لتوارد شبكات المستلزمين العموميين.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي لسنة 2018

حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

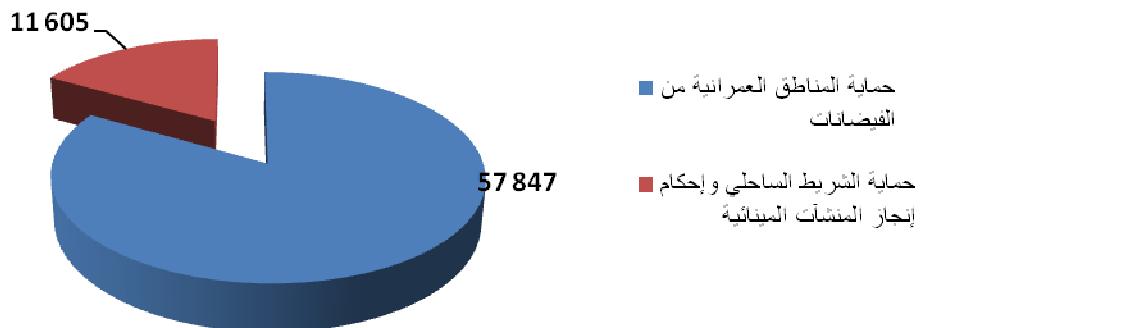
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعي 2: "حماية الشريط الساحلي وإحکام إنجاز المنشآت المينائية"	البرنامج فرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات"	البرامج	أصناف النفقات
3 732	1 885	1 847		نفقات التصرف
2 163	836	1 327		التأجير العمومي
1 569	1 049	520		وسائل المصالح
0	0	0		التدخل العمومي
65 720	9 720	56 000		نفقات التنمية
64 100	8 100	56 000		الاستثمارات المباشرة
44 100	8 100	36 000		على موارد الميزانية
20 000	0	20 000		على القروض الخارجية الموظفة
1 620	1 620	0		التمويل العمومي
1 620	1 620	0		على موارد الميزانية
0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		صناديق الخزينة
69 452	11 605	57 847		المجموع العام *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



3- اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

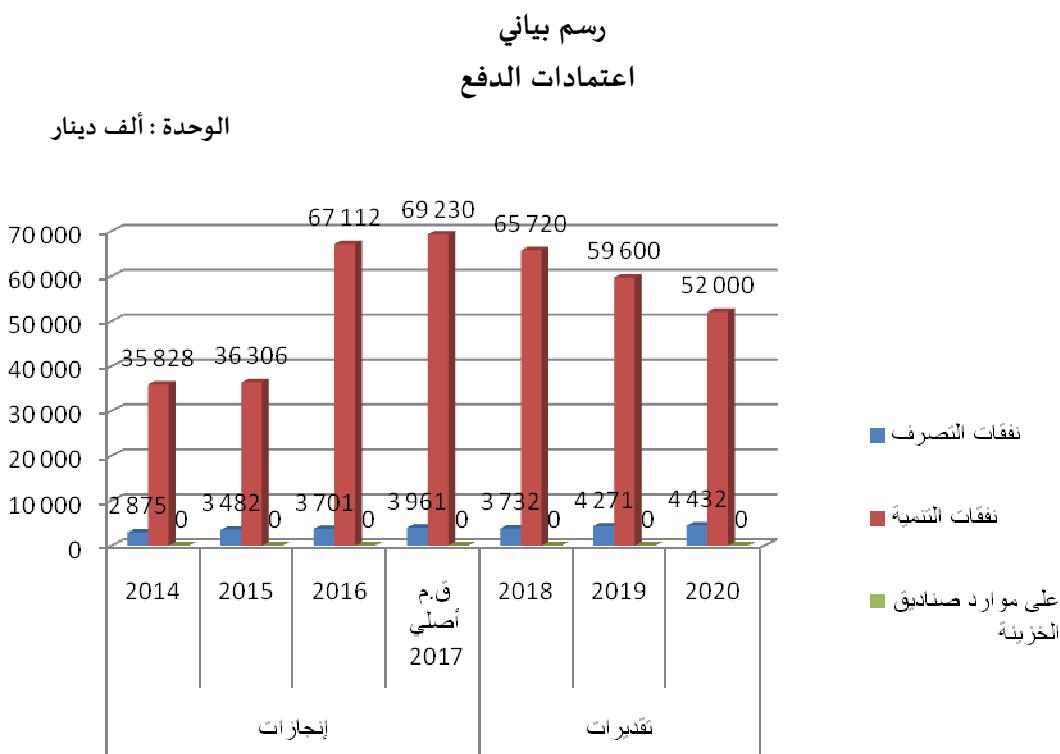
جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة:ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
4 432	4 271	3 732	3 961	3 701	3 482	2 875	نفقات التصرف
2 792	2 671	2 163	2 424	2 288	2 011	1 789	التأجير العمومي
1 640	1 600	1 569	1 537	1 413	1 471	1 086	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
52 000	59 600	65 720	69 230	67 112	36 306	35 828	نفقات التنمية
50 000	57 600	64 100	66 930	65 232	34 426	34 678	الاستثمارات المباشرة
39 000	42 600	44 100	37 980	41 538	28 636	30 580	على الموارد العامة للميزانية
11 000	15 000	20 000	28 950	23 694	5 790	4 098	على موارد القروض الخارجية الموظفة
2 000	2 000	1 620	2 300	1 880	1 880	1 150	التمويل العمومي
2 000	2 000	1 620	2 300	1 880	1 880	1 150	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صندوق الخزينة
56 432	63 871	69 452	73 191	70 813	39 788	38 703	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



تحليل لاعتمادات التي تم رصدها:

تشهد اعتمادات الدفع للثلاث سنوات 2018-2020 انخفاضاً نظراً لانخفاض اعتمادات البرنامج الفرعى 1 نتيجة توقع انهاء بعض أقساط مشروع حماية تونس الكبرى من الفيضانات -منطقة تونس الغربية .

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي" التوزيع حسب البرامج الفرعية

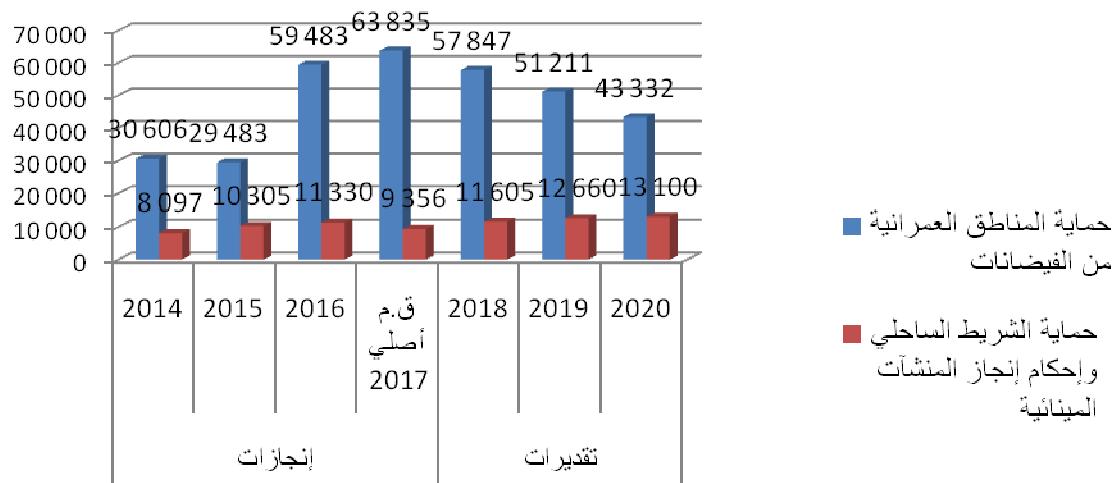
الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
43 332	51 211	57 847	63 835	59 483	29 483	30 606	حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
13 100	12 660	11 605	9 356	11 330	10 305	8 097	حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
56 432	63 871	69 452	73 191	70 813	39 788	38 703	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :

الوحدة:ألف دينار

البرنامج الفرعي 1

"حماية المناطق العمرانية من الفيضانات"

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 332	2 211	1 847	1 885	1 789	1 593	1 509	نفقات التصرف
1 772	1 671	1 327	1 392	1 332	1 150	1 051	التأجير العمومي
560	540	520	493	457	443	458	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
41 000	49 000	56 000	61 950	57 694	27 890	29 097	نفقات التنمية
41 000	49 000	56 000	61 950	57 694	27 890	29 097	الاستثمارات المباشرة
30 000	34 000	36 000	33 000	34 000	22 100	24 999	على الموارد العامة للميزانية
11 000	15 000	20 000	28 950	23 694	5 790	4 098	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
43 332	51 211	57 847	63 835	59 483	29 483	30 606	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" لسنة 2018 بـ 847 57 أ.د. ولسنة 2019 فستبلغ 51 211 أ.د. وسنة 2020 فستبلغ 43 332 أ.د. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 انخفاضاً بنسبة (+%3.71) أما ميزانية 2019 فستسجل انخفاضاً بـ (-%9.57) مقارنة بتقديرات السنة السابقة. ويعود وذلك لإنفاذ إنجاز جملة من المشاريع المتواصلة.

البرنامج الفرعي 2

"حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
2 100	2 060	1 885	2 076	1 912	1 889	1 366	نفقات التصرف
1 020	1 000	836	1 032	956	861	738	التأجير العمومي
1 080	1 060	1 049	1 044	956	1 028	628	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
11 000	10 600	9 720	7 280	9 418	8 416	6 731	نفقات التنمية
9 000	8 600	8 100	4 980	7 538	6 536	5 581	الاستثمارات المباشرة
9 000	8 600	8 100	4 980	7 538	6 536	5 581	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
2 000	2 000	1 620	2 300	1 880	1 880	1 150	التمويل العمومي
2 000	2 000	1 620	2 300	1 880	1 880	1 150	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
13 100	12 660	11 605	9 356	11 330	10 305	8 097	* الميزانية

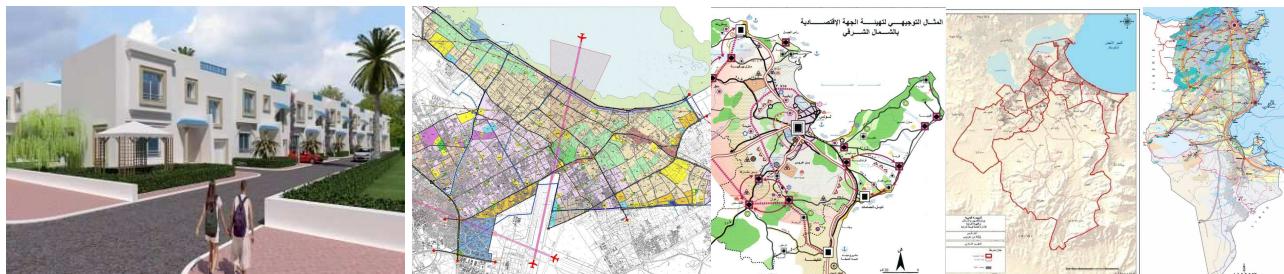
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية" لسنة 2018 بـ 11 605 أ.د. أما سنة 2019 فستبلغ 12 660 أ.د. وسنة 2020 فستبلغ 13 100 أ.د. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ارتفاعاً بنسبة (+%3.47) أما ميزانية 2019 فستسجل ارتفاعاً بـ (+%9) مقارنة بتقديرات السنة السابقة.

البرنامج 3: الهيئة الترابية والتعهير والإسكان

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.1.3 : نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات الهيئة الترابية والمشاريع التي وقع الاختيار عليها لإنجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 	<p>الهدف 1.1.3 : العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي</p>	السيد نجيب السنوسي المدير العام للإسكان الميزانية:
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.2.3 : نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستملكة. 	<p>الهدف 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والمجتمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية</p>	اعتمادات الدفع بحسب ألف دينار المبلغ: 312 489 النسبة: % 19.6 نفقات التصرف 15 454
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.3.3 : عدد المساكن الإجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة المؤشر 2.1.3.3 : النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 	<p>الهدف 1.3.3 : التهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي</p>	نفقات التنمية 249 035 صناديق الخزينة 48 000

1-1 إستراتيجية البرنامج

يختص هذا البرنامج برسم سياسة عمومية تضم ثلاثة برامج فرعية للهيئة الترابية والتعمير والإسكان وهي من المحاور الإستراتيجية لمهمة التجهيز والتي تميز بطابعها الأفقي ونظرتها الشاملة وترابطها الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل ..).

وتمثل إستراتيجية هذا البرنامج في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتدعم النسيج الحالي.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين

الجهات،

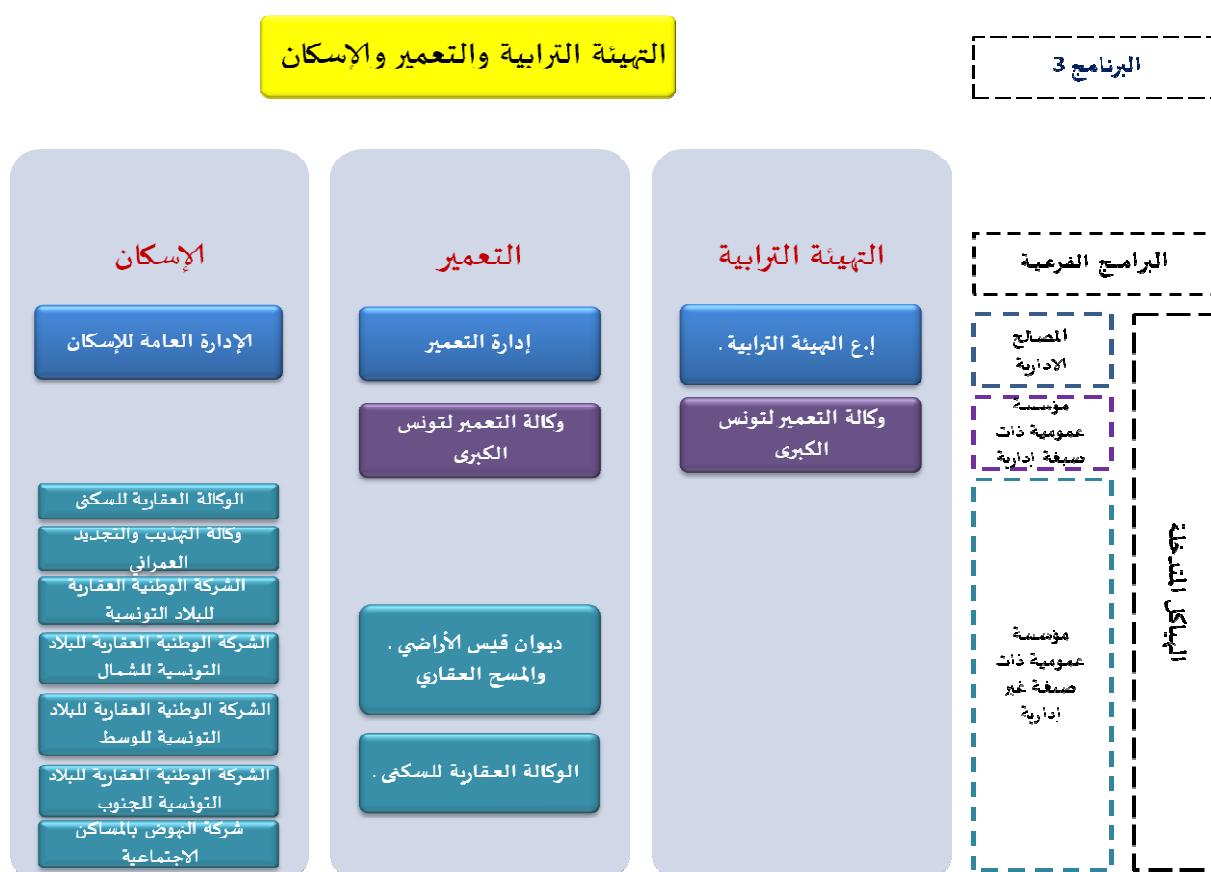
- إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية،

- النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعم النسيج الحالي.

2-1 خارطة البرنامج

المهام المتدخلة

في البرنامج 3 "الهيئة الترابية والتعمير والإسكان"



1-3 البرامج الفرعية

يحتوى برنامج التهيئة الترابية والتعهير والإسكان على ثلاثة برامج فرعية وهي:

البرنامج الفرعى 1: الهيئة الترابية: تتمثل مشمولات الهيئة الترابية في:

الهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوى لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبني الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرية بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحکام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليل الفوارق بين الجهات وتنوع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.
- تدعيم الامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلى وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.
- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.
- دعم الاندماج في الاقتصادي العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني.
- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقدرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.
- إحکام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية.
- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرافية الرقمية وبنوك المعلومات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

البرنامج الفرعى 2: التعمير تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعى في :

- إقتراح السياسة الوطنية في قطاع التعمير وتقييمها،
- تقييم التشريع الجاري به العمل في ميدان التعمير وتحييشه،
- رصد ومتابعة النمو العماني وتحليل الظواهر التي تميّزه،
- إعداد الدراسات والبحوث الإستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع التعمير،
- إبداء الرأى في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعهير والمعمار،
- إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية،
- متابعة التمدد العماني/ متابعة التعهير تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لامثلة الهيئة العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن.... ،
- تحييـن الإطار التشـريـعي المنـظم للـتعـهـير،
- تغطية المدن بالشبكة الجيوديسية.

البرنامج الفرعي 3: الإسكان

يهدف هذا البرنامج الفرعى إلى المبادرة بالسكن الميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي من خلال البرامج التالية:

- المساكن المملوكة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء: في إطار تحسين مردودية صندوق النهوض بالمسكن

لفائدة الأجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها :

- تمويل إقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.

- تمويل توسيعة أو بناء مسكن.

- تمويل إقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

يتمتع بالتمويلات التي يقدمها صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء فئات الأجراء التي تم تصنيفهم على النحو التالي :

فئة 1: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين ونصف هذا الأجر.

فئة 2: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين مرتين ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات ونصف هذا الأجر.

فئة 3: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين ثلاث مرات ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:

طبقاً لأحكام الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أكتوبر 2012 وعلى جميع النصوص التي نصحته وتممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 يونيو 2015 ، يهدف البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى توفير سكن لائق للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال :

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسيعها، وتنتفع بهذا البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغله مسكننا بداعياً ولا تملك ميلاً قابلاً للسكنى.

- بناء مساكن اجتماعية وتيئة مقايس، وتنتفع بهذا البرنامج العائلات التي لا تملك عقاراً معداً للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاثة مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

ـ برنامج المسكن الأول:

يهدف هذا البرنامج الحكومي إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل إقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم و من قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز 40000 دينار، تسند للمتنيع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدد على 7 سنوات إضافة إلى 5 سنوات إمهال. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

ـ برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

تبعاً للتشخيص الذي قامت مصالح وكالة التهذيب والتجديد العماري حول وضعية الأحياء السكنية بمختلف الولايات الجمهورية تبين وجود حوالي 1400 حياً شعبياً تتطلب التدخل من أجل تأهيلها وتجهيزها بمرافق قصد الاستجابة لتطلعات الفئات الاجتماعية التي تقطنها وتحسين ظروف عيشها،

١ - برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول:

تم إقرار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول خلال سنة 2012. ويتضمن البرنامج التدخل في 140 حياً موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة تقدر بـ 590 مليون دينار موزعة كالتالي:

- ميزانية الدولة: 211,5 مليون دينار.

- تمويلات خارجية: 378,5 مليون دينار أي 157,140 مليون أورو موزعة كالتالي:

- قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية: 30 مليون أورو

- هبة من الإتحاد الأوروبي: 57,14 مليون أورو (30 مليون أورو في إطار الإتفاقية الأصلية و 27,140 مليون أورو في إطار الإتفاقية الخاصة بالتوسيع)

- قرض من البنك الأوروبي للإستثمار: 70 مليون أورو

وهدف البرنامج إلى التدخل في:

- البنية الأساسية: من خلال تعبيد الطرق ومد قنوات تطهير المياه المستعملة وقنوات صرف مياه الأمطار وتركيب شبكة التنوير العمومي،

- تحسين السكن.

- التجهيزات الجماعية: من خلال بناء فضاءات متعددة الاختصاصات وملعبات أحياء التجهيزات الاقتصادية: من خلال بناء فضاءات صناعية داخل الأحياء المعنية.

٢ - برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الثاني:

وبعد للنسق المرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول وللأثر الإيجابي للمشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش متساكني هذه الأحياء، تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية (جزء ثانٍ) للإستجابة لجزء قليل من حاجيات التهذيب، بنفس مكونات الجزء الأول مع إضافة إنجاز تقسيمات اجتماعية متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهذيبها لاحقاً ومن خلال هذه المقاربة الوقائية، تسعى الوزارة إلى إيجاد الحلول الإستباقية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وستتوفر مؤسسات عمومية هذه التقسيمات ويتمثل البرنامج في التدخل في 146 حياً وبكلفة 635 مليون دينار موزعة على كافة ولايات الجمهورية.

- برنامج تعصیر الطرقات داخل المناطق البلدية:

١- برنامج تعصیر الطرقات داخل المناطق البلدية قسط أول:

وفي إطار تحسين ظروف العيش داخل المدن وذلك تبعاً للحالة الديبلوماسية التي أصبحت عليها شبكة الطرقات داخل العديد من المناطق البلدية وبسبب غياب الصيانة الدورية من ناحية وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدى البلديات من ناحية أخرى،

تم إحداث هذا البرنامج في إطار تنفيذ توصيات السيد رئيس الحكومة المعلن عنها يوم 28 سبتمبر 2016، حيث يهم في مرحلته الأولى التدخل لفائدة 72 بلدية بحسب 3 بلديات من كل ولاية (بلدية كبيرة - متوسطة - صغيرة) لتأهيل حوالي 672 كم من الطرقات بكلفة تقدر بـ 216 مليون دينار وقد تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العماني بإنجاز المشروع بموجب اتفاقية أبرمت في الغرض بتاريخ 17 فيفري 2017.

2. برنامج تعمير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط ثانٍ:

يخص التدخل في حوالي 228 بلدية بقيمة 484 مليون دينار ينجز على 3 سنوات 2018-2020.

- التدخل لتهذيب وتجميد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس:

في إطار العناية بالنسيج العماني القديم من خلال تهذيب وتجميد المشهد العماني وتنشيط الدورة الاقتصادية والإجتماعية بالمدن العتيقة، تم إقرار برنامج للتدخل في 20 مدينة عتيقة بالتعاون مع وزارة البيئة والشؤون المحلية والممولين الخارجيين (UE-BEI-AFD-)، وقد تمت المصادقة في مخطط التنمية الإجتماعي والإقتصادي للفترة 2016-2020 على التدخل في 10 مدن من خلال القيام بعملية التشخيص وتحديد أولويات التدخل والقيام بالدراسات المعمقة في الشأن.

وتتمثل استراتيجية البرنامج الفرعى الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة و بتوفير وسائل الهوض بالسكن القائم وبهيئة الأحياء السكنية وإدماجها في حدود الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهان الكبري التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

- وضع برامج سكنية تستجيب لاحتياجات كل الفئات الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط،

- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسيعها،

- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكلمة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،

- تحسين الظروف السكنية والمحيط العماني من خلال بعث برامج التدخل بالأحياء الشعبية،

- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستدام والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،

- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العماني القديم،

- رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصة بقطاع السكن،

- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

البرنامج الفرعى 1: الهيئة التربوية

الهدف 1-1: تنظيم المجال التربوي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

الهدف 1-2: تطوير الآليات الفنية والمؤسسية للمجال التربوي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للهيئة

والتنمية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة لكل الجهات

مراجع الهدف: التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة

والمستديمة والدراسات الاستراتيجية في مجال الهيئة التربوية.

تحليل المؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015			
65	50	30	20	*10	-	-	نسبة	المؤشر : 1.1.1.3: نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات الهيئة التربوية والمشاريع التي وقع الاختيار عليها لإنجازها ضمن المخطط 2020-2016	الهدف على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي : 1.1.3
50	47	45	30	25	-	-	نسبة	المؤشر : 1.1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية	ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والمجتمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية : 1.2.3
450	500	500	600	-	-	-	هك	المؤشر : 2.1.2.3: مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة	الهدف في التوسعات العمرانية : 1.3.3
13050	12301	14762	9580	2025	1257	1060	عدد	المؤشر : 1.1.3.3: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة	الهبوط بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي. : 1.3.3
59	54	47	78	67	50	29	نسبة	المؤشر : 2.1.3.3: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية.	

البرنامج الفرعى 1: الهيئة التربوية

نظراً لطبيعة المؤشرات التي اعتمدت سابقاً كونها مؤشرات كمية ليس لها أي دلالة استراتيجية ارتأت الإدارة العامة للهيئة التربوية إلى اقتراح مؤشر استراتيجي جديد يهدف إلى تطابق بين المشاريع المقترحة من طرف دراسات الهيئة التربوية، باعتبارها دراسات استراتيجية ذات صبغة أفقية، والمشاريع المقترحة من طرف مختلف المصالح القطاعية أساساً مصالح وزارة التجهيز والإسكان والهيئة التربوية. سيساهم ذلك في تهيئة ترابية متوازنة تأخذ في عين الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية كما تسهم في تحقيق العدالة بين الجهات.

البرنامج الفرعى 2: التعمير

الهدف 3-1-2: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام

تقدير المدى: إعداد ومراجعة أمثلة الهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات الريفية لتنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.

مراجع المدى: ان بلوغ الهدف المنشود يستوجب انجاز الأنشطة التالية:

- إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية

- تكريس سياسة المدينة

- متابعة التمدد العمراني تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة الهيئة العمرانية، المنظومات الجغرافية للمدن

- إعداد الإطار التشريعى المنظم للتعهير وتحييته

- تغطية التراب الوطنى بشبكة جيوديسية ، وبقياس الجاذبية وقياس الارتفاع

تحليل المؤشر :

الهدف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	توقعات 2017	تقديرات 2018
المؤشر 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية	نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية	نسبة	10	30	45
المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة	مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة	هك	600	600	500

البرنامج الفرعى 3: الإسكان

الهدف 3-3-1: النهوض بالسكن الاجتماعى وتدعيم النسيج الحالى

تقدير المدى: وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصة منها المحدودة الدخل من خلال: توفير سكن لائق والنهوض بالسكن القائم.

مراجع المدى: توجهات السياسة السكنية.

تحليل المؤشر:

الهدف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2015	توقعات 2016	تقديرات 2017
الهدف 1.3.3 : الهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضي	المؤشر 1.3.3.3 : نسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين	نسبة	32	40	50
	المؤشر 2.3.3.3 : نسبة التراكمية للمساكن الإجتماعية المنجزة	نسبة	9	12	41
	المؤشر 3.3.3.3 : النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية.	نسبة	74	80	87

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للانشطة
الهدف 1.1.3 : العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي	المؤشر 1.1.1.3 : نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات الهيئة التربوية والمشاريع التي وقع الاختيار عليها لإنجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020	%25	المشاريع المقترحة من طرف دراسات الهيئة التربوية والمشاريع التي سيقع إنجازها سنوياً ضمن المخطط الخماسي 2016-2020.	أد 720
الهدف 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراني استراتيجي مستدام للمدن	المؤشر 1.1.2.3 : نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وامثلة الهيئة العمرانية	% 45	إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية - تكريس سياسة المدينة - متابعة التمدد العمراني تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة الهيئة العمرانية،	

3300 أ.د	<p>المنظومات الجغرافية للمدن... - إعداد الإطار التشريعي المنظم للتعهير وتحيئته انجاز المسوحات الطبوغرافية وخرائط المدن، واعداد دراسات مراجعة امثلة الهيئة العمرانية تغطية التراب الوطني بشبكة جيوديزية ، وبقياس الجاذبية وقياس الارتفاع</p>	500 هك	<p>المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة</p>	والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية
----------	--	--------	--	---

الوحدة: ألف دينار

تقديرات الاعتمادات للأنشطة	الأنشطة والتدخلات	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
213 000 أ.د	<p>بناء مساكن اجتماعية عن طريق البرامج التالية:</p> <p>صندوق الهوض بالسكن لفائدة الأجراء:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تمويل البناء الذاتي. - إقتناء مساكن من طرف باعثين عقاريين عموميين و خواص. - تمويل إقتناء مقاسم هيئة. <p>المسكن الأول إقتناء مساكن من طرف باعثين عقاريين وعن طريق شراء مساكن من خواص.</p> <ul style="list-style-type: none"> - البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي *إزالة المساكن البدائية و تعويضها بمساكن جديدة أو توسيعها أو ترميمها <p>* بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم</p>	14762	<p>المؤشر 1.1.3.3 :</p> <p>عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة</p>	<p>الهدف 1.3.3 :</p> <p>الهوض بالسكن الاجتماعي والميسر ظاهرة التصدى لظاهرة البناء الفوضوى.</p>
135 000 أ.د	<ul style="list-style-type: none"> - تأهيل 140 حي شعبي في الفترة المتقدمة من 2012 إلى مواف 2018 من خلال: 	%47	<p>المؤشر 2.1.3.3 :</p> <p>النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية.</p>	

بالنسبة للمساكن المقتناة في إطار الصندوق الوطني للهوض بالمساكن لفائدة الأجراء من المتوقع اقتناء 961 مسكن جاهز من طرف باعثين عقاريين واقتناه 180 مسمى مهيا حتى مواف سنة 2017.

بالنسبة لبرنامج المسكن الأول نظراً للطلبات المتزايدة من المنتظر اقتناء حوالي 6000 مسكن حتى مواف سنة 2017.

أما بخصوص التقديرات لسنوات 2018-2020 فإنه من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على مساكن الفوبرولوس والمسكن الأول وكذلك الطلبات على التقسيمات.

بالنسبة لبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سيتم إنجاز 2735 مسكن إلى مواف 2017 من بينها 1300 مسكن في إطار العنصر الأول والمتصل بإزالة المساكن البدائية و 1435 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق الاعاثين العقاريين العموميين والخواص.

كما تمت برمجة إنجاز 7162 مسكن سنة 2018 موزعة كما يلي:

- 2000 مسكن سيتم إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسيعها
- 5162 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق باعثين عقاريين عموميين و خواص.

وتقدر عدد المساكن والمقاسms التي سيتم إنجازها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لسنوات 2018-2020 بـ 15000 مسكن ومقسم.

بالنسبة لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية :

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول حيث تم إلى مواف شهر ماي 2017 إنجاز ما يلي :

- انتهاء أشغال البنية الأساسية بـ 97 حي من جملة 140 حي.
- انتهاء أشغال تحسين سكن بـ 60 حي من 97 حي.
- انتهاء 32 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 172 مشروع.

تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز الجزء الثاني الذي يخص حوالي 146 حيا بتكلفة 635 م.د، حيث سينطلق البرنامج خلال سنة 2018 ويتواصل على مدى 5 سنوات.

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

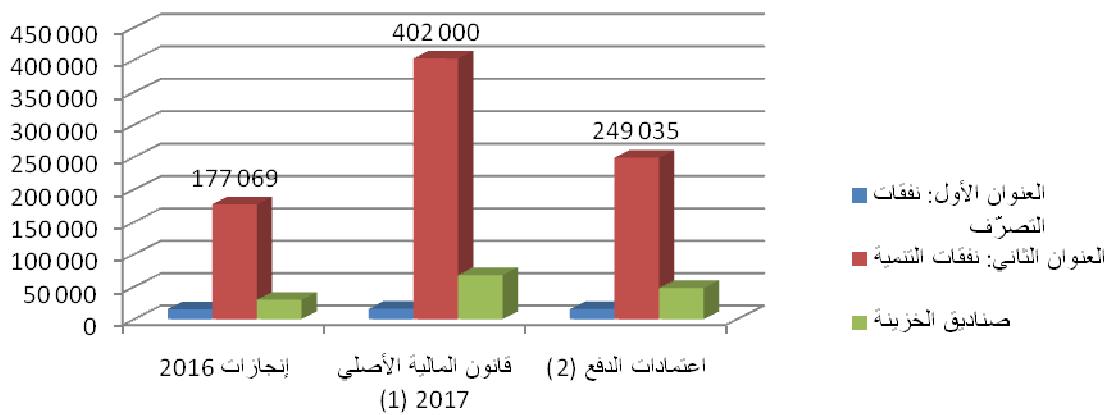
جدول عدد 1:

تطور إعتمادات برنامج الهيئة التربوية والتعهير والإسكان

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطوير (2017-2018)	تقديرات 2018			قانون المالية (1) 2017	إنجازات 2016	طبيعة النفقة
	النسبة (%) (1)/(1)	المبلغ (2)-(1)	اعتمادات الدفع (2)			
%-3	-454	15 454	15 454	15 908	15 156	العنوان الأول: نفقات التصرف
%-4	-651	14 666	14 666	15 317	14 647	التأجير العمومي
%29	167	738	738	571	495	وسائل المصالح
%150	30	50	50	20	15	التدخل العمومي
%-38	-152 965	249 035	291 781	402 000	177 069	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%23	47 035	249 035	91 781	202000	177069	الاستثمارات المباشرة
%42	47 035	159 035	69 668	112 000	83 399	على الموارد العامة للميزانية
%0	0	90 000	22 113	90 000	93 670	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-200 000	0	200 000	200 000	0	التمويل العمومي
%-100	-200 000	0	200 000	200 000	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
%-29	-20 000	48 000	48 000	68000	30037	صناديق الخزينة
%-36	-173 419	312 489	355 235	486 407	222 262	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



بالنسبة لنفقات التنمية لسنة 2018 ستسجل انخفاضاً بنسبة 38% بالمقارنة بسنة 2017 وذلك ناتج عن مواصلة متابعة المشاريع المبرمجة سابقاً. وستسجل نفقات التصرف انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة بسنة 2017.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

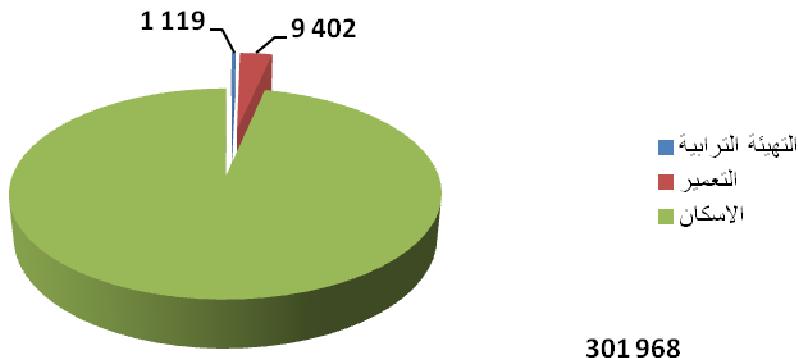
جدول عدد 2: توزيع ميزانية برنامج الهيئة التربوية والعمارة والإسكان لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعى 3: الإسكان	البرنامج فرعى 2: التعمير	البرنامج فرعى 1: الهيئة التربوية	البرامج	أصناف النفقات
15 454	8 968	5 767	719		نفقات التصرف
14 666	8 752	5 293	621		التأجير العمومي
738	216	424	98		وسائل المصالح
50	0	50	0		التدخل العمومي
249 035	245 000	3 635	400		نفقات التنمية
249 035	245 000	3 635	400		الاستثمارات المباشرة
159 035	155 000	3 635	400		على موارد الميزانية
90 000	90 000	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0		تمويل العمومي
0	0	0	0		على موارد الميزانية
0	0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
48 000	48 000	0	0		صناديق الخزينة
312 489	301 968	9 402	1 119	*	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع
الوحدة : ألف دينار



3-2 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

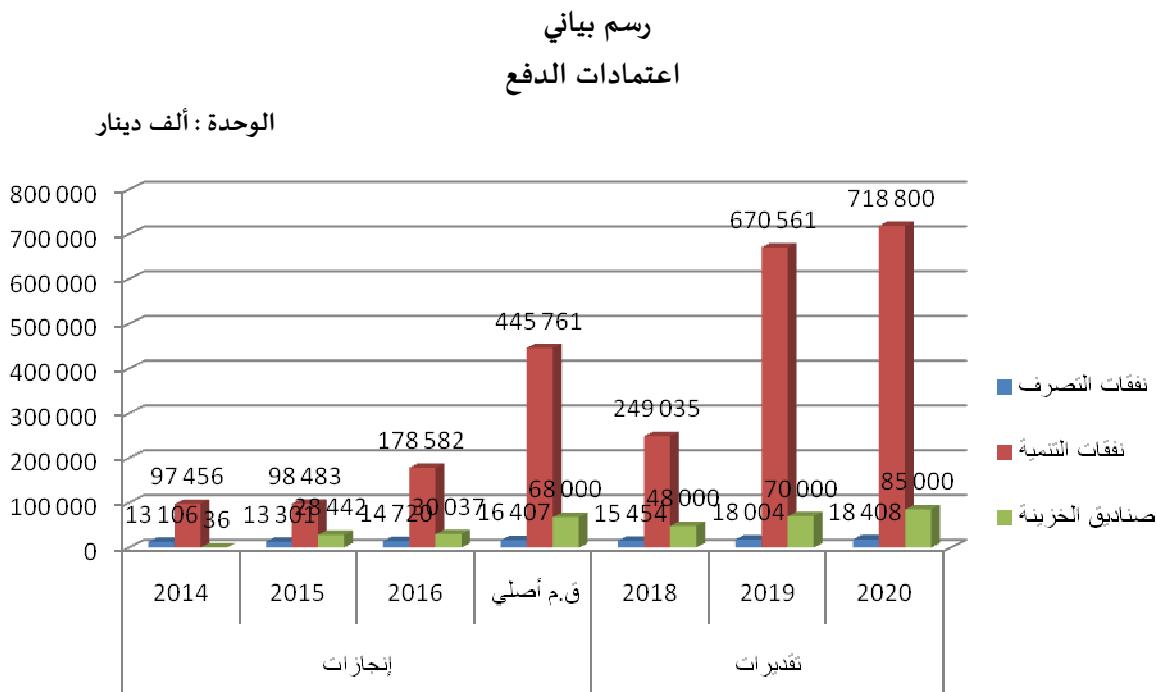
إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج - التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة:ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
18 408	18 004	15 454	16 407	14 720	13 301	13 106	نفقات التصرف
17 667	17 317	14 666	15 317	14 647	13 046	12 849	التأجير العمومي
721	667	738	571	495	255	247	وسائل المصالح
20	20	50	20	15	0	10	التدخل العمومي
718 800	670 561	249 035	402 000	177 069	98 483	97 456	نفقات التنمية
618 800	590 561	249 035	202 000	177 069	98 483	97 456	الاستثمارات المباشرة
178 800	180 561	159 035	112 000	83 399	45 045	25 495	على الموارد العامة للميزانية
440 000	410 000	90 000	90 000	93 670	53 438	71 961	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100 000	80 000	0	200 000	0	0	0	التمويل العمومي
100 000	80 000	0	200 000	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
85 000	70 000	48 000	68 000	30 037	28 442	36	صندوق الخزينة
822 208	758 565	312 489	486 407	221 826	140 226	110 598	الميزانية *



**إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 3 "الهيئة التربوية والتعهير والإسكان"
التوزيع حسب البرامج الفرعية**

الوحدة : ألف دينار

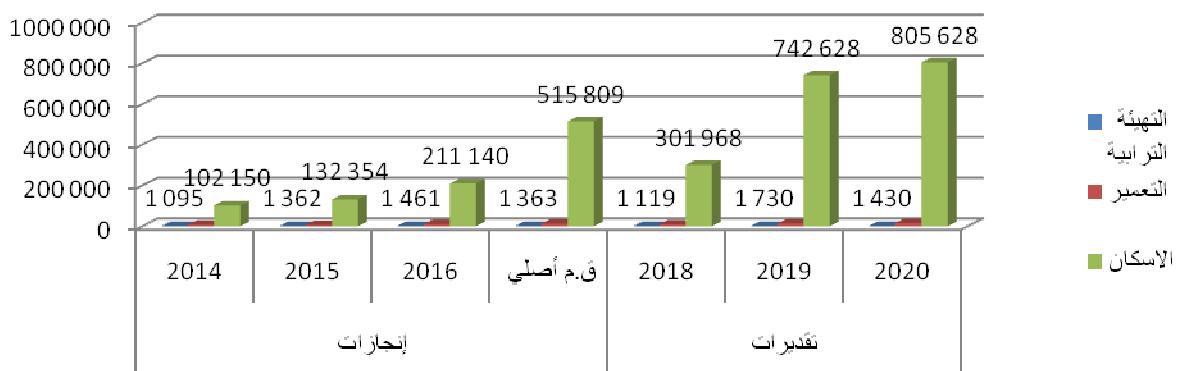
تقديرات			ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1 430	1 730	1 119	1 363	1 461	1 362	1 095	الهيئة التربوية
15 150	14 207	9 402	10 235	9 225	6 510	7 353	التعهير
805 628	742 628	301 968	474 809	211 140	132 354	102 150	الاسكان
822 208	758 565	312 489	486 407	221 826	140 226	110 598	المجموع *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار

البرنامج 3 : الهيئة التربوية والتعهير والإسكان



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 "الهيئة التربوية"

الوحدة: ألف دينار

السنة	تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات	
	2020	2019	2018		2017	2016	2015	2014	
نفقات التصرف	730	730	719	763	774	682	622		
التأجير العمومي	675	675	621	678	698	607	572		
وسائل المصالح	55	55	98	86	76	75	50		
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0		
نفقات التنمية	700	1 000	400	600	687	680	473		
الاستثمارات المباشرة	700	1 000	400	600	687	680	473		
على الموارد العامة للميزانية	700	1 000	400	600	687	680	473		
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0		
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0		
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0	0		
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0		
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0	0	0		
الميزانية *	1 430	1 730	1 119	1 363	1 461	1 362	1 095		

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 "الهيئة التربوية" لسنة 2017 بـ 363 ألف دينار ولسنة 2018 بـ 119 ألف د. أما سنة 2019 فستبلغ 1 730 ألف دينار وسنة 2020 بـ 1430 ألف د. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ارتفاعاً بنسبة 19.6% أما ميزانية 2019 فستواصل تطورها لتبلغ نسبة 4.54% مقارنة بتقديرات السنة السابقة.

الوحدة: ألف دينار

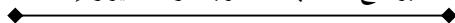
البرنامج الفرعي 2 "التعهير"

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
7 050	6 646	5 767	5 835	5 011	4 078	4 635	نفقات التصرف
6 580	6 230	5 293	5 446	4 982	3 993	4 435	التأجير العمومي
450	396	424	369	318	85	190	وسائل المصالح
20	20	50	20	15	0	10	التدخل العمومي
8 100	7 561	3 635	4 400	4 214	2 432	2 718	نفقات التنمية
8 100	7 561	3 635	4 400	4 214	2 432	2 718	الاستثمارات المباشرة
8 100	7 561	3 635	4 400	4 214	2 432	2 718	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	تمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
15 150	14 207	9 402	10 235	9 225	6 510	7 353	*الميزانية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "التعهير" لسنة 2017 بـ 12996 أ.د ولسنة 2018 بـ 402 9 ألف دينار أما سنة 2019 فتبلغ 14 ألف دينار. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا بنسبة 51 + % أما ميزانية 2019 فستواصل تطورها لتبلغ نسبة 6.64 + % مقارنة بتقديرات السنة السابقة وكذلك هو الشأن بالنسبة لتقديرات سنة 2020 حيث من المتوقع ان تبلغ 15150 أ.د.



البرنامج الفرعي 3 "الاسكان"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
10 628	10 628	8 968	9 809	8 935	8 541	7 849	نفقات التصرف
10 412	10 412	8 752	9 193	8 967	8 446	7 842	التأجير العمومي
216	216	216	116	101	95	7	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
710 000	662 000	245 000	397 000	172 168	95 371	94 265	نفقات التنمية
610 000	582 000	245 000	197 000	172 168	95 371	94 265	الاستثمارات المباشرة
170 000	172 000	155 000	107 000	78 498	41 933	22 304	على الموارد العامة للميزانية
440 000	410 000	90 000	90 000	93 670	53 438	71 961	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100 000	80 000	0	200 000	0	0	0	التمويل العمومي
100 000	80 000	0	200 000	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
85 000	70 000	48 000	68 000	30 037	28 442	36	صناديق الخزينة
805 628	742 628	301 968	474 809	211 140	132 354	102 150	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للإعتمادات التي تم رصدها :

بالنسبة لنفقات التنمية : تم تسجيل إرتفاع في نسق إستهلاك الإعتمادات سنة 2017 بعد إضافة برنامج المسكن الأول من المتوقع أن يرتفع نسق إستهلاك النفقات خلال السنوات 2018 و2019 بعد إضافة مشاريع جديدة .

البرنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> <u>المؤشر 1.1.1.4:</u> النجاعة الطاقية للبنيات العمومية <u>المؤشر 2.1.1.4:</u> عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالموافقة 	<p>الهدف 1.1.4 تعزيز البناء المستدام بميثالية البنىات العمومية</p>	<p>السيد فوزي الفريقي المدير العام للبنيات المدنية الميزانية: اعتمادات الدفع بحسب ألف دينار</p>
<ul style="list-style-type: none"> <u>المؤشر 1.1.2.4:</u> نسبة رضاء أصحاب المنشآت <u>المؤشر 2.1.2.4:</u> مداخيل المساعدة الفنية 	<p>الهدف 1.2.4 إدخال الممارسات الجيدة عند إنجاز البنىات العمومية</p>	<p>المبلغ: 15 732 النسبة: % 1 نفقات التصرف 10 752 نفقات التنمية 4 980 صناديق الخزينة 0</p>

1-1 استراتيجية البرنامج

تهدف الإستراتيجية المذكورة إلى إنجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام. وتتمحور التوجهات الكبرى لهذه الإستراتيجية حول:

- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام،
- تطوير وتنمية البناء المستدام،
- تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء.

ينقسم برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء من برامجين فرعيين وهما:

- ✓ السياسة الوطنية للبناء
- ✓ مثالية البناء العمومي

وتتمحور أولويات البرنامج التي تتجزها الإدارة العامة للبنيات المدنية كما يلي :

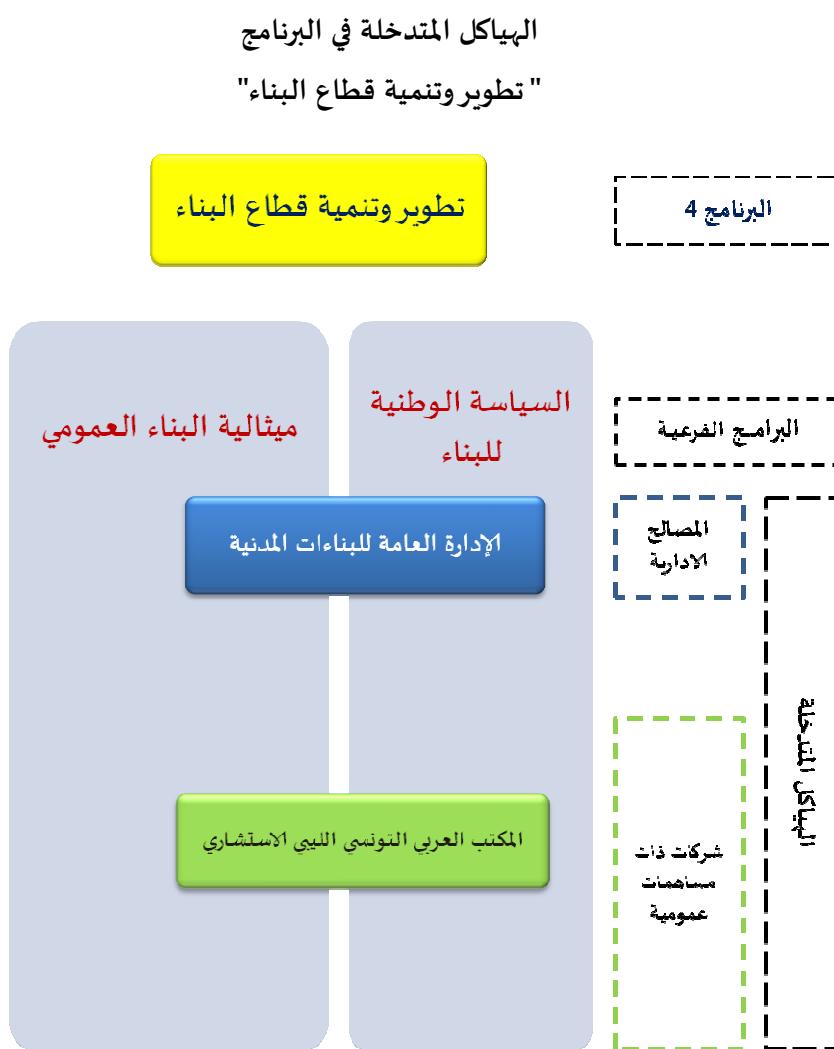
في مجال السياسة الوطنية للبناء: ترتكز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال.

في مجال مثالية البناء العمومي: يرتكز على إنجاز و متابعة و التصرف في عددا هاما من المشاريع الوطنية في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية و مختلف مراحل الدراسات و متابعة الإنجاز إلى حين استلامها.

وبالتوازي مع ذلك، تقوم الإدارة العامة للبنيات المدنية بتقديم المساعدة الفنية بالنسبة للمشاريع التي لا تعتبر بنايات مدنية على معنى الفصل الأول من الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر 2009 مقابل الحصول على مصاريف التسيير المتعلقة بالمشروع والواجب وضعها على ذمة صاحب المنشأ المفوض عند الاقتضاء طبقا للفصل التاسع من نفس الأمر.

2-1 خارطة البرنامج

تحدد خارطة برنامج "تطوير وتنمية قطاع البناء" مختلف الإدارات على المستوى المركزي والجهوي التي لها دور فعال في إنجاز وتحقيق أهداف البرنامج كما يبينه الجدول التالي :



3-1 البرامج الفرعية

يتكون برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء حسب طبيعة نشاط الهياكل المكونة له من براميل فرعية:

- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء
- البرنامج الفرعي 2: مثالية البناء العمومي

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
75	76	77	78	80	85	85	م²/kwh	المؤشر 1.1.1.4 : النجاعة الطاقية للبنيات	الهدف 1-1-4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البناءات العمومية
60	30	15		10	06	05	عدد	المؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتخصصين على الشهادة بالمطابقة	
75	70	65	60	-	-	-	%	المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضا أصحاب المنشآت	الهدف 1-2-4: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البناءيات

التحليل :

- سجل مؤشر النجاعة الطاقية للبنيات خلال سنوات 2014 إلى 2016 تحسينا ملحوظا، حيث انخفض الاستهلاك الطاقي للبنيات إلى حدود $80 \text{ m}^2/\text{kwh}$ من المتوقع ان يتواصل هذا الانخفاض ليبلغ على التوالي $75 \text{ m}^2/\text{kwh}$ خلال سنة 2018 و 2020 وبالتالي تحسن في قيمة المؤشر.

- لم يسجل مؤشر عدد المتدخلين المتخصصين على الشهادة بالمطابقة خلال سنوات 2014 إلى 2016 تطورا مذكورا، حيث بلغ عدد المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية والمتخصصين على الشهادة بالمطابقة ما يناهز السنة وهو عدد ضعيف مقارنة بالعدد الجملي للمتدخلين في القطاع. ومن المتوقع إن يرتفع العدد خلال سنتي 2017 و 2018 ، كما سيتم العمل على مضاعفة العدد خلال سنتي 2017 و 2018 وذلك من خلال مزيد تحسيس مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة من ناحية وإدراج هذه الأخيرة عند اختيار أصحاب الصفقات العمومية وكذلك من خلال مراجعة شروط استناد التراخيص وكراسات الشروط.

- غياب معطيات عن قيمة المؤشر الى حدود سنة 2016. بالنسبة لسنة 2017 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 60% كما سيتم العمل على تحسين نسبة رضا أصحاب المنشآت لتبلغ 75% خلال سنة 2020.

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

الاهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات
1-1-4 الهدف تعزيز البناء المستدام بمثالية البناءات العمومية	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنيات	م²/م³/kwh	77	إنجاز بنيات مقتضدة للطاقة وصديقة للبيئة.	10 620 أد
	المؤشر 2.1.1.4: عدد المتتدخلين المتخصصين على الشهادة بالطابقة	عدد	15	التحكم في الجودة المعمارية والفنية في البناء	6 994 أد
1-2-4 الهدف إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البناءات	المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت	%	65	التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض	

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

جدول عدد 1:

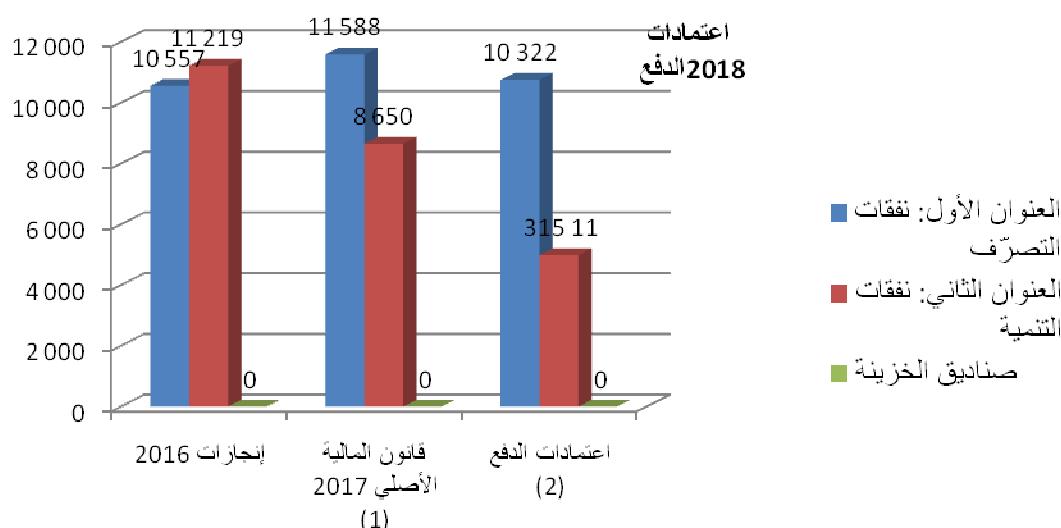
تطور إعتمادات برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)	المبلغ	تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016 (1)	طبيعة النفقة
		اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
%-6	-659	10 752	10 752	11 412	10 322	العنوان الأول: نفقات التصرف
%-7	-773	10 607	10 607	11 380	10 316	التأجير العمومي
%360	114	145	145	32	7	وسائل المصالح
-	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
%-43	-3 740	4 980	1415	8 720	11 315	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%-43	-3 740	4 980	1415	8 720	11 315	الاستثمارات المباشرة
%-43	-3 740	4 980	1415	8 720	11 315	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
%-22	-4 399	15 732	12167	20 132	21 638	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني:



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

ستشهد الاعتمادات المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء انخفاضاً خلال سنة 2018، حيث تمثل نسبة الانخفاض حوالي 22% مقارنة بسنة 2017 . ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات التنمية (42%)نظراً لتقدم نسبة إنجاز مشاريع المعابر الحدودية(المشاريع المتواصلة) وعدم وجود مشاريع جديدة .

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

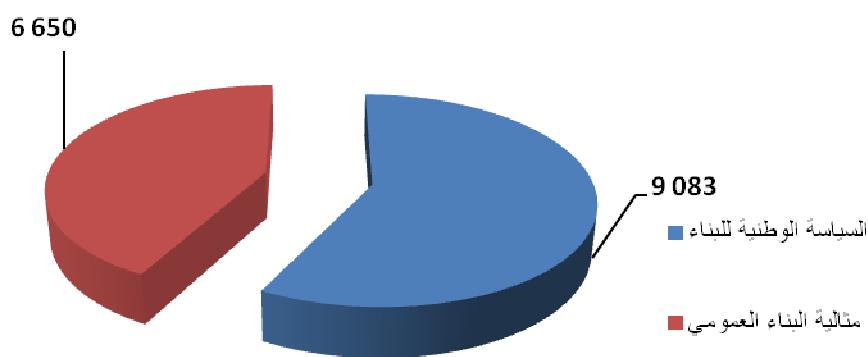
المجموع	البرنامج فرعى 2: مثالية البناء العمومي	البرنامج فرعى 1: السياسة الوطنية للبناء	البرامج	أصناف النفقات
10 752	1 900	8 853		نفقات التصرف
10 607	1 900	8 708		التأجير العمومي
145	0	145		وسائل المصالح
0	0	0		التدخل العمومي
4 980	4 750	230		نفقات التنمية
4 980	4 750	230		الاستثمارات المباشرة
4 980	4 750	230		على موارد الميزانية
0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0		على موارد الميزانية
0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		صناديق الخزينة
15 732	6 650	9 083	المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني :

اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



تحليل لاعتمادات التي تم رصدها :

تبلغ ميزانية تطوير وتنمية قطاع البناء لسنة 2018 حوالي 15 732 ألف دينارا. وتمثل نفقات التنمية حوالي 32 % من جملة النفقات. وتوزع اعتمادات البرنامج حسب البرامج الفرعية على التوالي 58 % للبرنامج الفرعي السياسة الوطنية للبناء و 42 % للبرنامج الفرعي مالية البناء العمومي. وتمثل نفقات التصرف حوالي 99 % من جملة الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي الأول في لا تمثل إلا نسبة 32 % بالنسبة للبرنامج الفرعي الثاني.

3-2 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

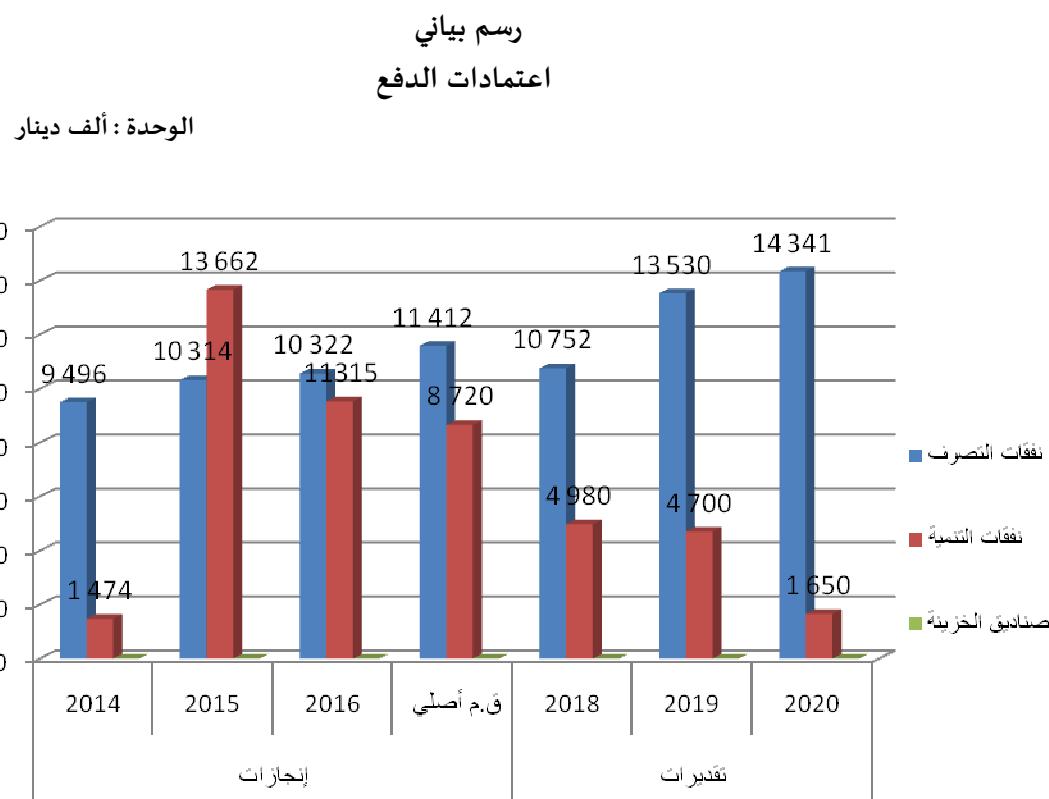
جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى الجمي لللبرنامج

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة:ألف دينار

أصناف النفقات	إنجازات			ق.م 2017	تقديرات		
	2016	2015	2014		2020	2019	2018
نفقات التصرف	9 496	10 314	11 315	11 412	10 752	13 530	14 341
التأجير العمومي	9 488	10 306	10 316	11 380	10 607	13 376	14 178
وسائل المصالح	8	7	32	145	154	13 376	14 178
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية	1 474	13 662	11 315	8 720	4 980	4 700	1 650
الاستثمارات المباشرة	1 474	13 662	11 315	8 720	4 980	4 700	1 650
على الموارد العامة للميزانية	1 474	13 662	11 315	8 720	4 980	4 700	1 650
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0	0	0
الميزانية *	10 970	23 976	21 638	20 132	15 732	18 230	15 991

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

شهدت الاعتمادات المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء انخفاضاً بدأية من سنة 2016، و يرجع هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع اعتمادات التنمية، وذلك نظراً لعدم انجاز مشاريع جديدة على غرار المعابر الحدودية. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2020 سنة.

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

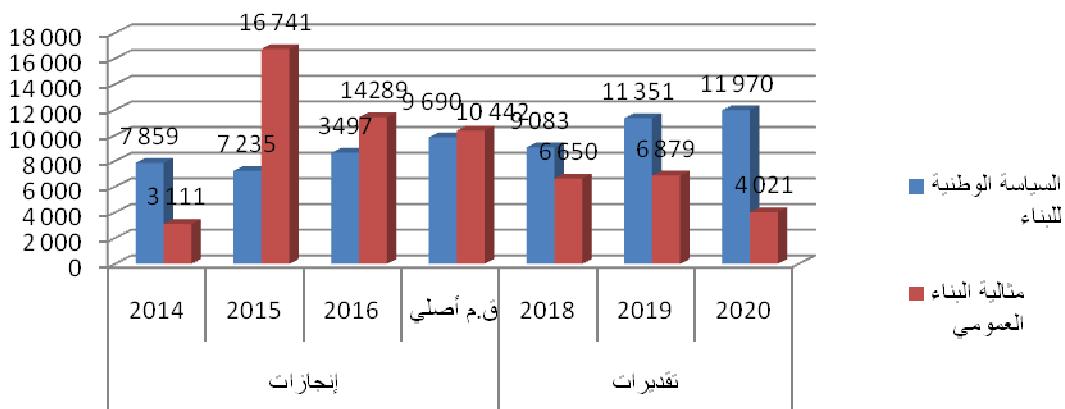
البرنامج 4 : تطوير وتنمية قطاع البناء

تقديرات			ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
11 970	11 351	9 083	9 690	7 349	7 235	7 859	السياسة الوطنية للبناء
4 021	6 879	6 650	10 442	14 289	16 741	3 111	مثالية البناء العمومي
15 991	18 230	15 732	20 132	21 638	23 976	10 970	المجموع *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :

البرنامج الفرعي 1 "السياسة الوطنية للبناء"

الوحدة:ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
11 820	11 151	8 853	9 290	7 179	7 235	7 122	نفقات التصرف
11 657	10 997	8 708	9 258	7 172	7 227	7 114	التاجير العمومي
163	154	145	32	7	8	8	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
150	200	230	400	170	0	737	نفقات التنمية
150	200	230	400	170	0	737	الاستثمارات المباشرة
150	200	230	400	170	0	737	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة

البرنامج 4 : تطوير وتنمية قطاع البناء

0	0	0	0	0	0	0	0	المobil العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
11 970	11 351	9 083	9 690	7 349	7 235	7 859		الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدتها :

شهدت الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي 1 : السياسة الوطنية للبناء تطورا ملحوظا منذ سنة 2017 في حين عرفت تلك الاعتمادات استقرارا نسبيا خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2014 وسنة 2016. وتهيمن نفقات التصرف على جملة النفقات.

البرنامج الفرعي 2 "مثالية البناء العمومي"

الوحدة: ألف دينار

2020	تقديرات		2017	إنجازات			أصناف النفقات
	2019	2018		2016	2015	2014	
2 521	2 379	1 900	2 122	3 144	3 079	2 374	نفقات التصرف
2 521	2 379	1 900	2 122	3 144	3 079	2 374	التأجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 500	4 500	4 750	8 320	11 145	13 662	737	نفقات التنمية
1 500	4 500	4 750	8 320	11 145	13 662	737	الاستثمارات المباشرة
1 500	4 500	4 750	8 320	11 145	13 662	737	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	المobil العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
4 021	6 879	6 650	10 442	14 289	16 741	3 111	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدتها :

شهدت الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي 2 : مثالية البناء العمومي تراجعا ملحوظاً منذ سنة 2017 في حين عرفت تلك الاعتمادات ارتفاعاً نسبياً خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2015 وسنة 2016. ولئن شهدت نفقات التصرف تطوراً تدريجياً فإن الاعتمادات المخصصة لنفقات التنمية عرفت تراجعاً منذ سنة 2016.

البرنامج 9: القيادة والمساندة

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته



المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر 	<p>الهدف 1.1.9</p> <p>الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها</p>	السيد حاتم عيشاويه المدير العام للمصالح المشتركة الميزانية: اعتمادات الدفع بحسب الآف دينار
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.2.9: تطور كتلة الأجور المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عنوان 	<p>الهدف 1.2.9</p> <p>نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية</p>	المبلغ: 36 682 النسبة: %2.3 نفقات التصرف 33 417 نفقات التنمية 3 265 صناديق الخزينة 0

1-1 إستراتيجية البرنامج

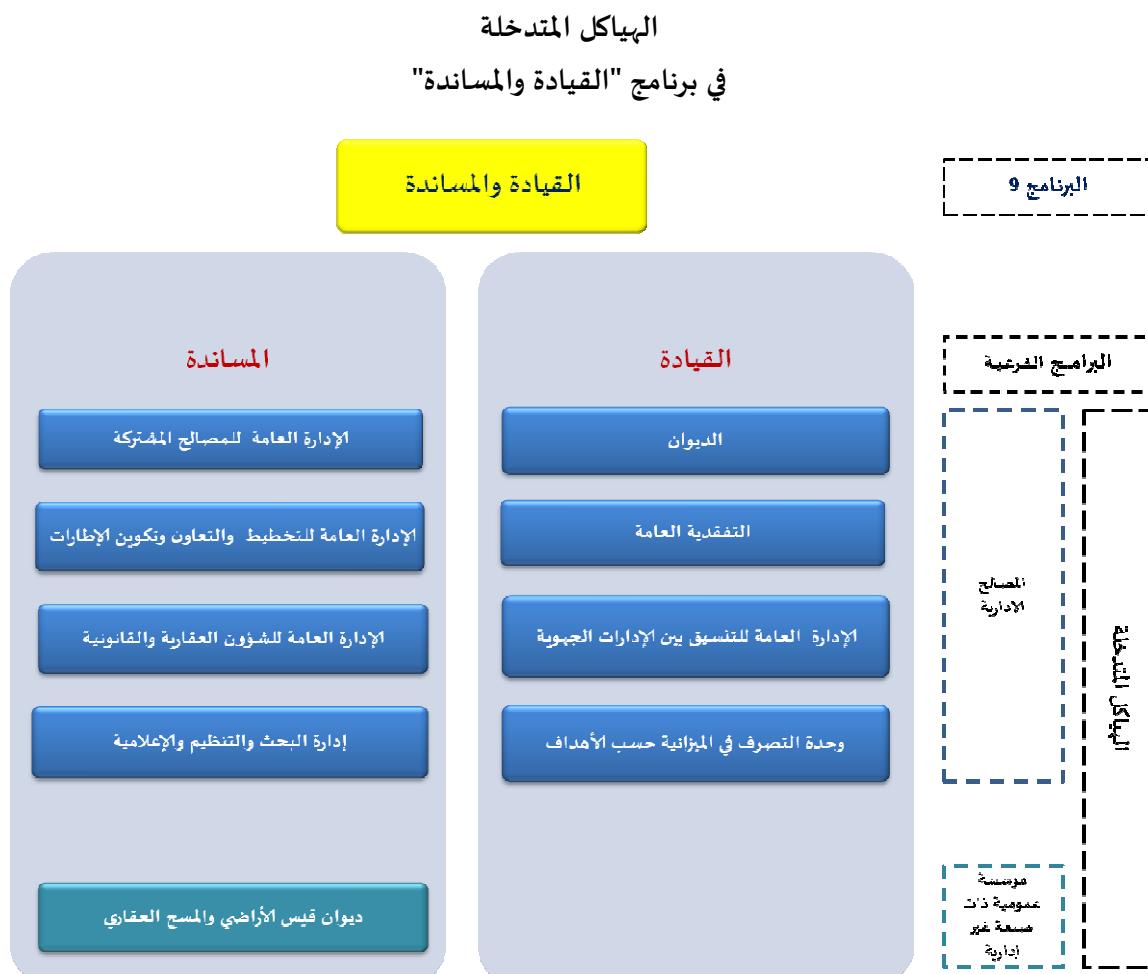
إن دعم محدودية قطاع التجهيز يرتبط أساساً بإرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتتدخلين في القطاع بغية تحقيق الأهداف المرسومة لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" وتمثل في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتتدخلين في القطاع.

وتحمّل أولويات برنامج القيادة والمساندة كما يلي :

- **في مجال القيادة:** يهدف إلى رسم الاستراتيجية العامة للمهمة والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتتدخلين في القطاع
- **في مجال المساندة:** يعمل على توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف.

1-2 خارطة البرنامج

تحدد خارطة برنامج "القيادة والمساندة" مختلف الإدارات على المستوى المركزي والجهوي التي لها دور فعال في إنجاز وتحقيق أهداف البرنامج كما يبيّنه الجدول التالي:



3-1 البرامج الفرعية

يتكون برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة نشاط الهياكل المكونة له من برامجين فرعيين:

- البرنامج الفرعي 1: القيادة

تمثل مشمولات البرنامج الفرعي القيادة في رسم الاستراتيجية العامة لمهمة التجهيز والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف إلى جانب تحسين علاقة الإدارة مع المتتدخلين في القطاع.

- البرنامج الفرعي 2: المساندة

تمثل مشمولات البرنامج الفرعي المساندة في توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

البرنامج الفرعي 1: القيادة

الميزة 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتتدخلين معها.

تقديم الميزة: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتتدخلين معها.

مراجع الميزة: البرنامج الفرعي "القيادة"

ميررات اعتماد المؤشرات: قيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج ومدى رضا المتتدخلين في القطاع على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة

تحليل المؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء	الميزة
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
55	53	51	49	47	-	-	%	نسبة الرضا على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة	الميزة 1.1.9 الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتتدخلين معها
90	88	86	85	82	71.4	-	%	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	
77	76	75	74	74	67	52	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى مواف شهر سبتمبر	

التحليل:

نلاحظ من خلال قراءة في مؤشرات قيس الأداء للهدف المتعلق "بالإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها" أن نسبة مؤشر نسبة صرف الاعتمادات التنموية في ارتفاع مهم من سنة إلى أخرى حيث سجل نسبة 52 % سنة 2014 ونسبة 74 % سنة 2016 مخالفًا للتوقعات التي كانت في حدود 70 % ويعود هذا أساساً إلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة مع برمجة مشاريع جديدة والمتابعة المستمرة للحرص على تنفيذها في الآجال.

أما نسبة تحقيق الأهداف فهي نسبة جيدة رغم أن التقديرات المبرمجة لسنة 2016 كانت في حدود 83 % لكن ما تم تحقيقه كان 82 % ويرجع هذا أساساً إلى تدني نسبة إنجاز أهداف البرنامج 3 أما فيما يخص مؤشر نسبة الرضا على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة فهو مؤشر قابل للتحسن.

البرنامج الفرعي 2: المساعدة

الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

تقدير الهدف: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

مراجع الهدف: البرنامج الفرعي "المساعدة".

مفردات اعتماد المؤشرات: تطوير قدرات الموارد البشرية من خلال الرفع في عدد أيام التكوين وقياس تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى بغية توفير الموارد البشرية الالزمة لمختلف البرامج.

تحليل المؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء	الهدف		
2020	2019	2018		2016	2015	2014					
8	7	6.5	6	2.5	2.5	-	يوم تكوين	عدد أيام لتكوين لكل عون	1.2.9 نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية		
0	0	- 3.86		5.73	13.22	6.36		تطور كتلة الأجور			

التحليل:

إن مؤشر قيس الأداء المتعلمين بهدف البرنامج الفرعي المساعدة والمتمثل في "نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية" غير مستقرتين باعتبار وإن الإنجزات مخالفة للتقديرات حيث أن مؤشر عدد أيام التكوين لكل عون كان من المتوقع أن يكون 5 أيام تكوين لكن لم يتم إنجاز إلا 2.5 يوم تكوين ويعود هذا بالأساس إلى ضعف الاعتمادات المخصصة لهذا الصنف من النفقات.

أما مؤشر تطوير كتلة الأجرور فإن التقديرات كانت 21.82% أما الإنجازات فكانت 13.22% ويفسر هذا أساسا بالقرار الذي تم اتخاذه على مستوى رئاسة الحكومة بصرف 50% من الزيادات المقررة وطرحها من الأداء.

2- أنشطة البرنامج

لتحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة تم تحديد الأنشطة التالية:

- الدراسات العامة - المهام ومصاريف نقل الأشخاص بالخارج - مصاريف الاستقبالات والإقامة
- التأجير العمومي - التدخلات العمومية
- الطاقة- مصاريف النقل
- التصرف في أسطول السيارات
- الإشهار ونشر الإعلانات - التجهيزات الإدارية و النفقات الأخرى للتسهير العادي للمصالح
- دورات تكوينية وتربيصات و التكوين المستمر
- تطوير واستغلال المنظومات الإعلامية - اقتناء واستغلال وصيانة التجهيزات الإعلامية - ترابط الشبكات الإعلامية
- مصاريف الخطايا والتعويضات - اقتناء أراضي وتصفية الوضعية العقارية للمبني - بناءات بالإدارة المركزية
- تهيئة الإدارة الجهوية ومقرات الفرق - صيانة المساكن الإدارية والبنيات

الوحدة: مليون دينار

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
0.268 م د	- استبيان داخلي - منظومة سيجار	% 51	المؤشر 1.1.1.9 : نسبة الرضا على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة	
-	تفعيل حوار التصرف مع مختلف البرامج	% 86	المؤشر 2.1.1.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
-	- جلسات شهرية وإجتماعات للوقوف على الوضعيات ورفع الإشكاليات	% 75	المؤشر 3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موسم شهر سبتمبر	
105.833 م د	- مواكبة التصرف في التأجير العمومي - الإعداد للإنجابات وتكوين وتحيين قواعد المعطيات	% - 3.86	المؤشر 1.2.2.9: تطور كتلة الأجرور	الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
0.530 م د	- حلقات تكوين ودورات للرسكلة وملتقيات - تربصات بالخارج - مراحل التكوين المستمر	6.5 يوم	المؤشر 2.2.2.9 : عدد أيام التكوين لكل عون	

3- نفقات البرنامج:

1- ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

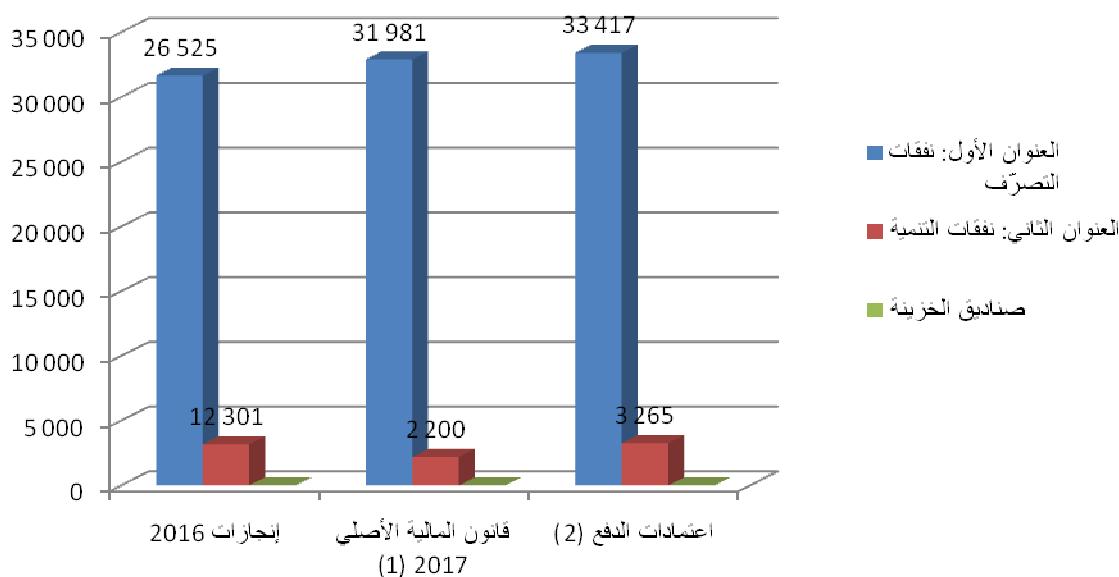
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2017-2018)	نسبة (%)	تقديرات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	طبيعة النفقة
		المبلغ (2)-(3)	اعتمادات الدفع (3)			
%4	1 436	33 417	33 417	31 981	26 525	العنوان الأول: نفقات التصرف
%2	544	24 111	24 111	23 568	18 968	التأجير العمومي
%19	1 013	6 476	6 476	5 463	5 811	وسائل المصالح
%-4	-121	2 830	2 830	2 951	1 745	التدخل العمومي
%48	1 065	3 265	5 035	2 200	12 301	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%48	1 065	3 265	5 035	2 200	12 301	الاستثمارات المباشرة
%48	1 065	3 265	3 735	2 200	12 301	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	1 300	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
%7	2 501	36 682	38 452	34 181	38 826	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



يبين الجدول توزيع اعتمادات ميزانية التصرف مقارنة بسنة 2017 حيث نلاحظ زيادة بـ 513 أ.د أي بنسبة 2.4111%. منها لقسم التأجير ويعود ذلك إلى صرف ملحوظ للزيادات في الأجور بعنوان سنة 2017 على ميزانية 2018 مع صرف الزيادة في الأجور لسنة 2018. أما بالنسبة لوسائل المصالح فقد سجلنا زيادة بـ 545 أ.د في إعتمادات البرنامج الفرعي القيادة باعتبار محدودية الاعتمادات المرسمة في السنة الحالية خاصة مصاريف المهام والنقل بالخارج وخصص الوقود لفائدة الإطارات المركزية مع الإطارات الجهوية، كما نلاحظ زيادة بـ 300 أ.د على مستوى الإعتمادات المخصصة للتكونين للاعتناء بالجانب التكوفي للأعون، وزيادة في الإعتمادات المخصصة لشراء الوقود نتيجة الإرتفاع في أسعار المحروقات. كما نسجل نقص في إعتمادات التدخل العمومي بـ 4% تعود إلى الإعتمادات المخصصة لتركيز مكتب "الهابات" بتونس.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

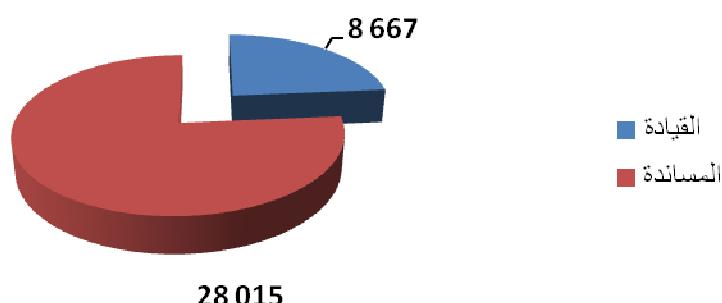
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعى 2: المساندة	البرنامج فرعى 1: القيادة	البرامج	أصناف النفقات
33 417	24 750	8 667		نفقات التصرف
24 111	18 343	5 768		التأجير العمومي
6 476	5 931	545		وسائل المصالح
2 830	476	2 354		التدخل العمومي
3 265	3 265	0		نفقات التنمية
3 265	3 265	0		الاستثمارات المباشرة
3 265	3 265	0		على موارد الميزانية
0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0		على موارد الميزانية
0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		صناديق الخزينة
36 682	28 015	8 667	*	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



نلاحظ من خلال الجدول التالي أن ميزانية البرنامج الفرعي "القيادة" تمثل 24% من مجموع ميزانية البرنامج في حين يمثل البرنامج الفرعي "المساندة" نسبة 76% ويعود ذلك إلى تمركز الموارد البشرية صلب البرنامج الفرعي المساندة حيث تقدر اعتمادات التأجير العمومي للبرنامج الفرعي المساندة 18.343 م د والبرنامج الفرعي القيادة بـ 5.768 م د كما نشير إلى أن اعتمادات وسائل المصالح مرسمة بميزانية البرنامج الفرعي "المساندة" تقدر بـ 5.931 م د بينما إعتمادات البرنامج الفرعي القيادة تقدر بـ 545 م د فقط ويعود ذلك إلى أن من مشمولات التصرف في وسائل المصالح تعود بالأساس إلى البرنامج الفرعي المساندة.

3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

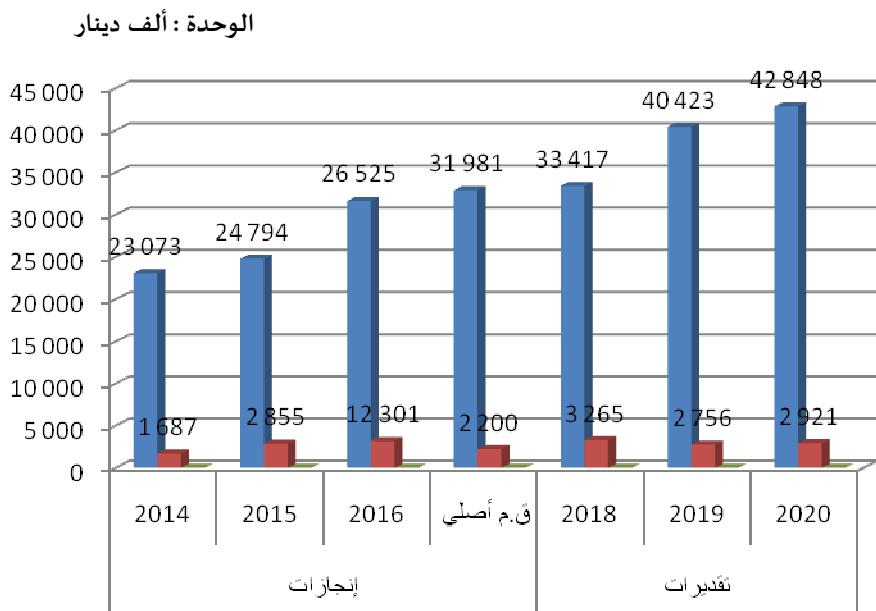
جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
42 848	40 423	33 417	31 981	26 525	24 794	23 073	نفقات التصرف
32 226	30 402	24 111	23 568	18 968	18 194	16 823	التأجير العمومي
7 209	6 801	6 476	5 463	5 811	5 838	5 320	وسائل المصالح
3 413	3 220	2 830	2 951	1 745	762	930	التدخل العمومي
2 921	2 756	3 265	2 200	12 301	2 855	1 687	نفقات التنمية
2 921	2 756	3 265	2 200	12 301	2 855	1 687	الاستثمارات المباشرة
2921	2756	3265	2200	12301	2855	1687	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	تمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صندوق الخزينة
45 769	43 179	36 682	34 181	38 826	27 649	24 760	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع



إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 4 "القيادة والمساندة"
التوزيع حسب البرامج الفرعية

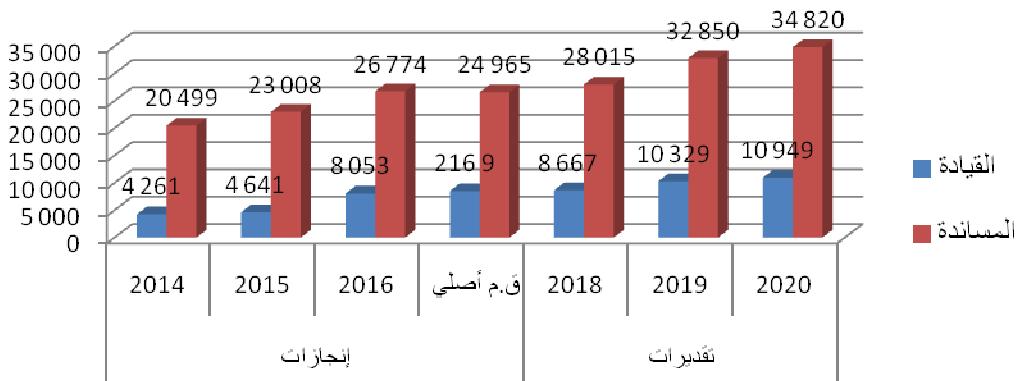
الوحدة : ألف دينار

2020	2019	2018	ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
				2017	2016	2015	
10 949	10 329	8 667	9 216	8 053	4 641	4 261	القيادة
34 820	32 850	28 015	24 965	26 774	23 008	20 499	المساندة
45 769	43 179	36 682	34 181	34 827	27 649	24 760	المجموع *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :
البرنامج الفرعي 1 " القيادة"

الوحدة:ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
10 949	10 329	8 667	9 216	2 930	4 641	4 261	نفقات التصرف
7473	7050	5768	6636	1541	4246	4068	التأجير العمومي
598	564	545	275	289	293	102	وسائل المصالح
2878	2715	2354	2306	1100	102	91	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	نفقات التنمية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	تمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
10 949	10 329	8 667	9 216	2 930	4 641	4 261	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

ان الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي " القيادة " لا تمثل سوى 27 % من جملة اعتمادات البرنامج وهي مخصصة في أغلبها للتأجير (72 %) أما اعتمادات التدخل العمومي فتتمثل في منح لفائدة ودادية الأعوان لتغطية مصاريف إقتناء تذاكر الأكل ومصاريف التنفيذ للعملة المحالين على التقاعد من أجل أعمال منهكة و مخلة بالصحة وكذلك المساهمة في المنظمات العالمية.

البرنامج الفرعى 2 "المساندة"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
31 899	30 094	24 750	22 765	23 595	20 153	18 812	نفقات التصرف
24 753	23 352	18 343	16 932	17 428	13 948	12 755	التأجير العمومي
6 611	6 237	5 931	5 188	5 522	5 545	5 218	وسائل المصالح
535	505	476	645	645	660	839	التدخل العمومي
2 921	2 756	3 265	2 200	12 301	2 855	1 687	نفقات التنمية
2 921	2 756	3 265	2 200	12 301	2 855	1 687	الاستثمارات المباشرة
2 921	2 756	3 265	2 200	12 301	2 855	1 687	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صندوق الخزينة
34 820	32 850	28 015	24 965	35 896	23 008	20 499	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

تقدر نسبة اعتمادات التأجير بـ 68 % من جملة اعتمادات البرنامج الفرعى " المساندة" أما اعتمادات وسائل المصالح فتمثل 21 % بينما اعتمادات التنمية لا تمثل سوى 9 % ومقارنة باعتمادات البرنامج الفرعى " القيادة" فإن تمركز الألعان ومهام البرنامج الفرعى " المساندة" من أهم أسباب الفرق في الاعتمادات المخصصة لكل برنامج فرعى.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج البنية التحتية للطرق

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقديم انجاز المخطط المعتمد للطرق السياحية.

تاريخ تحديد المؤشر: سبتمبر من كل سنة "n" (2017).

I - الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية وتطوير الطرق والطرق السياحية على الصعيد الوطني والمغاربي
4. تعريف المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرق السياحية.
5. نوع المؤشر: متوسط.
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفريعات: المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السياحية وتحرير حوزة الطرق المهيكلة بالمدن) وشركة تونس الطرق السياحية.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول الطرق السياحية المنجزة / طول الطرق السياحية المبرمجة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السياحية وتحرير حوزة الطرق المهيكلة بالمدن وشركة تونس الطرق السياحية
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس من كل سنة "1+n" (2018)
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 1310 كلم بحلول عام 2035.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السياحية وتحرير حوزة الطرق المهيكلة بالمدن وشركة تونس الطرق السياحية

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
791	768	724	662	625	565	490	كم	طول الطرقات السيارة المنجزة
60	58	55	50	47	43	37	%	نسبة تقدم إنجاز الطرقات السيارة

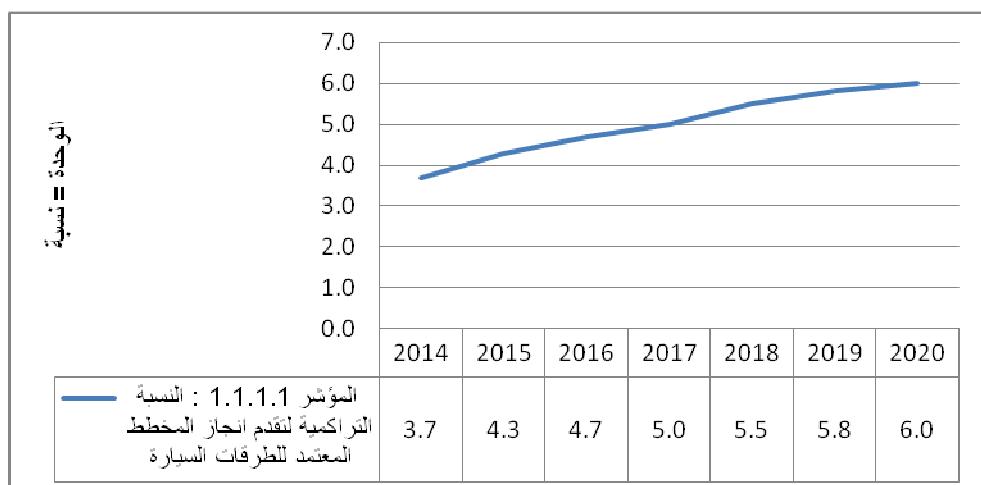
طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم بحلول عام 2035.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم . هنا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال و طول الطرقات السيارة في طور الانجاز و طول الطرقات السيارة في طور الدراسة :
- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 414 كم،
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 331 كم (صفاقس - قابس - مدنين 84 كم و مدنين - رام الجدير 92 كم)،
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 565 كم (مشروع إصال الطريق السيارة إلى ولايات القิروان و سيدي بوزيد و القصرين و قفصة (385 كم) و الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية (80 كم) وصلة ربط ولاية الكاف بالطريق السيارة (100 كم)).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

البرنامج 1 : البنية التحتية للطرق



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة لتسهيل و تسريع تقدم الانجاز.
- إنتهاء انجاز الطريق السيارة المغاربية.
- إنتهاء انجاز مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القิروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة.
- إنتهاء انجاز مشروع وصلة ربط ولاية الكاف بالطريق السيارة.

5. تحديد أهم النتائج المتعلقة بالمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظراً لتدخل العديد من الأطراف.
- إيجاد تمويل لإنجاز أشغال الطرقات السيارة.
- رفض بعض مالكي قطع الأرضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم.
- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.1

تسمية المؤشر: الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال

تاريخ تحين المؤشر: جوان 2017

I-الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية وتطوير الطرق والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي
4. تعريف المؤشر: معدل نسبة العائد الاقتصادي الداخلي (TRI) للمشاريع التي تنتهي خلال تصرف معين.

La moyenne des taux de rentabilité interne des projets mis en service pendant une gestion pondéré par le poids financier

5. نوع المؤشر: نسبة مئوية
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: جهوية

II-التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. II-طريقة احتساب المؤشر:

$$\text{TRI} (\text{moyenne pondérée}) = \frac{\sum \text{Tri} * \text{Mi}}{\sum \text{Mi}}$$

Tri = taux de rentabilité interne d'un projet

Mi = Montant du projet

2. وحدة المؤشر: نسبة %

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية :وثائق إدارية - مخططات التنمية

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الدراسات الفنية ووحدات انجاز المشاريع الممولة عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار أو البنك الإفريقي للتنمية أو الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والإجتماعي

6. تاريخ توفر المؤشر: حيني

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 22,9 % بحلول 2020

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للجسور و الطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر:

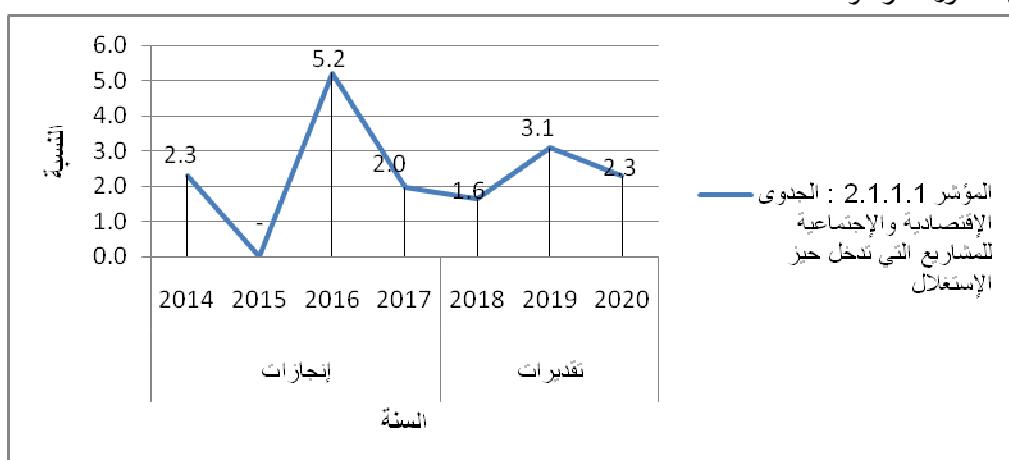
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
22.9	30.8	16.3	19.6	52,1	-	26,5	%	المؤشر 2.1.1.1 الجدوى الإقتصادية و الإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرق والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجزات الخاصة بالمؤشر:

هذه المشاريع تندرج ضمن استراتيجية القطاع التي تحرص على جعل البنية الأساسية تستجيب لمطلبات الحياة الإقتصادية والإجتماعية. وقد ارتكز المؤشر على معدل نسبة المردودية الإقتصادية لبعض المشاريع التي توفرت بها TRI و التي انتهت خلال تصرف معين

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- إنجاز محول اكس 2 ط و 9 بتونس ،
- إنجاز تهيئة ومواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس ،
- إنجاز مواصلة الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2) بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية

- تهيئة 362,5 كلم من الطرقات المرقمة بـ 13 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على تهيئة 374,2 كلم من الطرقات المرقمة بـ 15 ولاية (بعد امضاء اتفاقية القرض مع البنك الإفريقي للتنمية)
- بناء 12 جسرا بـ 12 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على بناء 11 جسرا بـ 10 ولايات
- انجاز منعطف تالة بولاية القصرين
- انجاز مضاعفة ط و 12 سوسة القيروان
- انجاز مضاعفة ط ج 133 زغوان
- انجاز مضاعفة ط و 4 زغوان سليانة
- الشروع في طرقات تونس الكبرى برنامج 2017: توسيع المدخل الجنوبي إلى 3*2 مسالك و تخفيف الإزدحام بالملح الجنوبي للعاصمة بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 (BEI-MR2)
- الشروع في طرقات مهيكلة بالمدن برنامج 2017 يحتوي على عدة مشاريع وهي: إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كل 4 و المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم و مضاعفة ط ج 27 نابل قلبية بطول 60 كلم و منعطف جرجيس بطول 20,8 كلم
- الشروع في تونس الكبرى برنامج 2018 و يحتوي على الرابطة بين البلديات الشمالية : ط و 1 - زاد 4 على طول 3 كلم و توسيع و تدعيم و تصريف مياه الأمطار ط ج 31 بين حدود ولاية تونس و ط و 8
- الشروع في مضاعفة الطريق الجهوية 117 (الطريق الرومانية) بمدنين بطول 7,5 كلم
- الشروع في ربط تطاوين بالطريق السيارة 1
- الشروع في بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قربص
- الشروع في وصلة ربط مدينة بزرت بالطريق السيارة 2 عبر جسر ثابت على طول 9,5 كلم
- الشروع في تهيئة الطرقات بولاية بمدنين و قبلها
- الشروع في بناء 14 منشأة فنية بـ 11 ولاية بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والإجتماعي (5)

5. تحديد أهم النقائص (*limites*) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية والإجتماعية لكل المشاريع حيث اقتصر احتساب المؤشر على المشاريع المنجزة أو التي تدخل حيز الإستغلال خلال سنوات التصرف 2014 إلى 2020 والتي توفر بها نسبة (TRI)
- إجراءات اقتناء الأراضي و تحرير الحوزة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.2.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

تاريخ تحديد المؤشر: ديسمبر 2016.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة
4. تعريف المؤشر: هيئة المسالك الريفية يشمل تحرير الحوزة، الترببات العامة انجاز طبقة الأساس، تصريف المياه، انجاز منشآت مائية وتجهيزات التسويق العمودي
5. نوع المؤشر: نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: جهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول المسالك الم الهيئة

الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية

2. وحدة المؤشر: نسبة %

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثائق إدارية - مخططات التنمية

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة انجاز المشاريع الطرقبية

6. تاريخ توفر المؤشر: ديسمبر من السنة س

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 46% بحلول سنة 2020

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع هيئة المسالك الريفية وتطوير الشبكة الجهوية للطرق المرقمة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

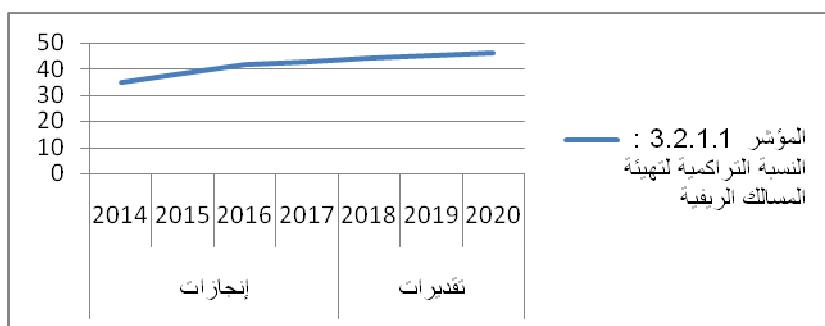
تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
46	44,8	43,8	42,8	41,8	38,3	34,7	%	المؤشر 3.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

إلى حد ديسمبر 2016 طول شبكة المسالك الريفية 52000 كلم منها 21767 كلم مهيئة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجزات الخاصة بالمؤشر:

نسبة طول شبكة المسالك المهيئة في ارتفاع وذلك لضمان ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقوم الإدارة ببرمجة تهيئة المسالك على النحو التالي و تعطى الأولوية إلى 14 ولاية ذات أولوية و هذه وضعية مختلفة

الأنشطة إلى حد ديسمبر 2016:

- أشغال تهيئة 760 كلم من المسالك الريفية موزعة على 34 قسط بـ 23 ولاية و بتمويل من قرض البنك الإفريقي للتنمية مرحلة 6 ، بلغت نسبة الإنجاز 98%
- تهيئة 389 كلم من المسالك الريفية موزعة على 5 ولايات ذات أولوية بتمويل من قرض البنك الإفريقي للتنمية مرحلة 6 ، بلغت نسبة الإنجاز 82%
- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والإجتماعي(3)، بلغت نسبة الإنجاز 70%
- انطلقت أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة و تهيئة 30 كلم ب المسلك جبل السمامة بولاية القصرين خلال شهر جانفي 2016، بلغت نسبة الإنجاز 29%

- انطلقت أشغال تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية خلال شهر ماي 2016، وبلغت نسبة الإنجاز 39%.
- انطلقت أشغال تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والإجتماعي(4)، بلغت نسبة الإنجاز 16%.
- تم اقتراح تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية برنامج 2018

5. تحديد أهم النقائص (*limites*) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتتدخلين عند إنجاز المسالك. حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.2.1

تسمية المؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة.

تاريخ تحين المؤشر: سبتمبر 2017

المدة : سنوية

١- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعى الذى يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعى 2: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية
3. الهدف الذى يرجع إليه المؤشر: المحافظة على جودة شبكة الطرق المرقمة.
4. تعريف المؤشر: الصيانة العادلة و الدورية للطرق المرقمة للمحافظة على المعبد و توابعه (ما عدى الطرق التي هي بقصد الأشغال) في حالة حسنة و العناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح و آمن.
5. نوع المؤشر: نسبة مئوية
6. طبيعة المؤشر: نشاط
7. التفريعات : جهوي

٢- التفاصيل الفنية للمؤشر:

١. طريقة احتساب المؤشر: نسبة مئوية

$$(ط.ح.م \times 100) + (ط.ح.س \times 50) + (ط.ح.س \times 10)$$

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{\text{ط..ش.ط.م}}{\text{ط..ش.ط.م}}$$

مصطلحات:

ط.ح.ح : طرقات في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات - تجزعات...).

ط.ح.م : طرقات في حالة متوسطة : تظهر بها عيوب سطحية و جزئية (بأماكن محدودة) ولا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.

ط.ح.س: طرقات في حالة سيئة: تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميق، التجزعات، الإعوجاجات و التخدادات، الخ...

م.ج.ط.م: مؤشر جودة الطرق المرقمة

ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرق المعبدة

ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرق غير المعبدة

ط.ج.ش.ط : الطول الجملي لشبكة الطرق.

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجل إداري.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير، مراسلات، زيارات ميدانية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز.

6. تاريخ توفر المؤشر: حيني.

7. القيمة المستهدفة من المؤشر: بلوغ نسبة 72.2 % بحلول 2020.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة إستغلال وصيانة الطرق.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
72,2	69,0	65,7	62,4	59,1	54,6	51,1	%	معدل جودة شبكة الطرق المرقمة من جملة كامل الشبكة
19646	19621	19596	19571	19546	19482	19455	كلم	الطول الجملي لشبكة الطرق المرقمة
16091	15991	15891	15791	15691	15448	15270	كلم	الطول المعد لشبكة الطرق المرقمة
15357	15257	15157	15057	14957	14356	14256	كلم	الطول المعد المعنى بالمؤشر
8488	7788	7088	6388	5688	4640	3540	كلم	الطول في حالة حسنة
4765	4965	5165	5365	5565	5580	5780	كلم	الطول في حالة متوسطة
2104	2504	2904	3304	3704	4136	4536	كلم	الطول في حالة سيئة
3555	3630	3705	3780	3855	4034	4185	كلم	الطول غير المعد لشبكة

البرنامج 1 : البنية التحتية للطرق

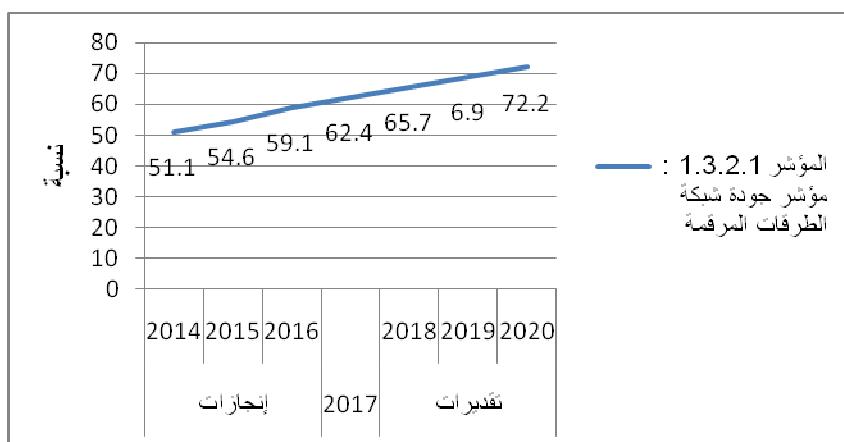
								الطرقات المرقمة

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

العمل على تقليل أجزاء الطرق التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع بإصلاحها وكذلك التفكير وضع البرامج في إنجاز الطرق التي تكون في حالة متوسطة وذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح والعمل على التوفيق في الإعتمادات المخصصة لصيانة وإستغلال الطرق للحصول على شبكة في حالة حسنة وذات جودة عالية تؤمن سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.

التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة وأن الطرق المعبدة بهذه المادة تعادل النصف.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- المحافظة على جودة المعبدة وتواجده من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرق المعبدة، مسح الحواشي ، إزالة الأعشاب و جهر مجاري المياه ، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية و المائية و تركيز علامات الطرق و التشيريف الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية و علامات المنعرج و زلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات جهات الجنوب و معالجة النقاط السوداء و الزرقاء ، صيانة المسالك الريفية.
- تجديد التغليف السطحي و التغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرق التي تتطلب التدخل و تغليف حواشى الطرق التي يفوق عرضها 7 أمتار.

- وكذلك المحافظة على جودة التجهيزات الموجودة على الطرق من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك بينزرت، أنفاق باب سعدون و باب سويقة ، جسر رادس حلق الوادي و بطاحات جربة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

د المقدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.

حدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرق.

د التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.

د احترام الحمولة القانونية من قبل ناقل البضائع.

لذا يجب:

- إعتماد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة و مزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرق
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرق يساعد على البرمجة و تسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرق
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق و التدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناص المعدات الجديدة و حسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية و عقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحملات الوزن الثقيل.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج حماية المناطق العمرانية

والشريط الساحلي

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.2

تسمية المؤشر : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

تاريخ تحديد المؤشر: ماي 2017

التواتر: سنوي

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في مياه السيلان المتأنية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية منشآت الحماية المنجزة
4. تعريف المؤشر : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.
5. نوع المؤشر : متوسط.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التغيرات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها وقبولها بصفة وقته مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي إلى غاية 2020
2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الواقعي للمشاريع
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: الحصول على الوثيقة مباشرة من رئيس المشروع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الواقعي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (*Valeur cible de l'indicateur*): 100% في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كريم المرعي (مستشار المصالح العمومية) الهاتف: 2118/71840075

III. قراءة في نتائج المؤشر:

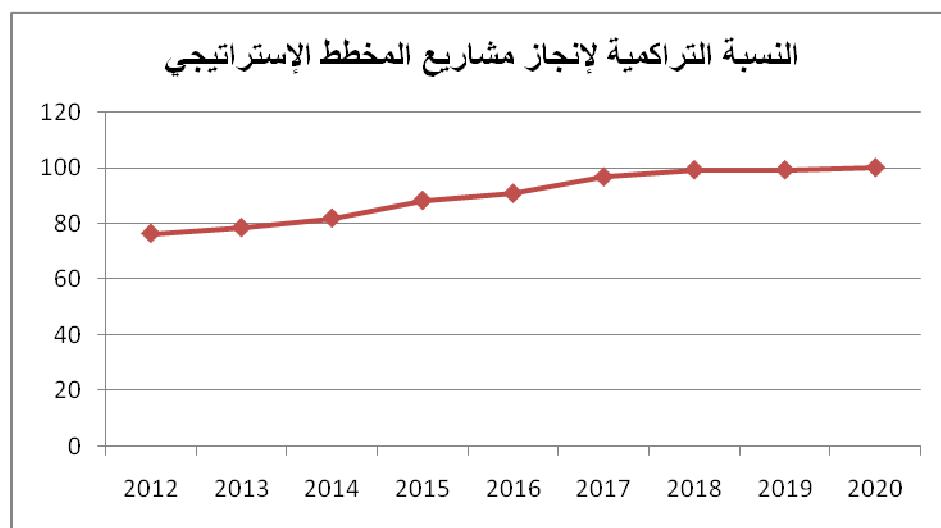
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	99	98	97	91	88	82	%	النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجزات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة للفترة المتعددة بين 2014 و 2016 بلغت نسبة تقدم إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي حوالي 9%+.
- يتوقع أن تصل هذه النسبة خلال سنة 2017 إلى حوالي 06%+ حيث يتوقع الانتهاء من إنجاز حوالي 14 مشروعًا لحماية المدن التالية من الفيضانات: (وادي روريش، حوض تجميع المياه بالبحيرة الشمالية، اريانة، دوار هيشر، برج العامري، غار الدماء، وادي مليز، نابل، سيدي عوبيات، العلا، وادي البرجي، المزونة، فريانة، المطوية، المثلوي، تطاوين) ويعود ذلك إلى حلحلة الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المعطلة و المتمثلة أساسا في إقتناء الأراضي اللازمة لتحرير مسار المشاريع إضافة إلى كثافة شبكات المستلزمين العموميين .
- بالنسبة للفترة المتعددة بين 2018 و 2020 يتوقع أن تشهد نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي نسقا سريعا حيث يمكن إتمام كامل المشاريع المدرجة بالمخطط الإستراتيجي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد دراسة استراتيجية لحماية المدن من الفيضانات.
- تحين و إعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع المبرمجة بالمخاطط الإستراتيجي
- الاعتماد على مكاتب دراسات لمراقبة أشغال المشاريع.

5. تحديد أهم النقائص (limits) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع). وبالتالي لا يتم الانتهاء من إنجاز المشروع في الآبان.
- بطء الإجراءات الإدارية المتخذة في إطار تجاوب بعض المستلزمين العموميين في بعض الحالات.
- طول الوقت الذي يتخذه بعض المستلزمين العموميين لتحويل الشبكات التي تعترض مسار المشروع.
- عدم تمكن المقاولات في بعض الأحيان من تجاوز الإشكالات الخاصة بها مما يؤثر في نسق سير الأشغال.
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.2

تسمية المؤشر : النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات .
3. المىدى الذى يرجع إليه المؤشر: التحكم في مياه السيلان المتأنية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية منشآت الحماية
4. تعريف المؤشر: طول القنوات ومجاري المياه التي يتم جهرها وتنظيفها سنوياً مقارنة للطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة دون الأخذ بعين الاعتبار عدد التمرير لتنظيف المنشآت .
5. نوع المؤشر: منتوج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها بمختلف الولايات سنوياً مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى غاية تاريخ احتساب المؤشر.
2. وحدة المؤشر: النسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها بمختلف الولايات
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقوم مصلحة الصيانات بتسجيل المعطيات في قاعدة معلومات بصفة شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة
6. تاريخ توفر المؤشر: شهرياً
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100% في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري خليفى (رئيس مصلحة) الهاتف: 71840075

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

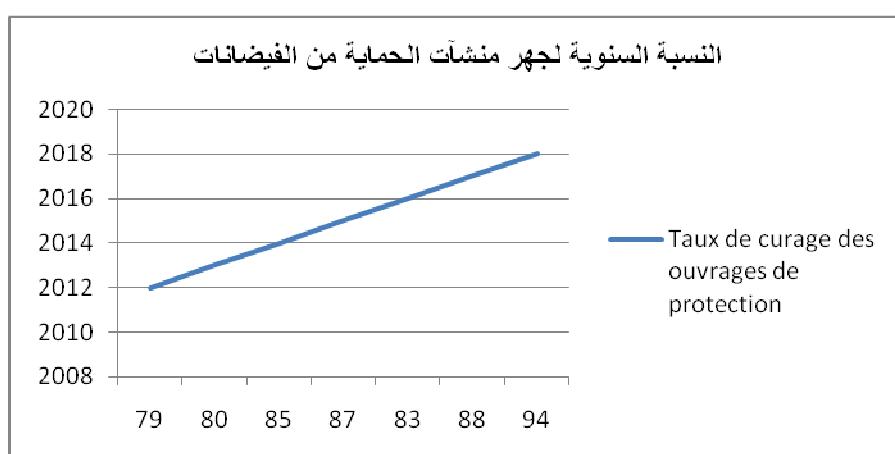
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	97	94	88	83	87	85	%	النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- يتم تحديد تقديرات الإنجازات الخاصة بهذا المؤشر حسب قيمة التواترات السنوية للأمطار وحسب الأولويات و الحالة التي تكون علها المنشآت ذلك أنه أحيانا يتم التدخل بصفة متكررة لجهر و تنظيف العديد من المنشآت. بحيث و يعود هذا التطور إلى تزايد عدد المشاريع المنجزة سنويا إضافة إلى تقادم المنشآت المنجزة.

كما يرتبط هذا المؤشر ارتباطا هاما بكمية الامطار المسجلة سنويا بحيث تنخفض النسبة في الاعوام التي تكون فيها كميات الامطار متواضعة بالمقارنة مع الاعوام الاخرى مثلما هو الحال بالنسبة لسنة 2016 حيث قدرت النسبة ب 83% مقارنة ب 87% سنة 2015 في حين ترتفع النسبة عندما يتم تسجيل كميات هامة من الامطار و يعود ذلك بالإضافة لارتفاع نسب المياه الى تراكم الاوساخ مما يتطلب تدخلات اضافية لازالها مثلما هو متوقع بالنسبة لسنة 2017.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- صيانة و تدعيم الآليات اللازمة لجهر و تنظيف المنشآت

- التدخل لجهر و صيانة كل المنشآت عن طريق المقاولات

5. تحديد أهم النقائص (*limites*) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات التي تم تخصيصها للصيانة.
- التعدي على حرمة الملك العمومي عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية التدخل والقيام بالأشغال.
- القاء الفواضل بجميع انواعها من طرف المواطنين والمصانع.
- انسياقات كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجةربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال الازمة.
- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.2

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري .

تاريخ تحين المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. المهد الذى يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وتطوير المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري المبرمجة في الفترة الممتدة من 2015-2020.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التغيرات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعنى بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2020.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مشاريع حماية الشريط الساحلي التي بصدده إنجاز والتي تم تسليمها وقتيا (طول الشريط الساحلي) خلال السنة المعنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد الكلاعي

ملاحظة

نظراً للمسؤوليات المتداخلة بين الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تتجلى في:

1. تقوم الوكالة بإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي خلافاً لما جاء بالنصوص القانونية المذكورة أعلاه والتي تفوض لمصالح وزارة التجهيز إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي،
2. تواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية إعداد دراسات استعجالية لحماية أجزاء من الشريط الساحلي مهددة بالانجراف البحري وقيامها بالأشغال الضرورية.

ويترتب على ذلك:

3. عدم التدخل السريع للوكلة على إثر العواصف وتعرض بعض المناطق لانجراف بحري حاد،
4. وجود أجزاء من الشريط الساحلي تشهد مظاهر انجراف حادة لم تقع برمجة حمايتها من أي طرف.

بالتالي فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية اقترحت تغيير استراتيجيتها في مجال حماية الشريط الساحلي من خلال:

1. تعديل ما جاء بالفصل 27 من القانون عدد 73 لسنة 1995 مؤرخ في 24 جويلية 1995 :

- إحالة إنجاز المشاريع لفائدة وزارة التجهيز.

- رصد الإعتمادات الضرورية للمشاريع المبرمجة ضمن ميزانية وزارة التجهيز.

2. توضيح التضارب في المسؤوليات بنص قانوني:

- تكليف الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ببرمجة وإنجاز دراسات وأشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بما في ذلك البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي.

إلا أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مقترن الإدارية العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى حد الآن وبالتالي تم تنقيح القيمة المستهدفة للمؤشر بتحفيضها.

وفي حال تمت المصادقة على المقترن سنقوم بتعديل القيمة المستهدفة للمؤشر بما يتماشى والمهام الموكلة للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدیرات الخاصة بالمؤشر:

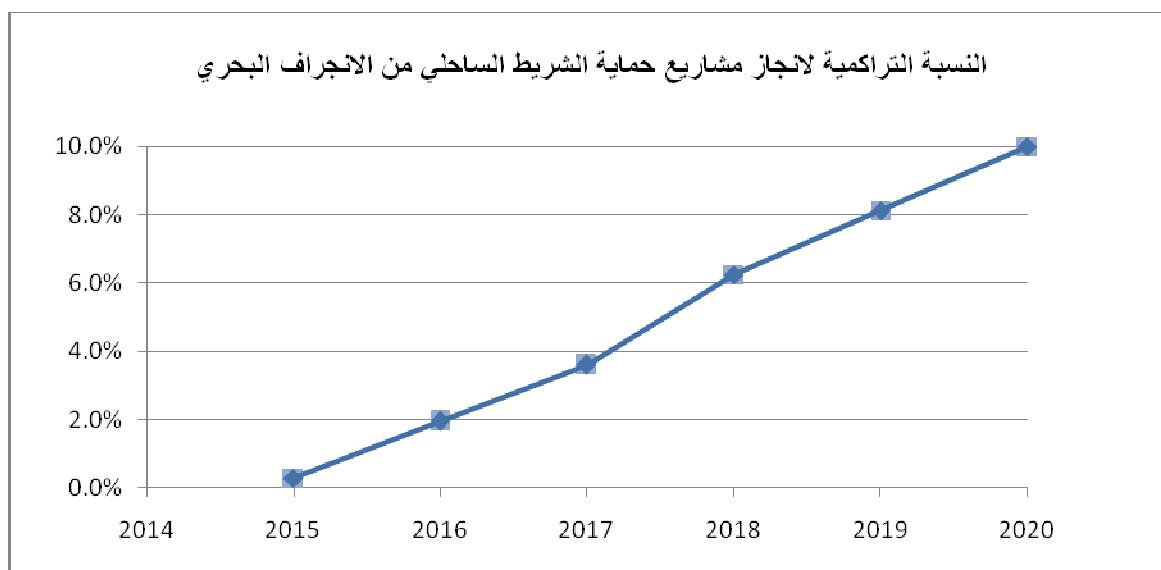
تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.2.2:
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
			15.95				كم	حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
								الطول الجملي للشريط الساحلي المبرمج للحماية

طول الشريط الساحلي المبرمج للحماية								
<u>المؤشر 1.1.2.2</u>								
15.95	12.95	9.95	5.75	3.1	0.45	-	كم	
100	81.2	62.4	36.1	19.4	2.8	-	%	النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يتم برمجة المشاريع على أساس المناطق الأكثر عرضة للانجراف البحري.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري (بنزرت، المهدية، جرجيس، جبنيانة، طبرقة، القسط third من جرف المنستير)

5. تحديد أهم النقائص (limits) المتعلقة بالمؤشر:

- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الأساسية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2.2

تسمية المؤشر : مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة .

تاريخ تحين المؤشر: جانفي 2017.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي وتطوير المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وتطوير إنجاز المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر : هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال.
5. نوع المؤشر : منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكمال المواني البحرية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية:

- 35%: عدم تجاوز الأجال التعاقدية (دون احتساب الطقس العاصف والطقس السيئ).
(المشروع الذي يتم استلامه في الأجال يسند له 35/35)
 - 35%: عدم تجاوز التكلفة الأولية.
 - 30%: جودة التنفيذ وفق تصاميم ملف طلب العروض وبدون تحفظات من صاحب المشروع أو مستغل الميناء.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المتسلمة وقتيا في السنة المعنية :
- مذكرة احتساب الأجال، كشف حساب نهائي، مراسلات مع صاحب المشروع ومستغل الميناء، تقارير تقدم الأشغال...

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع والإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الاستلام الوقتي للأشغال
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % في 2025
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: عمر السعیدانی

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدیرات الخاصة بالمؤشر:

تقدیرات			2017	إنجازات			الهدف 1.2.2:
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
70	65	60	50	-	7	-	المؤشر 2.1.2.2
						%	مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تنفيذ المخطط المديري يمتد على الفترة 2010-2025 .
 نلاحظ نسبة التقدم 0 في السنوات 2010-2012 باعتبارها سنوات تمت فيها الدراسات الازمة للمشاريع الأولى واستئنف فيما مشروع "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" و "حماية ميناء الهوارية من الترببات الرملية". وقد تم استلام المشروع الأول المندرج ضمنه سنة 2013 وهو "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح". كما تم استلام مشروع "حماية ميناء الهوارية من الترببات الرملية" سنة 2014 ومشروع أشغال توسيع ميناء الكتف سنة 2015. وقد تأجل استلام 3 مشاريع إلى سنة 2016 بدلاً من سنة 2015 نظراً لوجود زيادة في الكميات وبالتالي تم تمديد المدة التعاقدية (أشغال توسيع ميناء جرجيس، أشغال اصلاح الأرضية العائمة بميناء أحيم، أشغال توسيعة وتهيئة ميناء الشابة) من المنتظر انتهاء أشغال:

- 4 مشاريع سنة 2017 وهي كالتالي:

1. أشغال توسيعة ميناء الكتف

2. أشغال هيئة وترميم ميناء الشابة

3. مشروع توسيع ميناء بنزرت.

• 02 مشاريع في 2018 وهي:

1. أشغال حماية ميناء قابس

2. أشغال إنجاز ميناء سidi منصور

• 02 مشاريع في سنة 2019 وهي:

1. أشغال إنجاز ميناء سidi يوسف

2. أشغال حماية ميناء صيادة من التموجات

• 04 مشاريع في سنة 2020 وهي:

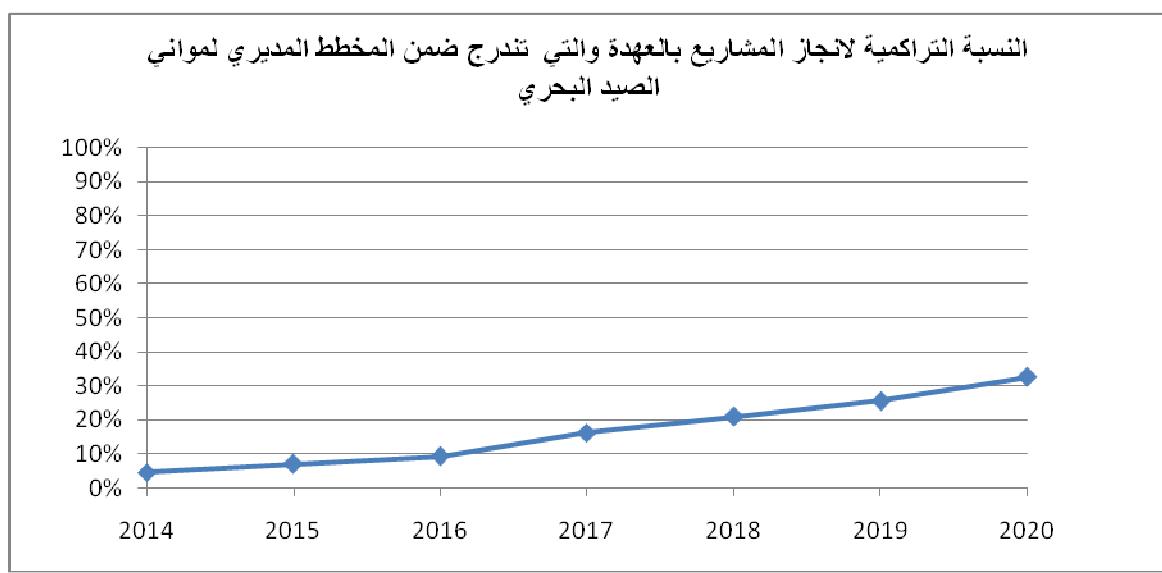
1. أشغال هيئة ميناء الصخيرة

2. أشغال توسيع ميناء طلبة

3. أشغال اصلاح وتهيئة ميناء قلبية

4. أشغال اصلاح وتهيئة ميناء المهدية

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخطط المديري طبقا لما تم برمجته من قبل صاحب المشروع (وزارة الفلاحة):

• دراسات

• أشغال

5. تحديد أهم النقائص (limits) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.

عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال

البحرية.

نقص في المعطيات الأساسية.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج التهيئة الترابية والعمير والإسكان

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1.1.1.3

- **تسمية المؤشر:** نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع اختيارها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020.
- **تاريخ تحين المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التهيئة الترابية والمدن
2. **البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:** التهيئة الترابية
3. **المدى الذي يرجع إليه المؤشر:** العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط التراقي بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات
4. **تعريف المؤشر:** نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة من طرف دراسات التهيئة الترابية المنجزة على المستوى الوطني والجهوي على أساس تشخيص الوضع الاقتصادي والبشري والطبيعي للولاية والاشكاليات المطروحة والقدرات المتوفرة والمشاريع المبرمجة في إطار المخطط الخماسي 20120-2016 وذلك قصد تحقيق تهيئة ترابية شاملة ومستدامة للتراب الوطني وتقليل الفوارق بين الجهات
5. **نوع المؤشر:** متوسط.
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
7. **التعريفات:** حسب الجهات أو وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (عدد المشاريع المقترحة من طرف الدراسات لكل جهة / عدد المشاريع المقترحة ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 لكل سنة) X 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جرد لكافة المشاريع المقترحة من الدراسات الجهوية أو الدراسات الوطنية لكل فترة زمنية (مدى قصير، متوسط أو طويل) والمشاريع الواردة ضمن الميزانية السنوية لكل مصلحة فنية من صالح وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية على غرار الإسكان، الطرقات، المياه العمومية،....
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية:** دراسات التهيئة الترابية، الميزانية السنوية للوزارة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتهيئة الترابية (رئيس البرنامج الفرعى للتهيئة الترابية)
6. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** %75
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مجدي فريجي

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (إنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-1-3 :
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
75	50	30	20	*10	-	-	نسبة	العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والخطيط التربوي المؤشر : 1.1.1.3 :
								نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات الهيئة التربوية والمشاريع التي وقع اختيارها انجزها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020.

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نظراً لطبيعة المؤشرات التي اعتمدت سابقاً كونها مؤشرات كمية ليس لها أي دلالة استراتيجية ارتأت الإدارة العامة للهيئة التربوية إلى اقتراح مؤشر استراتيжиي جديد يهدف إلى تطابق بين المشاريع المقترحة من طرف دراسات الهيئة التربوية، باعتبارها دراسات استراتيجية ذات صبغة أفقية، والمشاريع المقترحة من طرف مختلف المصالح القطاعية أساساً مصالح وزارة التجهيز والإسكان والهيئة التربوية.

سيساهم ذلك في تهيئة ترابية متوازنة تأخذ في عين الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية كما تسهم في تحقيق العدالة بين الجهات.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- برمجة الدراسة المعنية بالميزانية،
- إعداد ملف طلب العروض،
- القيام بإجراءات ابرام الصفقة،
- الشروع في الدراسة حسب شروط الإتفاقية علما وأن كل دراسة تمتد على 360 يوماً موزعة على 3 مراحل،
- متابعة الدراسة من طرف مصالح الإدارة العامة للهيئة التربوية وعقد جلسات عمل في الغرض،
- استلام مختلف مراحل الدراسة،

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال المخصصة لجمع المعلومات وإحجام بعض المصالح على تبادل المعلومات
- حجم العمل المطلوب للاحتساب المؤشر مقارنة بفريق العمل المشرف على متابعة البرنامج.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.3

تسمية المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية

تاريخ تحين المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الهيئة الترابية والعمارة والإسكان
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: التعمير
3. المدى الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي المستدام للمدن والمجتمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية
4. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقييد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة الهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، إعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها وفضاءات الخضراء.
وحرصاً على تكريس مبدأ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة الهيئة العمرانية.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التغيرات: حسب المعطيات المضمنة بالبطاقة البيانية لأمثلة الهيئة العمرانية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة الهيئة العمرانية التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الكلية .
2. وحدة المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم إنجاز مختلف مراحل الدراسة والمصادقة عليها.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية:
 - تقارير يتم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة الهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
 - إعداد الإحصائيات حسب أمثلة الهيئة العمرانية وحسب الولاية وال جهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة الهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز وال المجالس الجهوية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من السنة المولالية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: (Valeur cible de l'indicateur) 50% في حدود سنة 2020

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: توحيدة بالحاج طاهر - كاهية مدير بإدارة التعمير.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدیرات الخاصة بالمؤشر

تقدیرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-2-3 :
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
50	47	45	30	25	-	-	نسبة	: 1.1.2.3 المؤشر
								نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

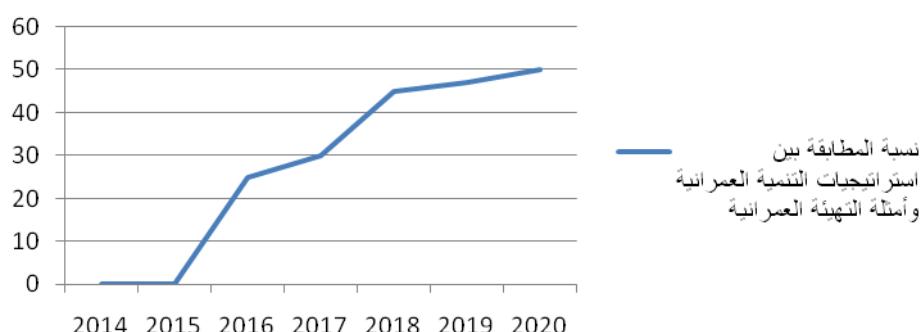
باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية هو مؤشر جديد

فانه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، الا أنه من المتوقع تسجيل نسبة 30 بالمئة بالنسبة لسنة 2017 ونسبة 45

بالمئة لسنة 2018.

3. رسم بياني:

نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ- إنجاز المسوحات الطبوغرافية (أو خرائط المدن):

- تمويل دراسات إنجاز المسوحات الطبوغرافية كلياً،
- إبرام الصفقات مع مكاتب الدراسات المختصة بصفة مباشرة أو عن طريق المجالس الجهوية،
- المتابعة الفنية والميدانية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز.

ب- دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة لا تفوق 50%
- تقديم الدعم الفني للمجالس الجهوية المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة
- المتابعة الفنية والميدانية للدراسات ومتابعة إجراءات المصادقة عليها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة والجماعات المحلية المعنية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط بلوغ القيمة المستهدفة سواء سنوياً أو إلى غاية سنة 2018 برغبة الجماعات المحلية المعنية في موافقة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات الريفية بأمثلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والجماعات المحلية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 2.1.2.3

تسمية المؤشر : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة

تاريخ تحديد المؤشر : ماي 2017

ا. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الهيئة الترابية والتعهير والإسكان

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعمير

3. هدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد تخطيط عمراني مستدام للمدن والتجمعات الريفية

4. عريف المؤشر: مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة

5. معنٍ المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)

6. بقعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

7. تفريعات: حسب الجهات

II. تفاصيل الفنية للمؤشر:

1. رقمة احتساب المؤشر (Formule): المساحة الجملية للأراضي الفلاحية المستهلكة المدرجة ضمن أمثلة الهيئة العمرانية للبلديات المصادق عليها بأمر في السنة.

2. وحدة المؤشر: هكتار

3. ملخصات الأساسية لاحتساب المؤشر: مساحة مناطق التوسيع بأمثلة الهيئة العمرانية المصادق عليها للبلديات ومساحة

الأراضي الفلاحية التي تم تغيير صبغتها لتصبح قابلة للتعمير

4. رقمة تجميع الملخصات الأساسية لاحتساب المؤشر:

تقارير تم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعهير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة الهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).

إعداد الإحصائيات حسب الولاية والجهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني

5. مصدر المعطيات الأساسية لحساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعهير والمكلفة بمتابعة دراسات

أمثلة الهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من السنة المولالية

7. قيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) 2020 هك في حدود سنة 2020

8. مسؤول عن المؤشر بالبرنامج: توحيدة بالحاج طاهر - كاهية مدير بإدارة التعهير.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

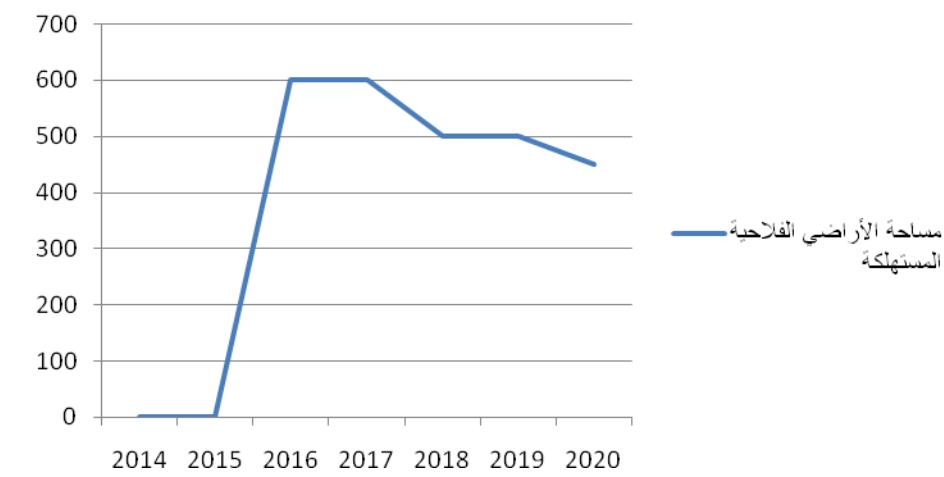
تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-2-3 :
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
450	500	500	600	600	-	-	هك	: 2.1.2.3 المؤشر
مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة								

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة هو مؤشر جديد فانه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، الا أنه من المتوقع تسجيل مساحة 600 هكتار بالنسبة لسنة 2017 و 500 هكتار بالنسبة لسنة 2018.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ- انجاز المسوحات الطبوغرافية (أو خرائط المدن):

- تمويل دراسات إنجاز المسوحات الطبوغرافية كليا،
- إبرام الصفقات مع مكاتب الدراسات المختصة بصفة مباشرة أو عن طريق المجالس الجهوية،
- المتابعة الفنية والميدانية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز.

ب- دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة لا تفوق 50%
- تقديم الدعم الفني للمجالس الجهوية المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة
- المتابعة الفنية والميدانية للدراسات ومتابعة إجراءات المصادقة عليها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة والجماعات المحلية المعنية.

5. تحديد أهم النقائص (limits) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط بلوغ القيمة المستهدفة سواء سنويًا أو إلى غاية سنة 2018 برغبة الجماعات المحلية المعنية في موافقة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات الريفية بأمثلة عممانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح الهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والجماعات المحلية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.3.3

تسمية المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة

تاريخ تحديد المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الهيئة التربوية والتعهيد والإسكان
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. المدى الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالمسكن الاجتماعي والمسكن الميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي
4. تعريف المؤشر: عدد المساكن المنجزة عن طريق البرامج التالية: المساكن المنجزة عن طريق الفوبرولوس- البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي - المسكن الأول- توفير مقاسم مهيئة.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة مع مجموع المقاسم الاجتماعية .المهيئة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم إنجاز الدراسات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير يتم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعهيد والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة الهيئة العمانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
إعداد الإحصائيات حسب الولاية والجهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعهيد والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة الهيئة العمانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس من السنة المالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): إنجاز 50 ألف مسكن ومقسم إلى مواف 2020
8. المؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر بن حمادي الشابي عن الإدارة العامة للإسكان والسيدة مريم الولهابي عن وحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
3000	2500	1600	845	798	490	461	عدد	عدد المساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس
4050	3801	7162	2735	1227	767	599		عدد المساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
6000	6000	6000	6000	-	-	-		عدد المساكن الممولة في إطار المسكن الأول
13050	12301	14762	9580	2025	1257	1060		مجموع عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجزات الخاصة بالمؤشر:

* بالنسبة للفوبرولوس: من المتوقع تمويل إقتناء 600 مسكن جاهز منجز من قبل باعثين عقاريين وتمويل اقتناه 180 مسمى مهياً إلى جانب تمويل حوالي 65 مسكن عن طريق البناء الذاتي وذلك حتى موافاة سنة 2017.

* بالنسبة للمسكن الأول: نظراً للطلبات المتزايدة للشريحة المستهدفة من هذا البرنامج على هذا الصنف من المساكن فإنه من المنتظر تمويل إقتناء حوالي 6000 مسكن حتى موافاة سنة 2017.

أما بخصوص التقديرات لسنوات 2018-2020 فإنه من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على مساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس وعن طريق برنامج المسكن الأول وكذلك الطلبات على اقتناه مقاسم مهياً.

* بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سيتم إنجاز 2735 مسكن إلى موافاة 2017 من بينها 1300 مسكن في إطار العنصر الأول والمتعلق بإزالة المساكن البدائية و 1435 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق الاعاثين العقاريين العموميين والخواص . كما تمت برمجة إنجاز 7162 مسكن سنة 2018 موزعة كما يلي:

- 2000 مسكن سيتم إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسيعها

• 5162 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق باعثين عقاريين عموميين وخواص.

وتقدر عدد المساكن والمقاسم التي سيتم إنجازها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لسنوات 2018-2020 بـ 15000 مسكن ومقسم.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



نلاحظ أن عدد المساكن سيرتفع سنة 2018 مقارنة بالسنوات الفارطة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تم في موسم 2016 الانطلاق في إنجاز 4650 مسكن اجتماعي من طرف باعثين عقاريين خواص ومن المتوقع الانتهاء من إنجاز 4150 مسكن في موسم 2018.
- الانطلاق الفعلي في تنفيذ برنامج المسكن الأول الذي تم الشروع فيه سنة 2017.
- نتائج تنقيح الأمر المنظم للفوبرولوس حيث تم توسيع مجال تدخلات الصندوق ليشمل البناء الذاتي.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:

نظراً لعديد الصعوبات التي واجهها البرنامج في عنصره المتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسيعها وتهيئة وتوفير مقاسم ومساكن اجتماعية تم تنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أكتوبر 2012 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015 قصد اعتماد آلية البناء الذاتي للضغط على الكلفة وربح الأجال. كما تم إصدار المنشور التفسيري المشترك بين وزارة التجهيز والداخلية بتاريخ 29/02/2016 الذي تضمن إجراءات جديدة من بينها:

- اقتراح الأرضي من قبل الجهات والتي يمكن تخصيصها لإنجاز البرنامج
- التثبت من الوضعيات العقارية
- الإجراءات المتبعة في البناء الذاتي
- التسريع في نسق عمل اللجان الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

- يتم توفير رصيد عقاري بمختلف الجهات من خلال عرض مشروع قانون يتعلق بالتمديد في أجل تطبيق القانون عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 1 نوفمبر 2013 والمتعلق بسنّ أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية وتغيير

وصف الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة هيئة والمخصصة لتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعية والمقدّر بـ 3 سنوات (إلى حدود 01 نوفمبر 2016).

- البحث عن تمويل خارجي لإنجاز مشاريع جديدة (نفس المؤولين: تمويل قطري وسعودي أو ممولين آخرين).

- إنجاز المساكن في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- تنسيط أعمال اللجان المحدثة في إطار البرنامج قصد التسريع من نسق الانتاج.

بالنسبة لبرنامج المساكن المملوكة عن طريق الفوبرولوس:

وفي نطاق توسيع مجالات تدخل الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على مزيد الإنتاج تم تنقيح الأمر عدد 965 لسنة 1977 في مناسبات عدّة وأخرها الأمر الحكومي عدد 1126 المؤرخ في 18 أوت 2016 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

وحيث تكتسي التمويلات التي يمنحها الصندوق لفائدة الأجراء شكل قروض ومنح يتم إسنادها في حدود الموارد المتوفرة لتمويل:

- بناء أو توسيعه مسكن فردي أصلي على ملك الأجير،

- اقتناء قطعة أرض قابلة للترخيص في بناء مسكن أصلي

- اقتناء مسكن جديد أصلي لدى باعث عقاري مصادق عليه من طرف الوزير المكلف بالإسكان،

ويتتفق بخدمات هذا الصندوق الأجراء الذين يتراوح دخلهم باعتبار كافة المنح بين الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

- مزيد التعريف بالتدخلات الجديدة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمتمثلة في اقتناء مقاسم وبناء أو توسيعة مسكن، ما من شأنه أن يساهم في سياسة الدولة في مجال التكيف في البناء الفردي.

بالنسبة لبرنامج المسكن الأول:

انطلق البرنامج خلال سنة 2017 و يخص الفئات الاجتماعية التي لا يشملها البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وبرنامج الفوبرولوس، ويتمثل في تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين.

ويتتفق بهذا البرنامج العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون من خلال توفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز 40000 دينار، يسند للمنتفع في شكل قرض ميسّر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدّد على 7 سنوات إضافة إلى 5 سنوات إمهال.

5. تحديد أهم النقائص (limits) المتعلقة بالمؤشر:

يبقى هذا المؤشر على أهميته لا يحمل دلالات واضحة :

- على عدد المساكن المنجزة في انتظار تحديد الحاجيات السكنية على المستوى الوطني من حيث تحديد نوعية المساكن والمناطق ذات الأولوية والفئات الاجتماعية المستهدفة وفي انتظار نتائج الدراسة التي ستتجزء في الغرض،

- على عدم احتساب كل المساكن المنجزة عن طريق الباعثين العقاريين العموميين والخواص في المؤشر،

على

محدودية الإمكانيات البشرية لدى وحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والإدارات الجهوية للتجهيز.

ارتفاع

كلفة المساكن وتوجه الباعثين العقاريين الخواص نحو إنتاج المساكن الرفيعة،

تضليل

الرصيد العقاري من الأراضي الصالحة للبناء خاصة بالمناطق التي تشهد ضغطاً عمرانياً كبيراً.

تضليل

إنجاز المقادم الاجتماعية للم الهيئة من قبل الباعثين العقاريين والخواص.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.3.3.3

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية.

تاريخ تحديد المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعهير والإسكان
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. المدى الذي يرجع إليه المؤشر: التهوض بالمسكن الاجتماعي والمسكن الميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي.
4. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنوياً مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.
5. نوع المؤشر: متوسط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التغيرات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. الوحدة: نسبة مئوية
3. نوع المعطيات الأساسية:
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: يتم حصر قائمات المنتفعين على مستوى اللجان الجهوية بالولايات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المصالح المسئولة على تجميع البيانات الأساسية: المعتمديات والإدارات الجهوية للتجهيز والإدارة العامة للإسكان
6. تاريخ توفير المؤشر: تحديد المعطيات بصفة دورية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تهذيب كل الأحياء المبرمجة 59% في حدود سنة 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد العياري - الإدارة العامة للإسكان.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (إنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
100	100	91	78	67	50	29	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 140 (الجزء الأول)
16	6	0.1	-	-	-	-	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 110 (الجزء الثاني)
59	54	47	78	67	50	29	نسبة	المجموع

ملاحظة : انخفاض مجموع النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية من 78 % سنة 2017 إلى 47 % سنة 2018 تعود إلى بلوغ البرنامج الأول نسبة 91% من الأشغال وانطلاق البرنامج الثاني في مرحلة الدراسات بنسبة 1%.

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجزات الخاصة بالمؤشر:

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز تهذيب الأحياء السكنية في جزءه الأول حيث تم إلى مواف شهر ماي 2017 إنجاز مايلي :

- انتهت أشغال البنية الأساسية بـ 47 حي من 140 حي.

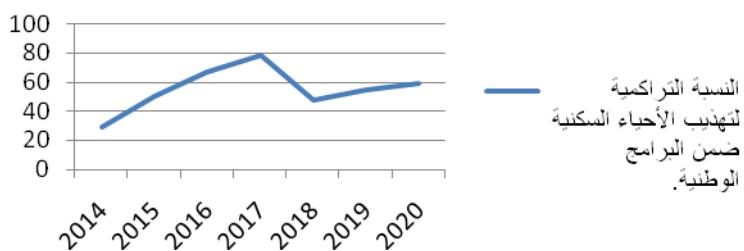
- انتهت أشغال تحسين سكن بـ 60 حي من 97 حي.

- انتهاء 28 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 168 مشروع.

تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز الجزء الثاني الذي يخص حوالي 146 حي بتكلفة 635 م.د، حيث سينطلق البرنامج خلال سنة 2018 ويتواصل على مدى 5 سنوات، وبالتالي سيتم احتساب وتحديد قيمة المؤشر لكل برنامج على حدٍ حتى يتسعى لنا متابعته ومراقبته.

3. رسم بياني:

النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية.



4. أهم الأنشطة المدرجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد التنسيق بين كافة المتتدخلين في إنجاز البرنامج (بلديات - المستلزمين العموميين - الوزارات والمنشآت المعنية ...) حيث الجهات على توفير العقارات اللازمة واحترام الآجال لتنفيذ التجهيزات الجماعية .
- التسريع في نسق عمل اللجان الجهوية لمتابعة إنجاز البرنامج.
- البحث عن تمويل خارجي لإنجاز مشاريع جديدة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (حدود المؤشر):

- صعوبة في توفيراعتمادات لتهذيب الأحياء العشوائية ، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- تقلص الأراضي الصالحة للبناء التي تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، مما ينجر عنه تنامي ظاهرة التوسع العمراني العشوائي وارتفاع عدد الأحياء الفوضوية.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء

بصدد تحيين المعطيات

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 1-1-1-4

تسمية المؤشر : النجاعة الطاقية للبنيات.

تاريخ تحين المؤشر : سبتمبر 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز البناء المستدام.
4. تعريف المؤشر : النجاعة الطاقية للبنية: معدل استهلاك الطاقة(التدفئة والتبريد).
5. نوع المؤشر : مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : معدل نسبة الاستهلاك الطاقي لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: kwh/m²/السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : التصنيف الطاقي للمشروع من خلال برنامج CLIP .
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (اللجنة الفنية للبنيات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): أقل من 85 kwh/m²/السنة
8. المؤول عن المؤشر بالبرنامج : رئيس اللجنة الفنية للبنيات المدنية

III. قراءة في نتائج المؤشر

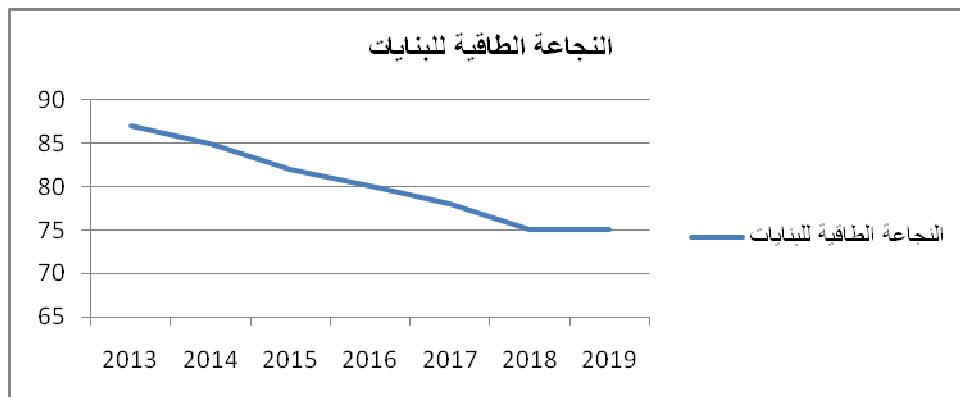
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
75	75	78	80	82	85	87	kwh/m ² /السنة	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنيات

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- الاستهلاك الطاقي للبنيات خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015 لا يتجاوز 87 kwh/م²/السنة، حيث أن التصنيف الطاقي يساوي أو يقل عن 3.
- بالنسبة لسنة 2016 تشمل المشاريع في طور الدراسات المعمارية والفنية وقيمة المؤشر يمكن بلوغها.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقة للبنيات خلال الثلاث سنوات القادمة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- * التصور والتصميم البيولوجي والمناخي للمشاريع
- * تدعيم المقتضيات السلبية للبناء (مزيد توضيح الأنشطة التي يقوم بها البرنامج لتدعم المقتضيات السلبية للبناء)

5. تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

- * تركيز المشروع في مناطق مناخية
- * التوجيه السيئ للمشروع: شمال-غرب

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 2-1-1-4

تسمية المؤشر : عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالطابقة.

تاريخ تحين المؤشر : سبتمبر 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
4. تعريف المؤشر : عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001
5. نوع المؤشر : مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : إحصائية تحتوي المتحصلين على الشهادة بالطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائية تحتوي المتحصلين على الشهادة بالطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر أفريل الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 30 في حدود 2019
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير البرامج والتراخيص

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
30	15	15	10	06	05	03	عدد	2-1-1-4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالطابقة

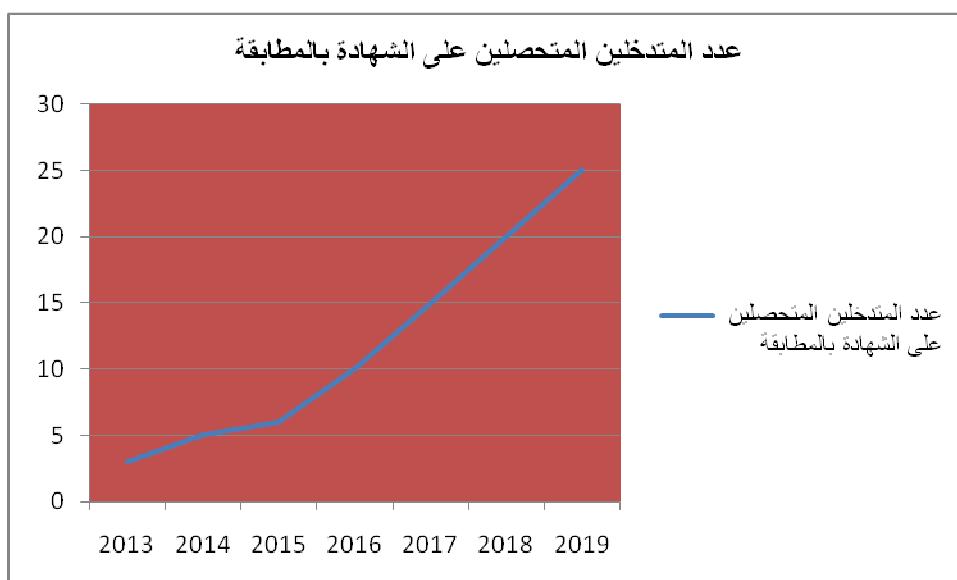
2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المتدخلين المتخصصين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001 خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015 ما ينافر 14 متدخل.

يمكن بلوغ قيمة المؤشر وذلك من خلال مزيد تحسين مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة من ناحية وادراج هذه الاخيرة في الصيغات العمومية .

سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة خاصة من خلال مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* تحسين مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة.

* مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.

5. تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1-1-2-4

تسمية المؤشر: نسبة رضاء أصحاب المنشآت.

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مثالية البناء العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البناء.
4. تعريف المؤشر: نسبة رضاء أصحاب المنشآت من ناحية الجودة والتحكم في الكلفة واحترام الأجال.
5. نوع المؤشر: مؤشر متوج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: استبيان قيس درجة رضاء أصحاب المنشآت.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استبيان قيس درجة الرضاء.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: استبيانات توجه إلى أصحاب المنشآت ثم يتم تجميعها واحتساب درجة الرضاء من خلال ما تضمنته من معايير(الجودة التحكم في الكلفة واحترام الأجال)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ماي الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 70% في حدود 2019
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البناء والصيانة

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

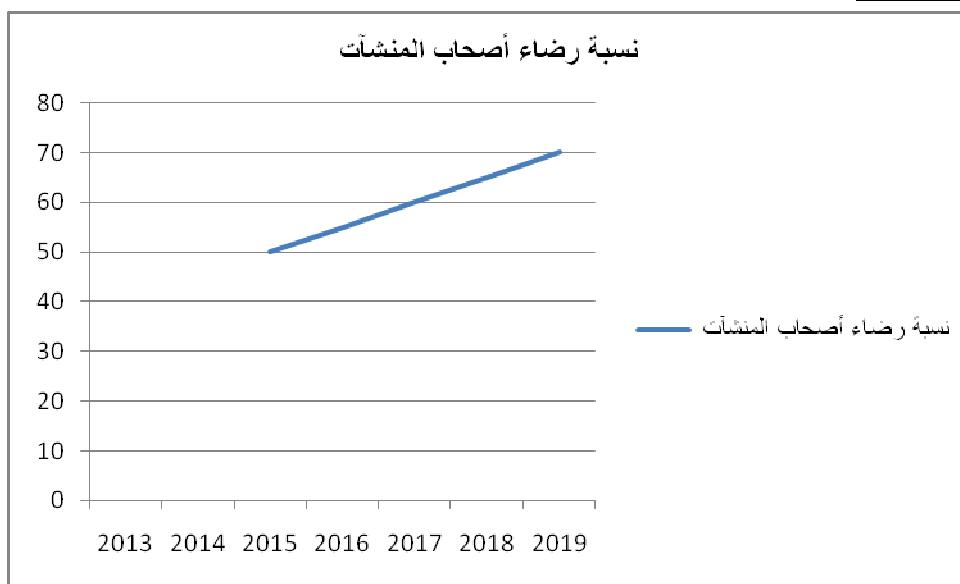
تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
70	65	60	50	---	---	---	نسبة (%)	المؤشر 1.3.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال الفترة المتدة من 2013 الى 2015 نظراً لعدم القيام بإستبيان في الغرض.
بالنسبة لسنة 2016 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 50 %.

سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال التحكم في كلفة المشاريع واحترام الآجال والجودة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المرسومة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- * ارساء نظام الجودة بالأدارة العامة للبنيايات المدنية.
- * مراجعة الشروط الفنية لاختيار المقاولات.
- * تحسين جودة الدراسات المعمارية والفنية.

5. تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- * التأخير في انجاز المشروع.
- * وجود إخلال على مستوى الدراسات.
- * طلب ادخال تغييرات خلال انجاز المشروع.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة الرضا على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة

تاريخ تحين المؤشر: شهر نوفمبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعى 1 "القيادة"
3. المدى الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: قيس درجة رضا المتعاملين على الخدمات الإدارية المقدمة
5. نوع المؤشر: متوج
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفريعات المؤشر: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأشخاص الذين عبروا عن رضاهما / العدد الجملي للأشخاص المشاركين في الاستبيان
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إستبيان
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إستبيان
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 55 % في موسم 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المقدمة من طرف الإدارة
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
275	265	153	147	47	-	-	عدد	عدد الأشخاص الذين عبروا عن رضاهما
500	500	300	300	100	-	-	عدد	العدد الجملي للأشخاص المشاركين في الاستبيان
55	53	51	49	47	-	-	%	النسبة

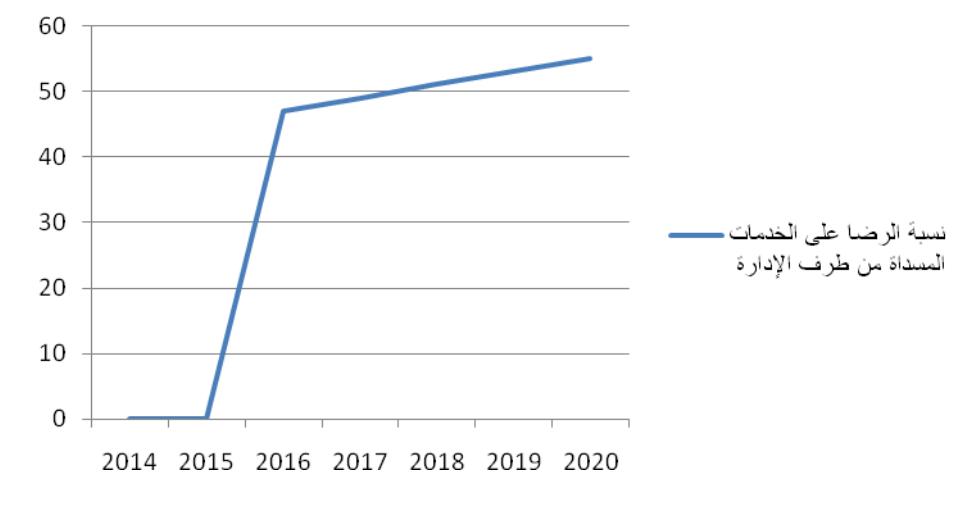
2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

سنة 2016: في إطار إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء والتقرير السنوي للقدرة على الأداء، قامت مصالح الوزارة بتوزيع إستبيان داخلي حول نسبة الرضا على الخدمات الإدارية المسداة من طرف الإدارة أفضت النتائج إلى تحديد نسبة رضا ناهزت 47% حيث تم على مستوى التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 تعريف وتحليل ومناقشة الإستبيان المعد في الغرض .

سنة 2017: سعياً لتحسين نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الوزارة قامت مصالح الوزارة ببرمجة عديد الأنشطة ذات الصلة بالمؤشر وأنشطة من شأنها تلافي النقائص المسجلة خلال السنوات الفارطة وتحسين وتطوير عديد الخدمات لبلوغ نسبة رضا تقدر بـ 49%.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسين نوعية الخدمات بكافة الهيئات الإدارية التابعة للوزارة
- تحسين وتطوير نوعية الخدمات المسداة على موقع الواب
- تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين والعمل على تقليل الآجال.
- تحسين مناخ الأعمال للتشجيع على الاستثمارات الخاصة بضمان إسداء خدمات على موقع الواب تساعده على النفاذ للمعلومات الضرورية.
- إرساء منظومة الجودة لتقدير الخدمات المسداة والعمل على تحسينها طبقاً لمواصفات الجودة
- مزيد تطوير الإستبيان والتعريف به من خلال مزيد تعميمه على المصالح الجهوية.

5. تحديد أهم النقائص (*limites*) المتعلقة بالمؤشر:

- النقص في الوسائل المادية والبشرية
- تبسيط الإجراءات الإدارية يرتبط بعده هيكل متدخلة وإجراءات طويلة.
- نقص في التكوين للإطارات المكلفة بالعمل الفني والإداري
- نقص في تحفيز الأعوان مما يؤثر على مردوديتهم.
- عدم إعطاء أهمية للاستبيان من طرف المتعاملين مع الإدارة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

تاريخ تحين المؤشر: شهر جوان من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج 9 : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعى 1: القيادة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. **تعريف المؤشر:** قيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة.
5. **نوع المؤشر :** نتيجة
6. **طبيعة المؤشر:** جودة
7. **تفريعات المؤشر:** وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:** معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
2. **وحدة القيس:** النسبة المئوية (%)
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات ذات طابع إداري
4. **طريقة تجميع البيانات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التقرير السنوي للقدرة على الأداء.
5. **مصدر البيانات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات صبغة إدارية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر جوان من كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** العمل على تحقيق نسبة 90 % في حدود سنة 2020.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
90	88	86	85	82	71.4	-	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

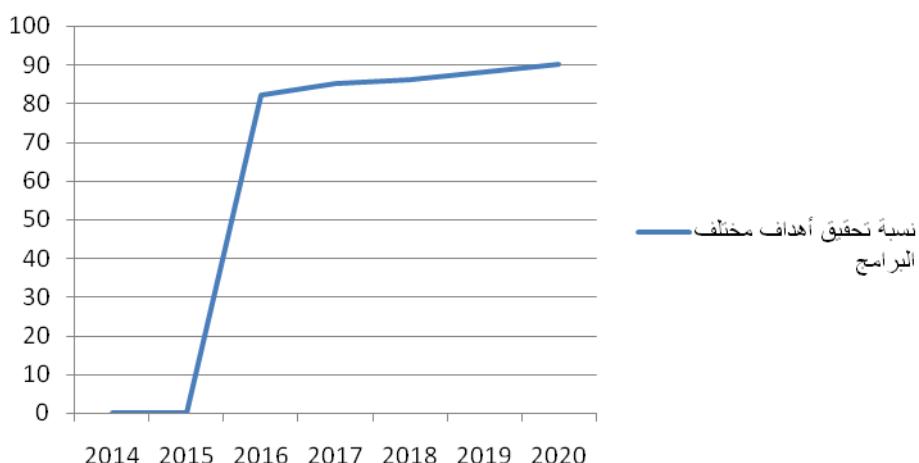
2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

قاربت مختلف برامج قطاع التجهيز والإسكان والهيئة الترابية من تحقيق أهدافها المتوقعة بعنوان سنة 2016 والتي قدرت بحوالي 83% حيث حققت مختلف البرامج نسبة 82% من أهدافها وبالرجوع لنسب تحقيق أهداف مختلف البرامج (رسم عدد 1) يمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي :

- بلغت نسبة تحقيق أهداف البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق" 84% وهي تقريباً متساوية لتقديرات المؤشر بعنوان سنة 2016 ومتجاوزة للإنجازات بـ 58%. تجدر الملاحظة أن في احتساب نسبة تحقيق أهداف البرنامج 1 لم يتم الأخذ في الإعتبار 3 مؤشرات هم على التوالي : المؤشر 1.2.1.1 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال حيث تم تغيير وحدة قياسها من نسبة مئوية (%) إلى عدد أيام والمؤشر 1.1.2.1 مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة والمؤشر 2.1.2.1 مؤشر جودة الجسور تم إضافتها سنة 2016 مقابل حذف 3 مؤشرات.

- كما حقق البرنامج 9 "القيادة والمساندة" أهدافه بنسبة دون نسبة تحقيق دون نسبة تحقيق مختلف البرامج حيث حققت نسبة 72%. هذا وحقق البرنامجين 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي" والبرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" أهدافهما بنسبة 97% وهي نسبة تجاوزت المعدل.

- في حين بلغت نسبة إنجاز أهداف البرنامج 3 "الهيئة الترابية والعمارة والإسكان" 58% وهي نسبة أقل من المعدل. وترجع هذه النسبة الضعيفة بالأساس إلى تحقيق الهدف 1.2.3. "تدعم تخطيط عماني استراتيجي مستدام والتحكم في التوسعات العمرانية" أقل نسبة (58%). تفسر هذه النسبة بتدني المؤشر 1.1.2.3 "نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة الهيئة العمرانية" التي قدرت بـ 80% سنة 2016 في حين لم يتم إنجاز سوى 25% (أي نسبة إنجازات مقارنة بالتقديرات تساوي 31%) هذا وتتجدر الملاحظة أن في احتساب نسبة تحقيق أهداف البرنامج 3 لم يتم الأخذ في الإعتبار 3 مؤشرات تم تغيير وحدة قياسها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:**نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج**

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز على تحسين الأنشطة المتعلقة بالمؤشرات التي حققت نسباً متدنية مقارنة بتقديرات المؤولة.

5. تحديد أهم النقائص (limits) المتعلقة بالمؤشر:

- * مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الأجال و من حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعرضها).

بطاقة المؤشر

3.1.1.9 رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى مواف شهر سبتمبر.

تاريخ تحين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعى 1 "القيادة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات.
4. تعريف المؤشر: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسب تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر جودة
6. طبيعة المؤشر:
7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التنمية المأمور بصرفها/اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الاعتماد على قاعدة بيانات نظام أدب ونظام سياد.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 75 % في مواف 2020.
8. المصلحة المسئولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية)

III. قراءة في نتائج المؤشر:

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة

.1

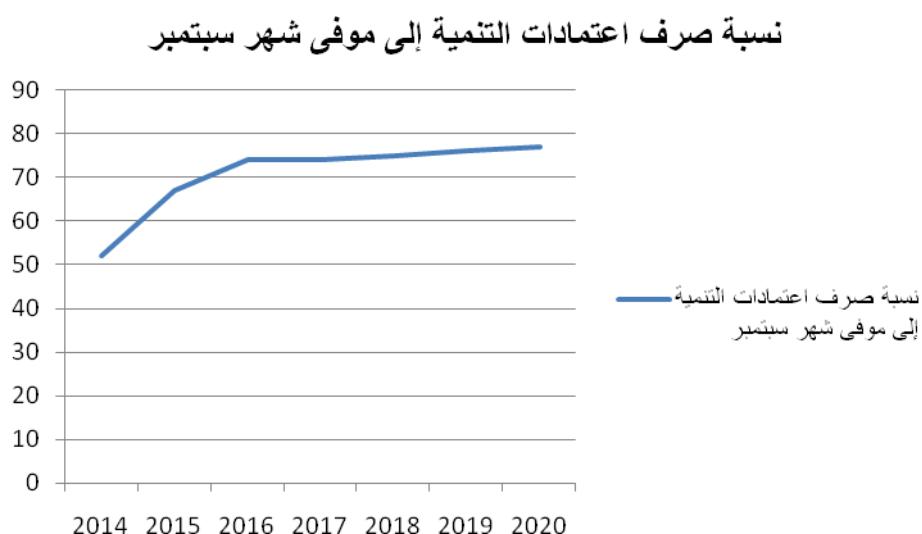
بالمؤشر:

التقديرات			التوقعات	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى مواف شهر سبتمبر
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
77	76	75	74	74	67	52	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى مواف شهر سبتمبر
1775	1598	1469	1052	662	569	394	م	نفقات التنمية المأمور بصرفها

اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة	د	746	853	894	1421	1958	2103	2305
للميزانية والموارد الخارجية الموظفة								

2. **تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:** حققت نسبة استهلاك الاعتمادات في موالي شهر سبتمبر من سنة 2016 نسبة 74% متزايدة بذلك التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 70% ويرجع ذلك أساساً إلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبذولة لحل الإشكاليات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية وكذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقاؤلة. كما تسعى الوزارة بجميع هيئاتها إلى بلوغ نسبة 77% سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق الإنجاز
- متابعة مستمرة لإنجاز المشاريع
- تحين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية نذكر منها خاصة قانون الانتزاع
- إستباق التصفيية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليل منها.
- توفير رصيد عقاري والتقليل من إجراءات تغيير الصبغة
- الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
- توفير الاعتمادات الضرورية مسبقاً والتسريع في خلاص المقاولات
- مراجعة منظومة آلية تحويل الاعتمادات إلى الجهات والتصريف فيها بغية تقليل الآجال وإرساء مرونة في التصرف
- تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وفاحرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاولة.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهيئات المكلفة بتنفيذ المشاريع

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2.9

تسمية المؤشر: تطور كتلة الأجور.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. المطلب الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
4. تعريف المؤشر: المتابعة سنوية لتطور حجم اعتمادات التأجير
5. نوع المؤشر: متوسط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفرعيات: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n) - اعتمادات التأجير لسنة (n-1)) / اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n-1) * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات مصدر إداري
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظمات "إنصاف" و"أدب" و"أمد" والمنظومة الداخلية لمتابعة تأجير الأعوان
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نفس حجم كتلة الأجور.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
87.873	87.873	87.873	91.401	86.446	76.352	71.785	أ د	كتلة الأجور
0	0	- 3.86	5.73	13.22	6.36	- 0.03	%	نسبة تطور كتلة الأجور

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى التحكم في استقرار نسبة تطور كتلة الأجور ولكن في قراءة للجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار في هذه النسبة من سنة إلى أخرى والتي تفسر بعدم استقرار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد خلال تلك السنوات مما نتج عنه كثرة المطلبية من زيادات في أجور بعض القطاعات وتسوية العديد من الوضعيات.

- سنة 2016

تقدر نسبة تطور كتلة الأجور بـ 13.22 % ترجع لعدة عوامل وهي:

* **عامل التأجيل EFFET REPORT:** هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية. حيث قدر تأثير هذه الزيادة بعنوان سنة 2015 بـ 1.557 م د على ميزانية سنة 2016 وبالتالي كانت نسبة تأثير هذا العامل على مجمل الزيادة 2.04 % وذلك نظرا

- لصرف القسط الأول من الزيادة في الأجور بعنوان المنحة التعديلية بداية من شهر جانفي 2015,

- كذلك صرف الزيادة في الأجور العامة بعنوان سنة 2014 إبتداء من شهر جويلية 2015

عامل التأثير الحالى: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة. سجلنا نسبة 11.34 % وذلك نظرا:

- صرف القسط الثاني من المنحة التعديلية بداية من شهر جانفي 2016

- صرف القسط الأول من الزيادة العامة في الأجور بداية من شهر جانفي 2016 والتي تتراوح بين 50 و60 د

- صرف القسط الثاني من الزيادة الخصوصية بداية من شهر جويلية 2016 والتي تتراوح بين 35 و50 د

* **عامل التعويض NORIA:** الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعون المؤجرين الجدد (نقلة بين الوزارات، إنتدابات، إستئناف العمل إثر نهاية إلحاقي) وما كان سيتلقاه الأعون المغادرين (إحالات على التقاعد، إحالات على عدم المباشرة، إلحاقي) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سليبي.

وقد سجلنا سنة 2016 نسبة تقدر بـ 0.74% ويفسر ذلك من خلال إنتداب عدد 427 عون من مختلف الرتب والأصناف مقابل عدد 335 عون مغادر.

* **عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT:** يحصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2016 نسبة تقدر بـ 0.58 %

- سنة 2017

تم رصد 91.401 م د لإعتمادات قسم تأجير أي بنسبة تطور تقدر بـ 5.73 % مقارنة بسنة 2016 حيث تفسر هذه الزيادة كما يلي :

صرف القسط الثاني من الزيادة العامة في المنح الخصوصية بداية شهر جانفي 2017 والتي تتراوح بين 50 و60 د لكل عون حسب الصنف.

- صرف القسط الثاني من الزيادة الخصوصية بداية من شهر جويلية 2017 والتي تتراوح بين 35 و50 د لكل عون حسب الصنف

- التأثير المالي لتنفيذ برنامج باقى الإنتدابات السنويات السابقة على ميزانية سنة 2017

- الإنعكاس المالي لتسوية وضعية إنتداب أعون الآلية 16 وأعون العفو العام والمنظمات والجمعيات الوطنية (القائمة التكميلية) على ميزانية التصرف لسنة 2017

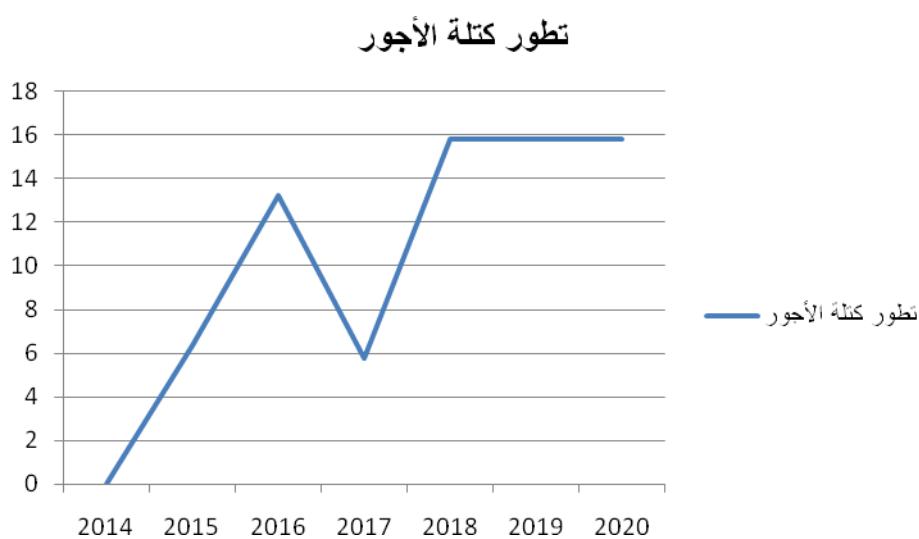
- الإنعكاس المالي لترقيات السنوات السابقة (2015 و 2016) على ميزانية سنة 2017

- برمجة ترقيات برنامج سنة 2017

- **سنة 2018 :**

ستشهد كتلة الأجر نسبة تطور خلال سنة 2018 تقدر بـ $15.73 + \%$ تعود أبرز أسبابها إلى عملية صرف الزيادة في الأجر بالتخفيض في مبلغ الإقطاع من الضريبة على دخل الأشخاص.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق الهدف من مؤشر تطور كتلة الأجر هي :

- تحقيق معادلة بين الاندابات والأعون المغادرين حسب الشغورات المسجلة مع مراعاة التطابق بين الخطط والمؤهلات المطلوبة.
- إعداد قاعدة معطيات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني للعون مما يسهل عملية إعداد المؤشر على الوجه المطلوب.
- فتح مناظرات ترقية وإعداد حلقات تكوينية للأعون لحفظ على نسبة تأثير عالية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة ودقيقة
- عدم توفر قانون إطار
- تنسف المعطيات المدرجة بمنظومة "إنصاف" أحياناً بعدم الوضوح
- الحرث على المصادقة على القرارات في الأبيان

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.9

تسمية المؤشر: عدد أيام التكوين لكل عنون.

تاريخ تحديد المؤشر: شهر أبريل

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعى 2 "المساندة"
3. الميدى الذى يرجع إليه المؤشر: 1.2.9: "نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانيات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية"
4. تعريف المؤشر: بين المؤشر المجهود المبذول للرفع من عدد أيام التكوين التي ينتفع بها أعضاء الوزارة على المستوى المركزي والجهوي
5. نوع المؤشر: مؤشر متوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات:صالح المركزية والجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: $(\text{عدد أيام التكوين} \times \text{عدد الأعضاء المشاركين}) / \text{العدد الجملي للأعضاء}$.
2. وحدة المؤشر: يوم تكويني
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعضاء المنتفعين بالتكوين وعدد أيام التكوين والعدد الجملي للأعضاء.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول تأليفية تخص عدد الأعضاء المتكوينين وعدد أيام الدورات التكوينية وعدد أعضاء الوزارة المسجل بمنظومة إنصاف.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور وقائمات الأعضاء من منظومة أمد وعدد أيام التكوين).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ معدل 6,5 أيام تكوين للعون الواحد في سنة 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات .

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
8	7	6,5	6	2,5	2,5	*	يوم تكوين	عدد أيام التكوين لكل عون

* خلال سنة 2014 والسنوات السابقة تم إعتماد مؤشر قيس أداء مختلف (نسبة المتفعين ببرامج التكوين في إطار مخطط التكوين) وقد تم التخلص على هذا المؤشر بداية من سنة 2014.

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجزات الخاصة بالمؤشر:

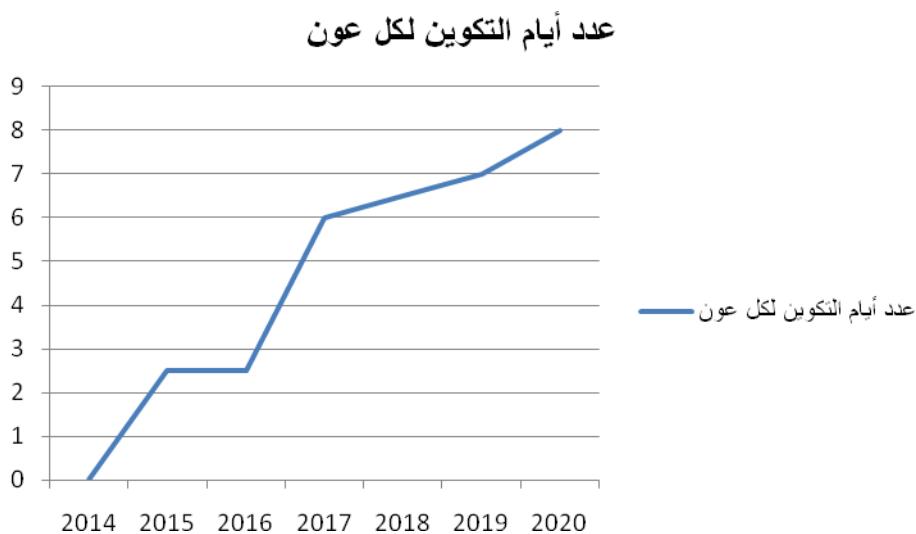
تبين سلسلة النتائج إستقرارا على مستوى إنجازات مؤشر "عدد أيام التكوين لكل عون" خلال الفترة 2015-2016 وذلك في حدود 2,5 يوم تكوين إنتفع بها أعون الوزارة على المستوى المركزي والجهوي طيلة الفترة المذكورة. تجدر الإشارة في هذا الإطار أن التوقعات بعنوان سنتي 2015 و2016 كان في حدود 3 و5 يوم تكويني تباعاً. يعود عدم تحقيق التقديرات بعنوان سنة 2016 بالأساس إلى محدودية الإعتمادات المخصصة لمحور التكوين وإرتفاع الأسعار وكلفة التكوين مع العلم أن نسبة صرف ميزانية التكوين بلغت حوالي 90%. (242 أ.د من جملة 270 أ.د).

إنتفع ببرنامج التكوين بعنوان سنة 2016 ما يقارب 2915 عونا منهم 1362 عونا بالإدارات المركزية 1553 عونا بالإدارات الجهوية موزعين على الأصناف 1 و 2 و 3 أساس وباقى الأصناف الأخرى. وستعمل مصالح التكوين بالوزارة على الرفع من إنجازات خلال سنة 2017 وذلك في حدود 6 أيام تكوين لكل عون وتجاوز كل الصعوبات التي شهدتها السنتين السابقتين والتي حالت دون تحقيق النتائج المرتقبة.

أما فيما يتعلق بالفترة 2018-2020 فإن سعي مصالح التكوين بالوزارة وبالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة في منظومة التكوين ستسعى إلى العمل على الرفع في مؤشر التكوين من 6,5 يوم تكوين إلى 8 يوم تكوين وذلك من خلال:

- العمل على تدعيم ميزانية التكوين للإستجابة ل حاجيات الوزارة في هذا الميدان،
- مزيد ضبط أولويات و حاجيات التكوين بكل دقة على المستوى النوعي والكمي وعلى الصعيدين المركزي والجهوي،
- ضمان المشاركة القصوى لأغلب الأسلام والرتب في مختلف برامج التكوين،
- العمل على مزيد تشيريك الأطراف المتنفعه بالتكوين في صياغة وبلورة برنامج تكوين أكثر تكاملا وتنوعا يستجيب لمتطلبات المرحلة والإختصاصات المتنوعة بالوزارة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد حلقات تكوين ودورات للرسكلة وتنظيم والمشاركة في الملتقيات في المجالات العلمية الدقيقة الراجعة بالنظر لنشاط الوزارة،
- تنظيم تريصات بالخارج،
- الإعداد والإشراف على مراحل التكوين المستمر،
- التكوين في مجال الإعلامية.

5. تحديد أهم النقائص (*limits*) المتعلقة بالمؤشر:

يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينة قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند إحتساب المؤشر.